الأمم المتحدة S/2025/442

مجلس الأمن

Distr.: General
2 July 2025
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2206 (2015)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2206 (2015)، والذي مددت ولايته عملا بقرار مجلس الأمن 2731 (2024)، بأن يحيلوا طي هذه الرسالة التقرير النهائي المقدم وفقا للفقرة 18 من القرار 2731 (2024).

وقد قدِّم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) في 14 آذار/مارس 2025 ونظرت فيه اللجنة في 1 تموز/يوليه 2025.

ويرجو الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير النهائي وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

*(توقيع)* مايكل **غيب**
منسق
فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

*(توقيع)* توماس **دوبوا**
خبير

*(توقيع)* يوري **فيداكاس**
خبير

*(توقيع)* فاليري **يانكي – وين**
خبيرة

100725 090725 25-04306 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب الســـودان المقدم عملا بالقرار 2731 (2024)


موجز

في 22 شباط/فبراير 2025، بدأ رسميا تمديد ثان لمدة سنتين للمرحلة الانتقالية التي حددها الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان. وقدم المسؤولون هذا التمديد باعتباره صفقة رابحة ضمنيا لشعب جنوب الســـودان. وأفســـحت الانتخابات المقررة المجال، مرة أخرى، لعامين آخرين من حكم النخبة انطلاقا من جوبا. ولكن في المقابل، وعد قادة البلد – المستفيدين الرئيسيين من هذا النظام – بإحلال الاستقرار.

إلا أنه في غضون أيام قليلة، اجتمعت السياسة الوطنية والتوترات المحلية التي طال أمدها لتؤدي إلى ظهور واحد من أهم التهديدات للســلام الهش في البلد في الآونة الأخيرة. وفي رســالة علنية موجهة إلى رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، حذر النائب الأول للرئيس، رياك مشار، من أن اتفاق الســلام وآلياته الأمنية تتعرض لضغوط كبيرة، بل إنها معرضة لخطر الانهيار. ومع ذلك، استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار في المناطق الداخلية من البلد، وســـرعان ما ظهرت آثارها في جوبا عندما اعتقلت قوات الأمن العديد من قادة المعارضة البارزين والوزراء.

وقد أثبتت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّــطة المتعنتة صــمودها في الماضـــي، على الرغم من التحديات المتزايدة التي واجهتها. ولا تزال الفيضانات الخطيرة تغمر مساحات شاسعة من الأراضي، بينما انخفضت صادرات النفط – المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة – بنسبة 70 في المئة. كما يواصل جنوب السودان أيضاً إيواء أكثر من مليون شخص فروا من أعمال العنف في السودان، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات الإنسانية الشديدة التي يواجهها. ويواجه أكثر من نصف السكان الآن مستويات من انعدام الأمن الغذائي بلغت حد "الأزمة"، في ظل وجود جيوب من المجاعة التي تصيب بعض أكثر فئات السكان تعرضًا لآثارها.

غير أن الأحداث الأخيرة تدل على أن سنوات الحكم الانتقالي لم تترك معظم مؤسسات البلد أقوى مما كانت عليه عند الاستقلال؛ وأن شعورا عميقا بانعدام الثقة لا يزال يتخلل حكومة الوحدة الوطنية. ولا تزال معظم الوزارات التي تقدم الخدمات تعاني من نقص مزمن في التمويل، في حين أن الجهود المبذولة لتوحيد قوات الأمن في البلد قد توقفت. وبدلاً من ذلك، فإن التصـــدي للتحدي المتمثل في إدارة ما يتســـم به القادة والمجتمعات المحلية من اضــطراب موكول إلى حد كبير إلى تحالف متغير من النخب الســياســية والأمنية، التي يفتقر الكثير منها إلى الشرعية الشعبية بعد مرور سنوات على وجودها في جوبا.

وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2024 وآذار/مارس 2025، استخدم الرئيس سلطاته لإعادة ضبط هذا النظام مرة أخرى، واستبدل قادة أقوى ثلاث قوات أمنية واثنين من نواب الرئيس الخمسة في البلد، وعشرات القادة والمسؤولين الإضافيين. وبقيامه بذلك، يُنظر إليه على أنه عزز سيطرته على هذه المؤسسات الرئيسية، بينما كان يختبر حدود أحكام تقاسم السلطة في اتفاق السلام من خلال إقالته بقرار انفرادي للعديد من شاغلي المناصب الذين عينتهم أحزاب المعارضة.

وفي موازاة ذلك، أثارت سلسلة من العمليات التي قامت بها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الولايات الثلاث التي يحكمها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مواجهات مسلحة كبيرة مع قوات المعارضة.

ولم يتلق العديد من أفراد قوات الأمن وموظفي الخدمة المدنية أجورهم لمدة تزيد عن عام، ونتيجة لذلك فقد اضطروا إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي وغير المشروع حيث يعمل العديد منهم في نقاط تفتيش، ويسهلون عمليات التنقيب غير القانوني عن الذهب أو قطع الأشجار، وينتجون الفحم النباتي. ويمكن لهذه الموارد، إذا ما تمت إدارتها بمسؤولية، أن توفر فرص العمل المحلية التي تشتد الحاجة إليها وتؤدي إلى تنويع اقتصاد جنوب السودان القائم على النفط. وبدلاً من ذلك، أجبرت الضرورة الاقتصادية المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة بشكل متزايد على التنافس فيما بينها من أجل الحصول على الموارد.

ففي ولايتي غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال، على سبيل المثال، اعتبر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الجهود المزعومة التي بذلتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لإزالة نقاط التفتيش التي تديرها المعارضة بمثابة هجوم على وجودها في هذه المناطق.

أما في ولاية أعالي النيل، فقد أدى انعدام الثقة الذي طال أمده في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مرة أخرى إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين الجيش وشباب النوير الذين اجتاحوا وحدة معزولة تابعة لقوات الدفاع الشعبي في الناصر رغم نشر طائرات هليكوبتر هجومية وقوارب نهرية مدججة بالسلاح. وقد واصل الفريق تحقيقاته في استخدام هذه الأسلحة الثقيلة وصيانتها، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، على الرغم من القيود المفروضة بموجب حظر الأسلحة منذ عام 2018.

وفي خضم حالة عدم الاستقرار هذه، واصلت الحكومة جهودها للتوصل إلى اتفاق مع العديد من جماعات المعارضة الأخرى، التي تضم إحداها بول مالونق أوان المدرج اسمه في قائمة الجزاءات (SSi.008)، من خلال مبادرة توميني التي تقودها كينيا. ومع ذلك، لا تزال الأطراف منقسمة بشكل أساسي حول الوضع النهائي لأي اتفاق، حيث تواصل جماعات المعارضة مقاومة الاندماج في اتفاق السلام لعام 2018.

ومع ذلك، فقد ساعدت السلطات في السودان الحكومة على التوصل إلى اتفاق مع سيمون غاطويش دوال المدرج اسمه في قائمة الجزاءات (SSi.002). وتعرضت العلاقة بين السلطات السودانية وسلطات جنوب السودان للاختبار في كانون الثاني/يناير 2025، عندما أدى مقتل مدنيين من جنوب السودان على يد القوات المسلحة السودانية في ود مدني إلى احتجاجات عنيفة مناهضة للسودان في جميع أنحاء جنوب السودان. وقد واصل الفريق رصد أثر النزاع في السودان على جنوب السودان، بما في ذلك حركة الأسلحة والذخائر عبر الحدود التي يسهل اختراقها والتي تفصل بين السودان والولايات الشمالية لجنوب السودان.

وقد تعهد قادة جنوب السودان بعدم العودة إلى الحرب أبداً، بينما تغير المشهد الأمني كثيراً في السنوات الأخيرة. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان بإمكانهم العمل معًا لتحقيق شيء يعترف به السكان المدنيون المحاصرون على أنه بمثابة إحلال للسلام.

# المحتويات

*الصفحة*


أولا – معلومات أساسية ..... 6

ألف – الولاية والسفر ..... 6

باء – التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ..... 6

جيم – المنهجية ..... 7

ثانيا – تنفيذ اتفاق السلام ..... 7

ألف – تمديد المرحلة الانتقالية ..... 7

باء – التغييرات في القيادة السياسية والأمنية العليا ..... 9

جيم – توحيد القوات ..... 10

دال – إعاقة محدودية الأموال للتنفيذ ..... 13

ثالثا – الأعمال العدائية وانتهاكات وقف إطلاق النار ..... 14

ألف – اشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ..... 15

باء – القتال في ولاية أعالي النيل ..... 17

جيم – استمرار الاشتباكات مع جبهة الخلاص الوطني ..... 20

دال – مبادرة توميني ..... 21

رابعا – الأسلحة ..... 22

ألف – نقل الأسلحة والذخائر من السودان ..... 22

باء – استخدام أعتدة مشبوهة في عمليات وتدريبات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ..... 24

جيم – تدريب الشرطة في رواندا ..... 26

دال – أولويات المشتريات الحكومية ..... 26

هاء – المراقبة المحدودة للمخزونات الرسمية ..... 27

خامسا – الوضع الإنساني ..... 28

انعدام الأمن الغذائي ..... 28

سادسا – المسائل الإقليمية ..... 32
ألف – العلاقات مع السودان ..... 32
باء – العلاقات مع أوغندا والمنطقة ..... 33
سابعا – الشؤون المالية والموارد الطبيعية ..... 34
ألف – قطع الأشجار غير القانوني ..... 35
باء – إنتاج وتجارة الفحم النباتي ..... 38
جيم – تعدين الذهب غير القانوني ..... 39
دال – استئناف صادرات النفط ..... 42
هاء – إدارة الموارد العامة ..... 42
ثامنا – استنتاجات ..... 46
تاسعا – التوصيات ..... 46
عاشرا – المرفقات ..... 48

# أولا - معلومات أساسية

## ألف - الولاية والسفر

1 - فرض مجلس الأمن بموجب قراره 2206 (2015) نظام جزاءات يستهدف الأفراد والكيانات الذين يشاركون في النزاع الدائر في جنوب السودان، وأنشأ لجنة للجزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان). وحدّدت اللجنة أسماء ستة أفراد لتفرض عليهم جزاءات محددة الأهداف في 1 تموز/يوليه 2015. وفرض مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2428 (2018)، على إقليم جنوب السودان حظراً على توريد الأسلحة، وأضاف اسمَيْ فردين اثنين إلى قائمة الأفراد المشمولين بالجزاءات. وفي 30 أيار/مايو 2024، جدد المجلس، باتخاذه القرار 2731 (2024)، نظام الجزاءات حتى 31 أيار/مايو 2025.

2 - وبموجب القرار 2731 (2024)، مدد مجلس الأمن أيضا ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان حتى 1 تموز/يوليه 2025 لكي يتسنى له توفير المعلومات والتحليلات الرامية إلى دعم عمل اللجنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بإمكانية أن تُدرَج في قائمة الجزاءات أسماء الأفراد والكيانات الذين قد يكونون ضالعين في الأنشطة المبينة في الفقرة 7 من القرار 2206 (2015)، والمحدثة في الفقرتين 15 و 16 من القرار 2521 (2020)، بصيغته المجددة بالقرار 2731 (2024).

3 - وفي 10 أيلول/سبتمبر 2024، عيَّن الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، أعضاء الفريق الخمسة (انظر S/2024/676). واستقال خبير الشؤون الإنسانية في الفريق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، قبل صياغة هذا التقرير النهائي.

4 - وخلال فترة الولاية، سافر الفريق إلى جنوب السودان في مناسبتين، وكذلك مرة واحدة إلى كل من كينيا وأوغندا.

## باء - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

5 - رغم أن الفريق يعمل بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، فإنه يود أن يعرب عن امتنانه لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولموظفي الأمم المتحدة الآخرين، بمن فيهم العاملون في نيويورك.

6 - ويعرب الفريق عن امتنانه لحكومة جنوب السودان على تعاونها معه خلال فترة ولايته، بما في ذلك إتاحة الفرصة له للاجتماع مع مجموعة من المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم وزراء في الحكومة؛ وممثلو وزارة المالية والتخطيط ووزارة الداخلية ووزارة التعدين ووزارة البيئة والغابات؛ وأعضاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط الذين يمثلون جميع الأحزاب. واجتمع الفريق أيضا مع ممثلين عن جهاز الأمن الوطني، والاستخبارات العسكرية، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وكذلك مع شخصيات بارزة في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وفي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان[1]. كما اجتمع الفريق مع أطراف محادثات توميني للسلام في نيروبي، وكذلك مع عدد من الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة والمنظمات الإنسانية.

(1) انظر المرفق 1. وتُستخدم تسمية "الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان" للإشارة إلى الحزب السياسي، بينما تُستخدم تسمية "الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان" للإشارة إلى قواته المسلحة، أما تسمية الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان" فتُستخدم للإشارة إليهما معًا.

7 - وشـــدد مجلس الأمن، في الفقرة 17 من قراره 2731 (2024)، على أهميـة أن يجري الفريق مشـاورات مع الدول الأعضـاء المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان. وتمكن الفريق من إجراء مشـاورات مسـتفيضـة مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في جنوب السودان وأماكن أخرى. وأجرى أيضـا مشاورات مع معظم الآليات الأمنية المنشأة بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام).

8 - ويعرب الفريق عن امتنانه لتعاون فريق الخبراء المعني بالسـودان وفريق الخبراء العامل بموجب القرار 2745 (2024) وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

9 - ووجّه الفريق 32 رسالة إلى حكومة جنوب السودان وإلى الدول الأعضاء وسائر الأفراد والكيانات، تلقى عليها ثمانية ردود موضـوعية قبل صـياغة هذا التقرير. ووجّه الفريق رسـالة أيضـا إلى حكومة جنوب السودان تضمّنت لمحة عامة عن الاستنتاجات الرئيسية الواردة في هذا التقرير، وعرض عليها إدراج ردها كمرفق لهذا التقرير[2].

## جيم - المنهجية

10 - أُعد هذا التقرير، في آذار/مارس 2025، على أساس ما أجراه الفريق من بحوث وتحقيقات مستقلة. وأجرى الفريق العديد من المقابلات لجمع مجموعة من المعلومات الموثوقة المسـتقاة من طائفة واسـعة من المصـادر. وقد بذل الفريق جهداً دؤوبا لضـمان أن تكون تقاريره مسـتنيرة بمجموعة من وجهات النظر حول عملية السـلام في جنوب السـودان، بما في ذلك المجموعات المتعددة المشـاركة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّـطة وجماعات المعارضـة المتبقية. واسـتند الفريق أيضـاً إلى أعماله السـابقة، بما في ذلك التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة، العلنية منها والسرية.

11 - واتّبع الفريق المعايير التي أوصـى بها الفريق العامل غير الرسـمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، في تقريره الصـادر في كانون الأول/ديسمبر 2006 (S/2006/997). وتحقق الفريق من المعلومات الواردة في التقرير مسـتعيناً في ذلك بمصـادر متعددة مسـتقلة بغية اسـتيفاء معايير الإثبات السليمة.

12 - وأجرى الفريق بحثه بأكبر قدر ممكن من الشـفافية، مع إعطاء الأولوية لطابع السـرية، عند اللزوم. ويوصـف المصـدر أو الوثيقة أو الموقع بأنها ذات طابع سري إذا كان من شـأن كشـفها أن يعرض سـلامة مصدرها للخطر.

# ثانيا - تنفيذ اتفاق السلام

## ألف - تمديد المرحلة الانتقالية

13 - في يوم 22 شـباط/فبراير 2025، بدأ رسـميا تمديد ثان لمدة عامين للمرحلة الانتقالية التي حددها الاتفاق المنشـط لتسـوية النزاع في جنوب السـودان لعام 2018. وتم الإعلان عن التمديد لأول مرة من قبل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشـطة في أيلول/سـبتمبر 2024، وأجلت فعليًا الانتخابات التي كان

(2) انظر المرفق 48 للاطلاع على رد حكومة جنوب السودان على الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير.

من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024 حتى كانون الأول/ديسمبر 2026 على الأقل[3]. وهو التمديد الثاني من نوعه للمرحلة الانتقالية لمدة عامين[4].

14 - وأكدت الحكومة في بيان أصدرته بهذه المناسبة أن التمديد يهدف إلى إتاحة وقت إضافي لتنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق السلام. وتتفق الغالبية على أن هذه الأحكام تشمل توحيد صفوف قوات الأمن المتفرقة في البلد ونشرها، والتحضيرات للانتخابات، وصياغة دستور دائم[5]. وقد كررت المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً الإعراب عن هذه الأولويات، وكذلك منتدى القيادة المعني باستكمال عملية الانتقال السياسي في جنوب السودان[6]. وأكد وزير شؤون مجلس الوزراء، مارتن إيليا لومورو، أن عمل الحكومة سيستمر في الاسترشاد بخريطة الطريق التي وُضعت للتمديد السابق لمدة عامين[7].

15 - وأقر الكثيرون داخل الحكومة بأن جنوب السودان لم يكن جاهزًا لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024[8]. وفي الوقت نفسه، تبادلت الأطراف اللوم على الإخفاقات التي استلزمت التمديد، وأصرت في الوقت نفسه على أنه سيكون التمديد الأخير. وقال أحد كبار المسؤولين للفريق: "نعتقد أن هذا التمديد يجب أن يكون التمديد الأخير"، وأردف قائلا "إنه لا يمكننا الاستمرار في استدراج مواطنينا في مساع لا طائل من ورائها"[9].

16 - ولكن، وكما أشار الفريق في تقريره المؤقت (S/2024/855)، فإن تمديد المرحلة الانتقالية يعكس أيضاً العديد من الحوافز السياسية والاقتصادية التي تسترشد بها النخب السياسية والأمنية في جوبا في قراراتها. وفي حين أن الافتقار إلى "الإرادة السياسية" غالبًا ما يُشار إليه كعقبة رئيسية أمام تنفيذ اتفاق السلام وإجراء الانتخابات، فإن هذا الجمود مرده إلى قوى اقتصادية وسياسية ملموسة وليس إلى اللامبالاة.

17 - وتركز المرحلة الانتقالية، على النحو الذي ينظمه اتفاق السلام لعام 2018، السلطة السياسية والمالية في يد الحكومة المركزية في جوبا، وبالتالي في يد رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، والحزب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد سمحت هذه الصلاحيات للنخب الحاكمة في جوبا بالحفاظ على مجموعة التحالفات المتغيرة اللازمة لتأمين حكمها، باستخدام الموارد العامة، وكشوف رواتب قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والوعود بالتعيينات الوطنية أو دون الوطنية كعملة أساسية في إطار سياسة تقوم على المساومة إلى حد بعيد. وكان الناخبون الرئيسيون لأولئك الذين انتعشوا خلال هذه الفترة، سواء من الحركة الشعبية لتحرير السودان أو جماعات المعارضة، هم النخب الأخرى في جوبا، وليس الناخبين المحتملين. وبالتالي، فإن التمديد الإضافي يوفر للكثيرين الذين يعملون ضمن هذا النظام يقينًا أكبر مقارنة باحتمال إجراء الانتخابات.

(3) انظر S/2024/855.

(4) وقعت أيضا حالات تأخير إضافية خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

(5) انظر المرفق 2.

(6) انظر المرفق 3.

(7) مقابلة مع وزير شؤون مجلس الوزراء، 3 شباط/فبراير 2025.

(8) مقابلات مع أطراف متعددة في الحكومة، الفترة من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(9) مقابلة مع مسؤولين حكوميين، شباط/فبراير 2025.

## باء – التغييرات في القيادة السياسية والأمنية العليا

18 – ظهرت قدرة الرئيس على تشكيل المشهد السياسي والأمني في جنوب السودان بشكل واضح بعد فترة وجيزة من تمديد المرحلة الانتقالية. وفي سلسلة من المراسيم التي بثتها هيئة الإذاعة والتلفزيون في جنوب السودان، أقال الرئيس العديد من كبار المسؤولين، بمن فيهم اثنان من نواب الرئيس الخمسة في البلد[10].

19 – وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أقال الرئيس أكول كور كوك من منصبه كمدير عام لمكتب الأمن الداخلي، الذراع المحلية القوية لجهاز الأمن الوطني. وكان السيد كوك قد شغل هذا المنصب منذ حصول جنوب السودان على الاستقلال، وتحت قيادته، نما جهاز الأمن الوطني ليصبح قوة هائلة ومهابة للأمن والمراقبة[11].

20 – وفي غضون أيام قليلة، قام الرئيس أيضًا باستبدال قائد فرقة النمور التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والتي تعتبر على نطاق واسع من بين أقوى القوات المقاتلة داخل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وأعقب ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2024، استبدال المفتش العام لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وإقالة سانتينو دينق وول المدرج اسمه في قائمة الجزاءات (SSi.004) من منصب قائد قوات الدفاع التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[12].

21 – وفي 10 كانون الثاني/يناير 2025، أعيد تعيين توت كيو غاتلواك مانيمي، مستشار الرئيس للأمن القومي لفترة طويلة ورئيس اللجنة الانتقالية الوطنية، مبعوثاً رئاسياً إلى الشرق الأوسط وسفيراً لدى الكويت[13]. وكان السيد غاتلواك يعتبر في السابق أحد أكثر الفاعلين نفوذاً في دائرة الرئيس، وكان له دور بالغ الأهمية في إدارة علاقات الحكومة مع الخرطوم.

22 – وأدت هذه التغييرات الجذرية في قمة قطاع الأمن في جنوب السودان المتقلب أصلاً إلى توترات كبيرة داخل الأجهزة الأمنية في البلد. وقد فُسرت هذه التغييرات المفاجئة على نطاق واسع على أنها محاولة من جانب الرئيس لإزالة التهديدات المتصورة لاستمرار حكمه مع إعادة تأكيد سيطرته على قوات الأمن في البلد من خلال تضييق نطاق الانتماءات العرقية والقبلية لكبار قادتها[14].

23 – وفي مساء يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، اندلع القتال في جوبا عندما سعت عناصر من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني إلى نقل السيد كوك – الذي كان قيد الإقامة الجبرية الفعلية منذ إقالته – من محل إقامته في وسط جوبا إلى مركز للاحتجاز[15]. وعندما اقتربت وحدة مسلحة تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان من منزله، تصاعدت المواجهة مع حراسه إلى اشتباك

(10) برامج تلفزيونية محفوظة لدى الفريق.

(11) انظر S/2019/301 و S/2019/897 و S/2020/342 و S/2023/294 للاطلاع على تفاصيل حول جهاز الأمن الوطني كثقل موازٍ لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وكذلك دوره في قمع المعارضة السياسية.

(12) برامج تلفزيونية محفوظة لدى الفريق.

(13) المرجع نفسه.

(14) مقابلات مع موظفين حكوميين حاليين وسابقين وباحثين ومراقبين دوليين، الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2024 إلى كانون الثاني/يناير 2025.

(15) مقابلات مع شهود، مدعومة بشريط مسجل بالصوت والصورة محفوظ لدى الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024. بيان للمتحدث باسم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لوال رواي كوانق، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وهو محفوظ أيضًا لدى الفريق.

ناري متواصل استمر حوالي ثلاث ساعات، مع إطلاق نيران الرشاشات الثقيلة على محل إقامته. وتظهر لقطات فيديو ناقلة جند مدرعة تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مزودة بمدفع عيار 12,7 ملم وهي تصطدم بالبوابة الأمامية لمحل الإقامة بينما كان يتعرض لنيران الأسلحة الخفيفة[16]. وكانت المركبة تشبه بشكل كبير طراز "Titan-S"، أو نموذج مختلف، وكان قد نقل عدد من هذه المركبات إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في عام 2022[17].

24 - وأعقبت هذه التغييرات في القيادة الأمنية العليا في البلد، في 10 شباط/فبراير 2025، تغييرات سياسية مماثلة.

25 - وفي المراسيم الإذاعية، عيَّن الرئيس جوزيفين لاغو لتحل محل نائب الرئيس حسين عبد الباقي أكول؛ وعيَّن رجل الأعمال البارز بنجامين بول ميل، الذي شغل سابقًا منصب المبعوث الرئاسي الأول للبرامج الخاصة، ليحل محل نائب الرئيس جيمس واني إيقا.

26 - كما استُبدل أكيش تونغ أليو، الذي كان قد حلّ محل السيد كوك كمدير لمكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني قبل ثلاثة أشهر فقط.

27 - وفي المرسوم نفسه، أقال الرئيس أيضًا ألفريد فوتويو كارابا من منصب حاكم ولاية غرب الاستوائية. وكان السيد فوتويو قد عُين من قبل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بموجب بنود اتفاق عام 2018. ورداً على إقالته، أصدر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بياناً وصف فيه إقالة الحاكم، وكذلك إقالة وزيرة الصحة، يولندا أويل، بأنهما انتهاك لبنود اتفاق السلام[18].

## جيم - توحيد القوات

28 - لقد أثار تمديد المرحلة الانتقالية، إلى جانب هذه التغييرات القيادية الكبيرة، تساؤلات حول مصير إصلاحات قطاع الأمن في جنوب السودان، وعلى وجه الخصوص، حول توحيد قوات الأمن في البلد. وكانت قد توقفت عملية توحيدها إلى حد كبير منذ عام 2022، لكن الترتيبات الأمنية الموضحة في اتفاق السلام ظلت تشكل أولوية بالنسبة للكثيرين. ويرى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على وجه الخصوص، أن هذه الأمور ضرورية لإجراء انتخابات حرة ولوقف تآكل نفوذه السياسي والعسكري.

29 - وفي 20 شباط/فبراير 2025، أعلن كوول مانيانغ، الذي حل محل السيد غاتلواك كرئيس للجنة الوطنية الانتقالية، أن تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية سيبدأ من جديد في 1 آذار/مارس 2025 بتدريب دفعة

(16) مقطع فيديو محفوظ لدى الفريق.

(17) انظر المرفق 4. انظر أيضًا S/2023/294، الفقرة 115 والمرفق 25. بيان للمتحدث باسم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لوال رواي كوانق، مؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وهو محفوظ لدى الفريق.

(18) انظر المرفق 5. انظر أيضا Eye Radio, "Machar urges Kiir to reinstate dismissed officials, cites peace deal violations", 12 February 2025.

ثانية من القوات الموحدة اللازمة. ووفقًا لخطة العمل المقترحة، ستهدف هذه المرحلة الثانية من العملية إلى تدريب 000 150 من أفراد قطاع الأمن بميزانية مقترحة قدرها 95 مليون دولار[19].

30 - وكانت الخطط السابقة قد اقترحت إنشاء قوات موحدة لازمة قوامها 000 83 فرد يتم تدريبهم ونشرهم خلال المرحلة الانتقالية، على أن يتم الاتفاق على الحجم النهائي لقوات الأمن على أساس استعراض شامل للأمن[20]. وقال أحد أعضاء الآليات الأمنية الانتقالية في جنوب السودان للفريق إن "هذه [الأرقام] هي مجرد تقديرات"، لكنه أضاف "لم نعد نعمل بأرقام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية وهي 000 83 فرد"[21].

31 - وفي عامي 2021 و 2022، تخرج حوالي 000 53 من القوات الموحدة اللازمة في احتفالات مختلفة أقيمت في جميع أنحاء جنوب السودان[22]. ونُشر عدد قليل من هذه القوات في نهاية المطاف. وأبلغ أحد أعضاء الآليات الأمنية الانتقالية الفريق أنه قد تم نشر ست "كتائب" من القوات الموحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 تقريباً، مع نشر بعض القوات الإضافية في أبيي[23]. وبالإضافة إلى الفشل المستمر في الاتفاق على هيكل قيادة وسطى موحدة، فقد نُشرت معظم هذه القوات الموحدة مع ذلك في إطار هياكل القيادة الحالية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[24].

32 - كما وُصفت العديد من عمليات الانتشار الأخيرة على الحدود السودانية بأنها تشمل "القوات الموحدة". أما في ولاية الوحدة، فبدا أن بعض القوات قد انتشرت من مركز مون للتدريب بالقرب من لير، إلى جانب قوات إضافية من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني[25]. وفي ولاية شمال بحر الغزال، أفادت التقارير أنه تم دمج قوات من مركز بانتيت للتدريب مع قوات من الفرقة 12 التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان التي أُنشئت في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، من الصعب تقييم ما إذا كانت هذه القوات متكاملة حقًا، حيث تم نشرها إلى حد كبير دون تنسيق مع الآليات الأمنية الانتقالية[26].

33 - ومع ذلك، ما عدا عمليات النشر هذه، وفي سياق الفشل المستمر في دفع رواتب قوات الأمن وإطعامها، فقد تفرق العديد من المشاركين في المرحلة الأولى من العملية. كما أشار مسؤولون حكوميون إلى حظر الأسلحة، الذي تم تطبيقه وفقا لقرار مجلس الأمن 2428 (2018) وتم تجديده مؤخرًا من قبل المجلس بموجب قراره 2731 (2024)، كعقبة أمام تسليح ونشر قوات موحدة إضافية[27].

---

(19) إعلان أُدلي به في جلسة للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تنشيطها في 20 شباط/فبراير 2025. انظر أيضا Eye Radio, "NTC outlines workplan to complete security arrangements in 9 months", 20 February 2025.

(20) انظر S/2022/359 و S/2022/884 و S/2023/294 و S/2023/922.

(21) مقابلة مع أحد أعضاء الآليات الأمنية، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(22) انظر S/2022/359 و S/2022/884 و S/2023/294 و S/2023/922.

(23) مقابلة مع أحد أعضاء الآليات الأمنية، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(24) انظر S/2023/294.

(25) مقابلات مع أعضاء في الآليات الأمنية، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(26) المرجع نفسه.

(27) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، في الفترة من أيلول/سبتمبر 2024 إلى كانون الثاني/يناير 2025. انظر أيضا Radio Tamazuj, "Government blames arms embargo for failed disarmament efforts", 3 March 2025.

34 - ومع ذلك، فقد أعرب ممثلو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن شكوكهم بشأن الخطة الجديدة المقترحة. فمن وجهة نظرهم، لن تكون الجهود المبذولة لتنفيذ المرحلة الثانية قابلة للتطبيق دون استكمال المرحلة الأولى. وقد أخبر أحد ضباط الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الفريق بأنه: "قد لا نتمكن من المضي في المرحلة الثانية دون إعلان هيكل القيادة [الوسطى] الثاني. فسيقاتلنا قادتنا في الميدان"[28]. واعترف آخر بأنه بدون إكمال المرحلة الأولى، وبالنظر إلى الديناميات الأمنية الحالية في البلد، "لا يعتقد أن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان على الأرض سيثق في هذه العملية"[29].

35 - وتعكس هذه المخاوف أيضًا الشكوك المتزايدة لدى العديد من قادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في الميدان تجاه زعمائهم في جوبا. فخلال تقييم أجري مؤخرًا لمناطق تكنات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، على سبيل المثال، أفادت تقارير بأن القادة المحليين أبلغوا الزعماء في جوبا بما يلي: "لسنا راضين عن المرحلة الأولى من الانتشار وعن كيفية معاملة شعبنا في الميدان"[30]. وأصرّ القادة المحليون على أنه: "إذا أردتم تنفيذ المرحلة الثانية، فعليكم أولاً إكمال المرحلة الأولى بشكل صحيح على أن تشمل نشر القادة الميدانيين ... فلا يمكنهم تجريدنا من قيادتنا وتركنا بلا شيء"[31].

36 - ومع ذلك، كان غابرييل دوب لام، نائب رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، أحد قادة المعارضة القلائل الذين أعربوا عن تفاؤلهم بإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن هيكل القيادة الوسطى وتوحيد القوات في وقت لاحق[32].

37 - وقد ازدادت عملية توحيد القوات تعقيدًا بسبب جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان سعيا إلى إبرام اتفاقات موازية مع المنشقين خارج معايير اتفاق السلام لعام 2018. ومن أجل تحفيز مثل هذه الصفقات، كثيرًا ما وعدت بمناصب في الحكومة، بالإضافة إلى إدماج القوات في صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

38 - ففي 4 شباط/فبراير 2025، على سبيل المثال، وبمساعدة من السلطات السودانية في بور سودان، أعلن فصيل الرئيس في الحكومة عن اتفاق مع سيمون غاطويش دوال المدرج اسمه في قائمة الجزاءات (SSi.002). وفي عام 2021، كان قد انشق السيد غاطويش عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جانب زميله القائد البارز جونسون أولوني ليشكلا فصيل كيتقوانق، مما أدى إلى فترة من العنف الشديد في ولاية أعالي النيل[33]. وبموجب بنود الاتفاق، وافق السيد غاطويش، الموجود حاليًا في السودان، على العودة إلى جوبا في غضون عام واحد. وهناك سيتم تعيينه نائبًا

(28) مقابلة مع ضابط رفيع المستوى في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، كانون الثاني/يناير 2025.

(29) المرجع نفسه.

(30) مقابلات مع قادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة وولاية غرب بحر الغزال، كانون الثاني/يناير 2025.

(31) المرجع نفسه.

(32) مقابلة مع غابرييل دوب لام ومسؤولين آخرين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(33) انظر S/2022/359.

لقائد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وسيسمح له بدمج ما يصل إلى 900 21 من أفراد قواته وتعيين شخصيات في عدة مناصب سياسية[34].

39 - كما واصلت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان دمج قوات المنشقين عن جبهة الخلاص الوطني، بالإضافة إلى قوات أقويليك تحت قيادة السيد أولوني[35]، الذي أبرم اتفاقًا خاصًا به في عام 2023 وعُيِّن أيضا نائبًا لقائد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في كانون الثاني/يناير 2025.

## دال - إعاقة محدودية الأموال للتنفيذ

40 - لقد شددت الحكومة مراراً وتكراراً على أن محدودية الموارد المالية تشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ ترتيبات القطاع الأمني المعلقة وغيرها من أحكام اتفاق السلام[36]. وأخبر مسؤولون من جميع الأطراف الفريق مرارًا وتكرارًا بأن التنفيذ سيتطلب دعمًا خارجيًا كبيرًا جدًا.

41 - وفي شباط/فبراير 2025، على سبيل المثال، أكد وزير شؤون مجلس الوزراء أن الحكومة تحتاج إلى 746 مليون دولار فقط لتمويل الانتخابات[37]، في حين قدّر رئيس المكتب الوطني للإحصاء أن التعداد السكاني سيتطلب 16 شهرًا وميزانية قدرها 100 مليون دولار[38]. كما أكدت المؤسسات الانتخابية الأخرى أنها لم تتلق سوى جزء بسيط من ميزانياتها المقترحة[39]. وردد الرئيس المنتهية ولايته للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، تشارلز تاي غيتواي، هذه الدعوات في خطابه أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير 2025[40].

42 - ويعاني جنوب السودان من أزمة اقتصادية حقيقية. فخلال العام الأول من استقلال البلد، أنتج جنوب السودان ما يقرب من 000 350 برميل من النفط يومياً، مما حقق للحكومة إيرادات تزيد عن 3 بلايين دولار. وبحلول عام 2018، وبعد سنوات من النزاع، انخفض الإنتاج إلى أكثر من النصف، بينما انخفضت حصة الحكومة من الإيرادات إلى أقل من بليون دولار[41]. وفي شباط/فبراير 2024، أدى الضرر الذي لحق بأحد خطوط الأنابيب التي تنقل نفط البلد إلى انخفاض صادرات النفط بنحو 70 في المائة، مما حد من الإنتاج إلى حوالي 000 45 برميل يومياً[42].

43 - وقد كان لهذا الانخفاض في صادرات النفط أثر كبير على موارد الحكومة. وبدون إعادة صادرات النفط إلى مستوياتها السابقة، قدرت الحكومة أنها لن تتمكن من تمويل سوى نصف نفقاتها المقررة خلال

(34) انظر المرفق 6.

(35) انظر S/2024/855.

(36) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، في الفترة من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(37) Radio Miraya, “South Sudan election budget breaches $700 million” , 22 February 2025.

(38) تقديرات أجريت في منتدى عام في جوبا في 20 شباط/فبراير 2025.

(39) المرجع نفسه.

(40) بيان تشارلز تاي غيتواي حول تقييم اللجنة لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، المقدم إلى مجلس الأمن في 5 شباط/فبراير 2025.

(41) أرقام مستمدة من تقارير تسويق النفط التي أعدتها وزارة النفط.

(42) خطاب الميزانية للسنة المالية 2025/2024، الذي ألقاه وزير المالية والتخطيط في 25 أيلول/سبتمبر 2024.

السنة المالية الحالية 2025/2024[43]، وقد كافحت الحكومة من أجل الوفاء بالتزامات الإنفاق الأساسية. وظل العديد من موظفي الخدمة المدنية والقوات المنظمة بدون رواتب لأكثر من عام.

44 - ومع ذلك، فإن الحكومة لا تعوزها الموارد. فقد استمرت في تصدير شحنة واحدة من خام مزيج النيل شهريًا خلال السنة المالية الحالية 2025/2024، وتبلغ قيمة كل شحنة حوالي 45 مليون دولار[44]. ومن المحتمل أيضًا أن تكون عائدات النفط قد تعززت بسبب حقيقة أن التحويلات العينية إلى السودان التي تبلغ حوالي 000 28 برميل يوميًا عُلِّقت على ما يبدو، أو جرى تخفيضها بشكل كبير لتصل إلى حوالي 500 2 برميل يوميًا فقط[45]. وبالإضافة إلى ذلك، جمعت الحكومة أيضاً حوالي 50 إلى 60 بليون جنيه جنوب سوداني (11 إلى 13 مليون دولار) شهرياً من الإيرادات غير النفطية[46].

45 - ويبلغ إجمالي ميزانية الرواتب الشهرية الكاملة لجنوب السودان لكل من القوات المنظمة وموظفي الخدمة المدنية 53 بليون جنيه جنوب سوداني فقط (11,8 مليون دولار) للسنة المالية 2025/2024، ويمكن إذن مبدئيا استيعابها من خلال هذه الموارد المحدودة[47]. وبالمثل، فإن الفشل في تمويل المؤسسات الانتخابية والترتيبات الأمنية بشكل كافٍ سبق إلى حد كبير تعطل تصدير النفط. فوفقًا لوثائق صادرة عن وزارة المالية والتخطيط، على سبيل المثال، تجاوزت الحكومة هدف الإيرادات للسنة المالية 2024/2023، لكن مع ذلك تأخرت في دفع الرواتب لشهور[48].

## ثالثا - الأعمال العدائية وانتهاكات وقف إطلاق النار

46 - لم تحرز الجهود المبذولة لتوحيد قوات الأمن في جنوب السودان تقدماً ملموساً يذكر. وبالتالي، لا تزال العديد من وحدات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المعارضة منتشرة في جميع أنحاء البلد، وغالباً ما تلتزم بهدنة غير مستقرة حيث تتعايش في جوار بعضها البعض. ومع تضاؤل الثقة في عملية التوحيد، وتفاقم المصاعب الاقتصادية التي فرضتها سنوات من دون أجر يعوَّل عليه، سعى الكثيرون إلى الانشقاق. وقد التحق بعضهم بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على أمل تسريع دمجهم في كشوف المرتبات الحكومية، بينما انشق البعض الآخر لتشكيل جماعاتهم الخاصة التي يمارسون من خلالها نشاطهم الاقتصادي غير المشروع. وقد أدى ذلك إلى زيادة تشرذم المشهد الأمني.

47 - وفي مطلع عام 2025 وبالتوازي مع الجهود التي يبذلها الرئيس لتركيز سيطرته على المؤسسات السياسية والأمنية في جوبا، اشتدت التوترات الناجمة عن هذا الخليط غير المستقر للغاية من القوات، وتحولت إلى مواجهات عسكرية كبيرة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش

(43) الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2025/2024، وهي محفوظة لدى اللجنة.

(44) تم بيع شحنتين من خام مزيج النيل في آب/أغسطس 2024. بيانات مستمدة من المشاركين في السوق. انظر المرفق 7.

(45) تقرير صادر عن وزارة النفط، وهو محفوظ لدى الفريق. في آب/أغسطس 2024، أشارت وزارة النفط في الوثائق التي استعرضها الفريق إلى أنه يجري نقل 500 2 برميل يوميًا إلى محطة كوستي لتوليد الكهرباء، في السودان.

(46) تقرير أعدته الهيئة الوطنية للإيرادات في جنوب السودان، وهو محفوظ لدى الفريق. وأجريت التحويلات إلى الدولار باستخدام سعر الصرف الرسمي وهو 500 4 جنيه جنوب سوداني لكل دولار واحد المعمول به في آذار/مارس 2025.

(47) خطاب الميزانية للسنة المالية 2025/2024، الذي ألقاه وزير المالية والتخطيط في 25 أيلول/سبتمبر 2024.

(48) انظر المرفق 8.

الشعبي لتحرير السودان، أو الميليشيات المتحالفة معه، في الولايات الثلاث التي يحكمها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وهي غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال وأعالي النيل. ونتيجة لذلك، ففي 27 شباط/فبراير 2025، كتب النائب الأول للرئيس، رياك مشار، الذي هو زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، رسالة إلى الرئيس يحذر فيها من احتمال انهيار اتفاق السلام نتيجة "الانتهاكات الممنهجة" في كل من هذه الولايات[49]. وفي غضون أيام، تم اعتقال العديد من الشخصيات البارزة في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمن فيهم نائب رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ووزير النفط، بوت كانغ تشول، ووزير بناء السلام ستيفن بار كول[50].

## ألف - اشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان

48 - في 5 كانون الثاني/يناير 2025، تم نشر وحدة من جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لتفكيك نقاط التفتيش غير القانونية التي أقيمت على طول الطرق التي تسيطر عليها قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان[51]. وبعد فترة وجيزة، في 11 كانون الثاني/يناير 2025، اندلعت اشتباكات مسلحة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جسر بو في مقاطعة ناغيرو في ولاية غرب الاستوائية.

49 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، قرر منتدى حكام الولايات السنوي الثامن في جوبا "إزالة جميع نقاط التفتيش غير القانونية على طول الطرق الوطنية والممرات المائية". ولكن في سياقٍ لا يتقاضى فيه الجنود أجورهم إلى حدٍ كبير، غالبًا ما تكون نقاط التفتيش غير المشروعة والضرائب أمرًا بالغ الأهمية للجنود المحليين وقادتهم. وبالتالي، تواجه الجهود الرامية إلى تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية تحديات مثل التحديات التي سبق أن أبلغ عنها الفريق في سياق نزع سلاح المدنيين[52]، وتقاومها الجماعات التي تشعر أنها مستهدفة من قبل منافسين عازمين على تعطيل تدفقات إيراداتهم.

50 - وفي ناغيرو، زعمت مصادر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أن القتال كان بسبب مقاومة قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان لجهودها الرامية إلى تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية، بما في ذلك حول جسر بو[53]. وزعمت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بدورها أن هذه كانت مجرد ذريعة، وأن مواقعها تعرضت لهجوم متعمد من قبل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بهدف إضعاف وجودها في ولايتي غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال[54].

(49) انظر المرفق 9.

(50) مقابلات مع مسؤولين حكوميين ومراقبين دوليين، آذار/مارس 2025.

(51) مقابلات مع مكتب حاكم ولاية غرب الاستوائية ومع أفراد قطاع الأمن في جنوب السودان، كانون الثاني/يناير 2025.

(52) انظر S/2023/922.

(53) مقابلة مع المتحدث باسم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، كانون الثاني/يناير 2025.

(54) مقابلات مع قيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات، كانون الثاني/يناير 2025. انظر أيضا *The Dawn*, "SSPDF clash with SPLA-IO in Nagero over removal of checkpoint", 13 January 2025.

51 - وتكررت هذه الدينامية في عدة مناسبات أخرى في الأسابيع اللاحقة. واندلعت اشتباكات بين قوة مشتركة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب محاولات إعادة إنشاء نقطة تفتيش كونايا في مقاطعة نهر الجور في ولاية غرب بحر الغزال، مما أدى إلى مقتل أحد ضباط جهاز الأمن الوطني وإصابة العديد من الأشخاص. وتبع ذلك ثلاثة أيام من العمليات العسكرية ضد قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة، مما أدى إلى نزوح العديد من المدنيين ونهب وتدمير الممتلكات[55].

52 - وفي حادث مماثل، تعرضت قافلة كانت تقل قائد الفرقة 6 في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لكمين نصبته قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء محاولتها إزالة نقاط تفتيش في مكان آخر في ولاية غرب بحر الغزال[56]. وزعم مسؤولو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه لم يتم إبلاغهم بأمر القافلة المخطط لها وأنه لم يتم التنسيق بالشكل المطلوب مع سلطات الولاية[57]. كما تم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات مماثلة في قاعدة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في سوك سيرو في مقاطعة يامبيو وفي كور غانا في مقاطعة ناغيرو[58].

53 - وفي حين أن الأمر بإزالة نقاط التفتيش نشأ مع منتدى حكام الولايات في جوبا، إلا أن هذه الأحداث اقترنت أيضًا بمنازعات محلية طويلة الأمد.

54 - ففي 29 كانون الثاني/يناير 2025، على سبيل المثال، ادعى متحدث باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أن أفراده تكبدوا خسائر تمثلت في 10 قتلى و 15 جريحًا عندما تعرضت قواتهم لهجوم في ولاية غرب الاستوائية من قبل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بقيادة جيمس ناندو، وهو قائد أزاندي كان انشق عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 2020[59]. وفي وقت لاحق، في 12 شباط/فبراير 2025، هاجم السيد ناندو منطقة ثكنات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في لي رانغو، معتقدًا أنه كان يأوي الحاكم السابق لولاية غرب الاستوائية التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي فر من يامبيو بعد أن أقاله الرئيس من منصبه كحاكم[60].

(55) مقابلات مع قوات الأمن في المنطقة، آذار/مارس 2025.

(56) مقابلات مع ضباط أمن، شباط/فبراير 2025.

(57) المرجع نفسه.

(58) مقابلات مع مصادر في ولاية غرب الاستوائية، شباط/فبراير 2025.

(59) Radio Tamazuj, "W. Equatoria: SPLA-IO says 10 soldiers killed in attacks", 29 January 2025. معلومات أكدتها مقابلات مع ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، كانون الثاني/يناير 2025.

(60) مقطع فيديو محفوظ لدى الفريق. انظر أيضا *Sudans Post*, "SSPDF says it seized SPLA-IO cantonment site in Western Equatoria", 13 February 2025.

55 - وأشار الرئيس إلى عدم الولاء وتنامي التمرد في ولاية غرب الاستوائية كسبب لإقالة الحاكم[61]. وتعد إقالته أيضًا مصدر قلق طويل الأمد لنخب أفونغارا أزاندي، التي تحالف معها الرئيس، إلى حد كبير ضد ميليشيات الحاكم التي تتكون في الغالب من جماعة البالاندا العرقية[62].

## باء - القتال في ولاية أعالي النيل

56 - الناصر هي بلدة تقطنها أغلبية من قبيلة النوير جيكاني في ولاية أعالي النيل. وتمركزت وحدة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ثكنة واي يار - أديو رغم المعارضة المحلية الواسعة لوجودها. وعلى حد قول أحد سياسيي المنطقة للفريق: "القبائل في الناصر لا ترى في الجيش الوطني حاميا لها"[63].

57 - وفي مطلع عام 2025، أعلنت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عن خطط لاستبدال وحدة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتمركزة في الناصر[64]. وطالما أصرت المجتمعات المحلية وشباب النوير المسلحون، الذين يشار إليهم أحياناً باسم "الجيش الأبيض"، على ضرورة استبدالها بوحدة من القوات الموحدة اللازمة التي يعتبرونها قوة أكثر حيادية[65].

58 - وأفيد بأنه تم تنظيم وحدة من القوات الموحدة مكونة من فصيلة من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان من مركز التدريب في أويني - كي بول في ولاية شرق الاستوائية وفصيلة من تحالف المعارضة في جنوب السودان من مركز التدريب في بانتيت في ولاية شمال بحر الغزال[66]. وعوض ذلك، أرسلت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وحدة ضخمة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تضم بعضا من قوات الشُلك أقويليك التي دُمجت مؤخرا.

59 - وفي إطار هذه العملية، سافر أيضا إلى ملكال في ولاية أعالي النيل، في 15 شباط/فبراير 2025، نائب رئيس الأركان العامة للعمليات في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان جيمس كوانغ تشول (SSi.003) المُدرج في قائمة العقوبات، برفقة جونسون أولوني. واشتبكت قوات الشُلك أقويليك بقيادة السيد أولوني مرارا مع ميليشيات النوير في ولاية أعالي النيل بين عامي 2021 و 2023، وذلك في أعقاب انشقاقه عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان[67].

60 - وأدى وجوده إلى مزيد من التعبئة في صفوف الشباب المحليين الذين كانوا قد شاركوا في اشتباكات متفرقة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الناصر ومحيطها على مدى أسابيع. ومع أن الغرض من سفره إلى ملكال كان ظاهريا للإسراع في دمج قواته من قبيلة أقويليك في قوات الدفاع الشعبي لجنوب

(61) Eye Radio, "Kiir explains Futuyo's removal as SPLM-IO pursue dialogue", 26 February 2025.

(62) مقابلات مع مراقبين دوليين، شباط/فبراير 2025. انظر أيضا Small Arms Survey, "Jemma's War: Political Strife in Western Equatoria", October 2023.

(63) مقابلة مع شخصية سياسية من قضاء الناصر، شباط/فبراير 2025.

(64) مقابلات مع مسؤولين في قطاع الأمن وشخصيات معارضة ومراقبين دوليين، آذار/مارس 2025.

(65) مقابلات مع قادة المجتمعات المحلية ومراقبين دوليين وبرلمانيين محليين، شباط/فبراير 2025.

(66) مقابلات أُجريت مع أفراد من ألآليات الأمنية في كانون الثاني/يناير 2025.

(67) انظر S/2022/359 و S/2022/884.

السودان[68]، فإن تعيينه مؤخرا نائبا لقائد قوات الدفاع مع تكليفه بمسؤولية خاصة عن تفكيك نقاط التفتيش غير الشرعية ونزع سلاح المدنيين أدى إلى ورود تقارير تفيد بأنه أُوفِدَ لنزع سلاح شباب النوير وما يسمى بـ ”الجيش الأبيض“، وللاستيلاء في الوقت نفسه على نقاط التفتيش المجزية على طول نهر السوباط[69]. وتزعم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مراراً أن قوات الميليشيا هذه تخضع لسيطرة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يدحض هذا الادعاء[70].

61 - وفي وقت لاحق، حوالى 19 شباط/فبراير 2025، غادرت مئات عدة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وميليشيات دينكا المتحالفة معها وقوات أقويليك، من ملكال مع عبّارتين مدججتين بالسلاح[71]، باتجاه مدينة الناصر[72]. وأُرسلت أيضا طائرتا هليكوبتر هجوميتان طراز Mi-24 تمركزتا في مطار ملكال[73]. وتعهد شباب الجيش الأبيض في ولاية أعالي النيل وولاية جونقلي بمنع مرور العبّارتين إلى قضاء الناصر[74].

62 - وأعقبت ذلك سلسلة من الاشتباكات المتصاعدة حدةً في أعالي النيل وولاية جونقلي، شملت غارات جوية قامت بها طائرات هليكوبتر هجومية، بما في ذلك بالقرب من قرية أبونق في قضاء أولانق[75].

63 - ولكن بحلول 4 آذار/مارس 2025، كانت قوات الجيش الأبيض قد اجتاحت موقع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الناصر واستولت على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر[76].

64 - وأُجليَ عدد من الجنود الناجين بمساعدةٍ من الأمم المتحدة في 7 آذار/مارس 2025. وخلال عملية الإجلاء، تعرضت إحدى طائرات هليكوبتر البعثة لإطلاق نار، ما أدى إلى مقتل أحد أفراد طاقم الأمم المتحدة وإصابة اثنين بجروح خطيرة[77]. كما قُتل عدد من الجنود وقائدهم أثناء عملية الإجلاء. وقال الممثل الخاص لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيكولاس هايسوم: ”إن الهجوم على أفراد البعثة عمل بغيض للغاية وقد يشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي“. ويلاحظ الفريق أن هذه ”الهجمات ضد بعثات الأمم المتحدة“ مدرجة أيضا ضمن معايير تحديد الجزاءات الوارد تعدادها في الفقرة 7 (و) من القرار 2206 (2015).

65 - وفي بيان علني صادر في 7 آذار/مارس 2025، اتهم الرئيسُ الجناحَ المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والنائبَ الأول للرئيس بأنهما قادا قوات الجيش الأبيض التي هاجمت مواقع قوات

(68) مقابلات أجريت مع أفراد من قطاع الأمن، شباط/فبراير 2025.

(69) مقابلات أُجريت مع مراقبين محليين، شباط/فبراير 2025. تؤكدها صور محفوظة لدى الفريق.

(70) انظر المرفق 10.

(71) انظر المرفق 11.

(72) مقابلات أجريت مع أفراد من قطاع الأمن، شباط/فبراير 2025.

(73) مقابلات أُجريت مع مراقبين دوليين اثنين، شباط/فبراير 2025.

(74) مقابلات أُجريت مع مراقبين محليين في ملكال والناصر، شباط/فبراير 2025.

(75) مقابلات أُجريت مع مراقبين دوليين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وقادة المجتمع المحلي، شباط/فبراير 2025. بيان مؤرخ 25 شباط/فبراير 2025، محفوظ لدى الفريق. انظر المرفق 12.

(76) بيانات الجيش الأبيض ومكتب الرئيس محفوظة لدى الفريق.

(77) بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ”مقتل وإصابة أفراد من البعثة في هجوم على طائرة هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة في الناصر، جنوب السودان“، 7 آذار/مارس 2025.

الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الناصر[78]. وفي ذلك الوقت، كانت قوات الأمن في جوبا قد اعتقلت بالفعل العديد من كبار قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يُزعم أنهم كانوا على اتصال بقادة الجيش الأبيض في ولاية أعالي النيل[79].

66 - وفي 4 آذار/مارس 2025، اعتُقل نائبُ رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ورئيسُ أركان الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، غابرييل دوب لام، في مقر إقامته في جوبا، إلى جانب عدد من قادة المعارضة الآخرين[80]. وفي اليوم التالي، اعتُقل أيضا وزير النفط الذي عيّنه الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ واعتُقل بعده وزيرُ بناء السلام، الذي أُطلق سراحه بعد فترة وجيزة[81]. ونُشرت أيضا أسلحة ثقيلة لتأمين المواقع الرئيسية في جوبا، في حين طوِّق مقر إقامة النائب الأول للرئيس في جوبا[82].

67 - وفي وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، في 10 آذار/مارس 2025، صرح قائد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية موهوزي كاينيروغابا بأن "القوات الخاصة" التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية كانت "دخلت جوبا لفرض الأمن فيها" قبل يومين، معربا في الوقت نفسه عن دعمه للرئيس[83]. وفي 11 آذار/مارس 2025، نشر أيضا مقطع فيديو يُظهر جنودًا مسلحين من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية يصِلون إلى مطار جوبا الدولي[84].وبحسب بيانات الرحلة، كانت الطائرة (Y-FAH5) قامت برحلتي عودة من جوبا إلى أوغندا في ذلك اليوم. ويؤيد تحليل إضافي أجراه الفريق تلك المزاعم[85]. ونفى وزير الإعلام في جنوب السودان مايكل ماكويي وجود قوات أوغندية في جوبا[86]. وسبق لجنود من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أن انتشرت في جنوب السودان لتوفير التدريب ودعم الرئيس والقيام بعمليات أمنية مشتركة[87].

68 - وسيشكل نشر جنود مسلحين لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جوبا خرقاً لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2428 (2018)، والذي جُدد مؤخراً بموجب القرار 2731 (2024)، إذ لم يُطلَب أي إعفاء مسبق من أحكام الفقرة 5 من القرار 2428 (2018).

(78) انظر المرفق 13.

(79) مقابلات أُجريت مع مسؤولين حكوميين ومع قادة المعارضة، آذار/مارس 2025. انظر أيضا Radio Tamazuj, "SSPDF commander, UN crew killed in Nasir", 7 March 2025.

(80) مقابلات أجريت مع مسؤولين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، آذار/مارس 2025.

(81) المرجع نفسه.

(82) مقابلات أُجريت مع مراقبين دوليين، آذار/مارس 2025.

(83) انظر المرفق 14. كما ظهر متحدث ثانٍ باسم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ليؤكد عملية الانتشار. انظر Radio Tamazuj, "UPDF spokesperson confirms deployment of troops in South Sudan", 11 March 2025.

(84) المرجع نفسه.

(85) المرجع نفسه.

(86) Eye Radio, "South Sudan government says no Ugandan forces in Juba", 11 March 2025.

(87) انظر S/2024/855، والمرفقين 15 و 16.

## جيم - استمرار الاشتباكات مع جبهة الخلاص الوطني

69 - أبلغ الفريق في تقريره المؤقت (S/2024/855) عن استمرار الاشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والمنشقين المتحالفين مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وفصائل مختلفة من جبهة الخلاص الوطني، بينها فصائل بقيادة توماس سيريلو وكينيي لوبورون. واستمرت اشتباكات مماثلة، لا سيما في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية، ما أدى أيضا إلى عمليات تجنيد وخطف وإجرام وتعطيل للأنشطة الإنسانية.

70 - ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2024 مثلا كثّف فصيل تابع لجبهة الخلاص الوطني بقيادة فرنسيس ديكو تجنيد المقاتلين في محلية بايام في قضاء غرب موندري، في ولاية غرب الاستوائية، ولاحقًا في محلية لوي في غرب موندري، وكذلك في مقولو والمناطق المحيطة بها[88]. وأبلغ أحد قادة المجتمع المحلي في شرق موندري الفريقَ بأن قوات يُشتبه في أنها تابعة لجبهة الخلاص الوطني قد خطفت نحو 25 شابا من قبيلة مورو في محلية لوي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 واقتادوهم إلى قضاء نهر ياي في ولاية وسط الاستوائية[89]. وأفيد بأن مجندين آخرين اقتيدوا إلى ديكو في شرق موندري[90]. وأُعطيت تعليمات إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية وسط الاستوائية بتكثيف دورياتها لإحباط هذه الأنشطة ومنع مختلف فصائل جبهة الخلاص الوطني من التقدم أكثر إلى داخل مناطق جديدة في ولاية غرب الاستوائية[91].

71 - كما استمرت أعمال العنف حول وندوروبا في ولاية وسط الاستوائية[92]. وفي أعقاب هذه الأحداث، تحركت قوات تابعة للقوات المتحدة لجبهة الخلاص الوطني من وندوروبا إلى محلية موكايا في قضاء لينيا، حيث اشتبكت مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وعمل القائد السابق لجبهة الخلاص الوطني كينيي واريور على إعادة تمركز قواته في محلية موكايا، حيث أفيد بأنها تعرضت بعد ذلك، مع جنود لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، لكمين نصبه أفراد يُشتبه في أنهم تابعون للقوات المتحدة لجبهة الخلاص الوطني[93].

72 - وأعربت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن الإحباط بسبب منعها المتكرر من الوصول من أجل التحقيق في هذه الأحداث التي جرت في وندوروبا وحولها[94].

73 - وفي 24 شباط/فبراير 2025، زُعم أيضًا أن عناصر يُشتبه في أنهم ينتمون إلى جبهة الخلاص الوطني نصبوا كمينا لوحدة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على طول طريق ياي - لاسو في قضاء نهر ياي في ولاية وسط الاستوائية. وأفيد عن مقتل جندي من قوات الدفاع الشعبي لجنوب

(88) مقابلات أُجريت مع مفوضي الأقضية والقادة المجتمعيين، تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025.

(89) مقابلات أُجريت مع قادة المجتمعات المحلية والمدنيين وأفراد جبهة الخلاص الوطني، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(90) مقابلات أُجريت مع مفوضي الأقضية والقادة المجتمعيين، تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025.

(91) مقابلات أُجريت مع قادة المجتمعات المحلية وأفراد من قطاع الأمن، تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025.

(92) انظر S/2024/855.

(93) المرجع نفسه.

(94) أُعلن عن ذلك في اجتماع مجلس آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في جوبا في 25 شباط/فبراير 2025. انظر أيضًا Radio Tamazuj, “Peace monitors blocked from probing Wonduruba killing”, 25 February 2025.

السودان وإصابة وخطف جندي آخر. كما أفيد بأن تعزيزات لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان التي انتشرت ردا على ذلك تعرضت بدورها لكمين أدى إلى حالة وفاة أخرى. وتفيد التقارير بأن المهاجمين نهبوا كمية كبيرة من الذخائر من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[95].

## دال - مبادرة توميني

74 - مع تصاعد حالات التوتر في جنوب السودان، جرت مفاوضات في نيروبي، برعاية كينية، مع العديد من جماعات المعارضة التي لم توقع في السابق على اتفاق السلام لعام 2018.

75 - وفي 9 كانون الثاني/يناير 2025، أعلنت قيادة تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان وجماعات أخرى من المعارضة المشارِكة في المحادثات عن تشكيل تحالف جديد باسم التحالف الشعبي المتحد[96]. وعُيّن باغان أموم أوكيش رئيسًا له، بينما عُيّن الفرد المعاقب بول مالونغ أوان (SSi.008) نائبا أول لرئيسه[97]، وستيفن بواي رولنيانغ رئيسا لأركانه العامة ورئيسا لمجلس قيادته[98]. كما أعلن التحالف الشعبي المتحد عن إنشاء ثلاث "جبهات عسكرية" وهيكل قيادة مواكِب لقواتها الموحدة[99].

76 - وقد أعرب ممثلو الحكومة عن قلقهم إزاء هذا التحالف الجديد[100]. وأشار قادة المعارضة إلى أن "الحكومة تفضل أن نبقى منقسمين بأجندات متضاربة، ما يسمح لها بالتلاعب بنا والتفاوض مع كل منا على حدة وليس كجبهة موحدة"[101]، مضيفين "إننا أعلنا مناطقنا العسكرية لتسهيل تجميع قواتنا عندما نوقّع اتفاق سلام مع الحكومة".

77 - واستأنفت مبادرة توميني وساطتها في نيروبي، في 20 كانون الثاني/يناير 2025. ومثّل الحكومةَ وفد جديد، بعد أوجه القلق التي أُعرب عنها من أن الوفد السابق قد تجاوز ولايته، بما في ذلك بموافقته على بروتوكولات كانت إما نسخة طبق الأصل من بروتوكولات اتفاق السلام لعام 2018 أو انحرفت عنها. وأبلغ ممثل عن الوفد الحكومي الجديد الفريقَ بأنهم تلقوا تعليمات بإلغاء "90 في المائة من بروتوكولات توميني الثمانية [المتفق عليها سابقا]"[102]. لذا، قدموا في 21 كانون الثاني/يناير 2025 اقتراحا بتعديل أجزاء من البروتوكولات التي وُقّع عليها بالأحرف الأولى سابقا مع اقتراح بإدراج مبادرة توميني كمرفق لاتفاق السلام الحالي[103].

---

(95) مقابلات أُجريت مع قادة المجتمعات المحلية وأفراد من قطاع الأمن، تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025.

(96) انظر المرفق 17. هذه المجموعات هي الحركة الشعبية لتحرير السودان - الأصل وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة والجبهة الشعبية المتحدة لتحرير جنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني - مجلس قيادة الثورة.

(97) انظر المرفق 18.

(98) انظر المرفق 19.

(99) انظر المرفق 20.

(100) مقابلات أُجريت مع أعضاء الوفد الحكومي وشخصيات سياسية أخرى في جوبا، كانون الثاني/يناير 2025.

(101) مقابلات أجريت مع ممثلين عن مجموعات المعارضة، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(102) مقابلة أُجريت مع عضو وفد حكومة جنوب السودان، كانون الأول/ديسمبر 2024 وشباط/فبراير 2025.

(103) وثيقة محفوظة لدى الفريق.

78 - وردًا على ذلك، كرر التحالف الشعبي المتحد موقفه بأن عملية تومبني يجب أن تفضي إلى اتفاق مستقل يُرصد وينفَّذ وفق آليات جديدة[104].

79 - ويمكن القول إن بعض التقدم أُحرزَ في وضع جدول أعمال المفاوضات[105]. فطالما أصرت مجموعات المعارضة على أن جهود الوساطة يجب أن تشمل مناقشة "الأسباب الجذرية" للنزاع في جنوب السودان، واعتبرت أن اتفاق السلام الحالي لم يتصد للعديد من هذه الأسباب[106]. وعليه، اعتُبرت هذه المناقشة بالغة الأهمية من حيث الزعم الأوسع نطاقا لتلك المجموعات بأن اتفاق السلام لعام 2018 غير كاف ويجب استكماله أو استبداله باتفاق جديد.

80 - ولكن في الواقع، ظلت الأطراف منقسمة بشدة حول مجموعة من القضايا الأساسية، وعلى الأخص حول الوضع الذي سيتخذه أي اتفاق نهائي. كما أبلغ الوفد الحكومي الفريق بأنه لا يعترف رسميا بالتحالف الشعبي المتحد في حين ظلت جماعات المعارضة تشعر بالارتياب من الوفد الحكومي الجديد، وتتساءل "كيف يمكننا أن نثق في الأفراد الذين عارضوا مبادرة تومبني؟"[107].

81 - وفي 6 شباط/فبراير 2025، طلب الوفد الحكومي إرجاء المحادثات بحجة أنه يتعين عليه العودة إلى جوبا لبدء الفترة الانتقالية الممدَّدة رسميا[108]. وفي 20 شباط/فبراير 2025، أرجأ رئيس كينيا، ويليام روتو، المحادثات حتى 20 آذار/مارس 2025 إفساحا في المجال لإجراء مزيد من المشاورات[109].

## رابعا - الأسلحة

### ألف - نقل الأسلحة والذخائر من السودان

82 - في أواخر عام 2024، رصدت الأجهزة الأمنية في جنوب السودان وصادرت بنادق متطورة مزودة بمناظير كانت في حوزة مدنيين وعناصر مسلحة، بينهم رعاة ماشية. وخلص الضباط إلى أن هذه الأسلحة دخلت على الأرجح إلى جنوب السودان من السودان[110].

83 - ويقدّر الفريق، من خلال صور فوتوغرافية للرشاشات والبنادق[111]، أن معظمها تركي الصنع يرجَّح أن يكون مصدرها مخزونات نهبتها قوات الدعم السريع في الخرطوم، حيث كانت تُستورد بنادق مماثلة من الفئة المدنية منذ عام 2019[112].

(104) مقابلة أجريت مع قيادة التحالف الشعبي المتحد، كانون الثاني/يناير 2025.

(105) جدول الأعمال محفوظ لدى الفريق. انظر أيضا المرفق 21.

(106) انظر المرفق 22.

(107) مقابلات أجريت مع مجموعات المعارضة، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(108) المرجع نفسه.

(109) مقابلات أُجريت مع قيادة مجموعات المعارضة المشاركة في مبادرة تومبني، شباط/ فبراير 2025.

(110) مقابلات أجريت مع مسؤولين حكوميين، كانون الثاني/يناير 2025.

(111) انظر المرفق 23.

(112) يمكن إدراج أسلحة في الفئة المدنية، التي تخضع لضوابط تصدير أخف، وفقًا لمجموعة من الخصائص، بينها عيارها، ومداها (كما هو محدد وفق حلزنة السبطانة أو عدم حلزنتها) والقيود المفروضة على الإطلاق الآلي للنار.

84 - وأظهرت الصور الفوتوغرافية نماذج من الأسلحة التي عُرضت على الفريق بينها بنادق BRG 55[113]، و HUSAN Arms MKA 556، وبنادق UTAS Defence عيار 5,56×45 ملم[114]. وهي بنادق تركية الصنع مخصصة للأسواق المدنية ومستوحاة من بندقية AR-15 الهجومية. كما أنها لم تسجَّل سابقا في جنوب السودان ولكنها بيعت لتجار في الخرطوم حتى فترة متقدمة من عام 2023[115]. وحدد الفريق عدة أسلحة من هذا النوع[116]، بينها بندقية BRG 55 ومنظارها، كانت في حوزة جنود قوات الدعم السريع في عام 2024.

85 - كما تضمنت عينة الأسلحة المضبوطة التي درسها الفريق بندقية مدنية طراز Molot Vepr 1V-E، والتي تم توثيق نسخ منها في السودان في عامي 2023 و 2024[117].

86 - ومن المحتمل أن تكون هذه الأسلحة قد هُربت عبر الحدود التي يسهل اختراقها مع السودان، بما في ذلك من الأراضي التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع إلى ولاية شمال بحر الغزال في جنوب السودان، وربما أيضا عبر منطقة أبيي. واستمر رعاة الرزيقات والمسيرية في التنقل في المناطق الحدودية ذات الصلة.

87 - وأدى النزاع الدائر في السودان إلى عرقلة طرق التجارة الراسخة بين الولايات الشمالية لجنوب السودان، بما فيها ولايتا غرب وشمال بحر الغزال، من جهة، والسودان، من جهة أخرى. وأدى هذا النزاع وما ترتب عليه من عسكرة للمناطق الحدودية والمعابر إلى تعطيل وتقليص جزء كبير من التجارة المدنية. ومع ذلك، واصل الأفراد الذين لديهم صلات عسكرية أو سياسية التجارة عبر الحدود[118]. بيد أن الأشخاص والأسلحة والذخائر والبضائع المنهوبة، مثل السيارات، كانت تدخل إلى جنوب السودان من السودان، وسلك الوقود والغذاء والسلع الأخرى الاتجاه الآخر[119]. وبرزت البلدات الحدودية، مثل كير آديم[120]، جنوب مواقع قوات الدعم السريع مباشرة في ريق مندلا، وكذلك أبيي[121]، كمعابر رئيسية. وأفيد أيضا بأنه

(113) جرى التسويق التجاري لبندقية BRG 55، وهي من صنع شركة BRG Defence التركية، في عام 2020 تقريباً.

(114) انظر المرفق 23.

(115) صُدر حوالي 250 "بندقية للاستخدام الرياضي" نصف أوتوماتيكية طراز BRG55 إلى "عثمان التيجاني علي" في عامي 2002 و 2023. وصُدر حوالي 100 بندقية نصف أوتوماتيكية طراز MKA 556 إلى "وائل شمس الدين حسن" في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 200 بندقية أخرى في 15 آذار/مارس 2023. وصُدرت نحو 50 بندقية نصف أوتوماتيكية طراز UTAS XTR-12 إلى "شركة الرماية لتجارة الأسلحة والذخائر" في 3 شباط/فبراير 2023. مقابلات أجراها الفريق مع خبراء الأسلحة، والبيانات التجارية محفوظة في ملف لدى الفريق.

(116) انظر المرفق 23.

(117) Amnesty International, "New weapons fuelling the Sudan conflict", 25 July 2024. انظر أيضا المرفق 23.

(118) مقابلات أُجريت مع مسؤولين أمنيين ومع مدنيين محليين وسودانيين، بين نيسان/أبريل 2024 وشباط/فبراير 2025. انظر أيضا Joseph Majok, "War and the borderland: Northern Bahr el-Ghazal during the Sudan conflict" (Rift Valley Institute, March 2024).

(119) المرجع نفسه.

(120) المرجع نفسه. انظر أيضا Small Arms Survey, "Dominance without Legitimacy: Tong Akeen Ngor's Reign in Northern Bahr el-Ghazal State" June 2024.

(121) مقابلة أُجريت مع مسؤول حكومي في جوبا ومع مصادر إضافية في المنطقة، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

يتم الاتجار بالذخائر من السودان في صندوق أبيي، ومن المرجح أنه يتم الاتجار ببعض هذه الذخائر في جنوب السودان[122].

## باء - استخدام أعتدة مشبوهة في عمليات وتدريبات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان

88 - حلقت بانتظام طائرتا هليكوبتر على الأقل طراز Mi-24[123] كانت تشغّلهما قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في العام الماضي، بما في ذلك في الآونة الأخيرة في إطار أعمال العنف التي تشهدها ولاية أعالي النيل. ومن طائرات الهليكوبتر الثلاث طراز Mi-24 المتمركزة في مطار جوبا، غادرت إحداها المطار حوالى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2024، و 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، و 17 كانون الثاني/يناير 2025، وبين 31 كانون الثاني/يناير و 7 شباط/فبراير 2025. وغادرت طائرة أخرى محطتها بين 14 و 18 شباط/فبراير 2025[124].

89 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2024، شوهدت طائرة الهليكوبتر طراز Mi-24 التي غادرت جوبا في بور بعد هبوط غير مقرر[125]. وكانت مزودة بمنصة إطلاق صواريخ B8V20.

90 - وبعدما غادرت طائرتا الهليكوبتر طراز Mi-24 قاعدتيهما في جوبا في شباط/فبراير 2025، التُقطت صور ساتلية لواحدة منهما في ملكال في ولاية أعالي النيل يوم 17 شباط/فبراير 2025، ثم شوهدت اثنتان في ملكال يوم 24 شباط/فبراير 2025، في صور ساتلية ومن قِبل مراقبين محليين[126].

91 - ويثير نشاط طائرات الهليكوبتر الهجومية هذه من طراز Mi-24 تساؤلًا حول كيفية بقائها صالحة للطيران رغم أحكام حظر الأسلحة التي يفرضها القرار 2428 (2018). فطائرات الهليكوبتر Mi-24 تتطلب صيانة متكررة، وإمدادا ثابتا بقطع الغيار، لا سيما لدارات الزيت، والمحرك وعلبة محول السرعة. وهناك حاجة أيضاً إلى استبدال شفرات المراوح والذيل من حين لآخر. وبعد تفكيك أي وحدات أرضية إضافية لنهب قطعها، سيتعين شراء قطع غيار من مصادر دولية، إضافة إلى الحصول على مساعدة مستمرة في الصيانة. وجنوب السودان لم يطلب أي إعفاءات من حظر توريد الأسلحة في ما يتعلق بصيانة أسطوله من طائرات الهليكوبتر.

92 - وكان الموردون الأساسيون لبعض، وربما كل، طائرات الهليكوبتر طراز Mi-24 لجنوب السودان، هم كيانات أوكرانية، وذلك قبل تنفيذ حظر الأسلحة في عام 2018. وبموجب أحد العقود، الذي أُبرم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، سلّمت شركةُ MotorSich JSC الأوكرانية وزارةَ الدفاع وشؤون المحاربين القدامى في جنوب السودان ثلاثَ طائرات هليكوبتر طراز Mi-24V-MSB[127] نحو عام 2014. أما العقد الثاني، الذي أُبرم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، بين شركة Promoboronexport الأوكرانية

(122) المرجع نفسه.

(123) انظر S/2015/656، و S/2016/70، و S/2016/963، و S/2017/326، و S/2017/979، و S/2018/292، و S/2019/301، و S/2020/342، و S/2021/365، و S/2023/922.

(124) انظر المرفق 24.

(125) انظر المرفق 25.

(126) مقابلات أُجريت مع مراقبين دوليين، مدعومة بصور فوتوغرافية وتحليل صور ساتلية أجراه الفريق. انظر أيضا المرفق 26.

(127) ترد أيضا باسم Mi-24B.

وشـــركة Bosasy Logistics Ltd الأوغندية، فقد شـــمل تســـليم أربع طائرات هليكوبتر طراز Mi-24V، تم رسميا تأكيد نقل اثنتين منها إلى جنوب السودان[128].

93 - ومع ذلك، أكدت الســلطات الأوكرانية أنه لا توجد شــركات أوكرانية تشــارك في توريد قطع الغيار أو خدمات الصـيانة لطائرات الهليكوبتر هذه بعد مرور عقد على تسـليمها، وسـبع سـنوات على انتهاء عقود الخدمة والتوريد المتعلقة بها. ولم تُصـدر الدائرة العامة للرقابة على الصـادرات في أوكرانيا أي تصـاريح لنقل البضـائع من جنوب السودان وإليه منذ عام 2016. وأكدت السلطات الأوكرانية أيضـا أن الشركات الأوكرانية لم تقدم أي قطع غيار كشـفرات احتياطية للدوار الرئيســي أو شــفرات للذيل غير تلك التي تم تركيبها على طائرات Mi-24V-MSB الثلاث. وقد تم توريد تلك المثبّتة على الطائرة Mi-24V من قبل شـــركة Bosasy Logistics Ltd. التي قدمت أيضا قطع غيار إضافية في بداية العقد[129].

94 - ويلاحظ الفريق أيضـــا أنه تم تحديد هوية اثنين من الرعايا الأجانب كأعضـــاء في طاقم طائرة الهليكوبتر التي هبطت على نحو غير مقرر في بور يوم 20 تشـــرين الأول/أكتوبر 2024[130]. ويحظر مجلس الأمن، في الفقرة 4 من قراره 2428 (2018)، التي جددت مؤخرا بموجب القرار 2731 (2024)، على الرعايا الأجانب تقديم "المساعدة التقنية...وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو بتوفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد أو صيانتها أو استخدامها".

95 - وعلاوة على ذلك، تتطلب حركة الطائرات العسكرية إخطارًا مسبقًا لهيئات المراقبة الوطنية وفقًا للمادة 2-1-10-4 من اتفاق الســلام لعام 2018 والمواد 1-2 و 5-11 و 6-11 من اتفاق وقف الأعمال العدائية لعام 2017. وبموجب هذين الاتفاقين، يجب إخطار آلية الرصـــد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية مسبقاً بأي تحركات للأعتدة العسكرية. وقد أكد الفريق أنه لم يقدَّم أي إخطار من هذا القبيل.

96 - وأبلغت إحدى الدول الأعضاء الفريق بخلاف ذلك بأن الطائرتين طراز Mi-24B [131] اللتين تمت حيازتهما بموجب العقد المبرم مع شركة Bosasy Logistics Ltd. المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2014، عُرضتا مؤخرا للبيع عبر شركة تعمل انطلاقا من أوروبا الشرقية[132].

97 - كما لاحظ الفريق استخدام أسلحة ثقيلة أخرى مجهولة المصدر في جنوب السودان.

98 - ونُشر مقطع فيديو لمناورة بالذخيرة الحية أجرتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بما في ذلك قوات فرقة النمر، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ولم يكن بالإمكان تحديد التاريخ الدقيق للعملية، لكن تحليلا لرتب الضـباط الذين حُددت هويتهم يشـير إلى أنها كانت حديثة العهد نسـبيا وبالتأكيد بعد فترة طويلة من تنفيذ حظر توريد الأسلحة بموجب القرار 2428 (2018).

(128) انظر S/2016/70 و S/2016/963 و S/2017/979 و S/2018/292.

(129) استنادا إلى وثائق سرية متعلقة بالمعاملات محفوظة لدى الفريق.

(130) مقابلات أُجريت مع دبلوماسيين في جوبا، شباط/فبراير 2025.

(131) الرقمان المتسلسلان هما 3532421014168 و 3532422015149.

(132) تبادل مراسلات مع الفريق.

99 - وخلال التمرين، أطلق الجنود النار من رشاشات عيار 14,5 ملم من طراز لم يسبق تسجيله في جنوب السودان[133]. وقد ثُبتت الرشاشات الثقيلة، بالإضافة إلى راجمة صواريخ ومدفع آلي مضاد للطائرات طراز ZU-23 على شاحنات بيك آب تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

100 - ويعكف الفريق على تحديد طراز الرشاشات من عيار 14,5 ملم، والتي تشبه الرشاشات CS/LM2، التي توجد منها أنواع مختلفة ومقلَّدة معروفة. وقد حُدد هذا السلاح، وأشكاله المختلفة والمقلدة، قيد الخدمة خلال السنوات القليلة الماضية في مناطق أخرى. ويقوم الفريق بالتحقيق في مصدرها وتاريخ نقلها إلى جنوب السودان، بما في ذلك ما إذا كانت جزءا من المخزون القديم الذي تم توريده بصورة مشروعة قبل تطبيق حظر الأسلحة.

## جيم - تدريب الشرطة في رواندا

101 - قدم جهاز الشرطة الوطنية الرواندي دورتين تدريبيتين على الأقل إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في عام 2024. وبحسب البيانات الرسمية، استمرت الدورة الثانية في رواندا لمدة شهرين، وانتهت في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وحضرها 120 ضابطاً وضابط صف من شرطة جنوب السودان[134]. ولم يكن المشاركون من جنوب السودان قد دُمجوا بعد في القوات الموحدة اللازمة عند التدريب، مع أن أحد كبار المسؤولين أخبر الفريق أنهم سيُدمَجون في المستقبل[135].

102 - وتظهر صور من التدريب ضباطاً من جنوب السودان يستخدمون أعتدة قتالية. ويمكن أيضا رؤية ناقلة جنود مصفحة مزودة ببرج مركَّب عليها وبندقية أوتوماتيكية في صور التدريب[136]. وتصف البيانات الرسمية "القيادة القتالية المبتدئة" ومكافحة الجريمة المنظمة باعتبارهما جزءا من المنهج التدريبي.

103 - وتحظر الفقرة 4 من القرار 2428 (2018)، التي جُددت مؤخرا بموجب القرار 2731 (2024)، "تقديم ... التدريب ... فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو بتوفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد أو صيانتها أو استخدامها،" فيما يتعلق بالعتاد العسكري الفتاك.

104 - ولم تطلب الأطراف المعنية أن تُستثنى من هذه التدابير عملاً بالفقرة 5 من القرار 2428 (2018). لذا يرى الفريق أن هذه التدريبات تشكل انتهاكات محتملة لحظر الأسلحة[137].

## دال - أولويات المشتريات الحكومية

105 - في كانون الأول/ديسمبر 2024، أنجز مجلسُ الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الذي أُنشئ بموجب اتفاق السلام لعام 2018، وضعَ ثلاث وثائق: الكتاب الأبيض للدفاع والأمن؛ والسياسة الدفاعية المنقحة؛ وإطار السياسة الأمنية لجنوب السودان. والمجلس مكلَّف بموجب اتفاق السلام بإجراء تقييم واسع

(133) انظر المرفق 27.

(134) انظر المرفق 28. انظر أيضا S/2022/884.

(135) مقابلة أُجريت مع مسؤولين حكوميين، كانون الثاني/يناير 2025. انظر أيضا S/2023/922 و S/2024/343 و S/2024/855.

(136) انظر المرفق 29.

(137) كتب الفريق إلى حكومة رواندا بهذا الشأن، ولكنه لم يتلق رداً.

النطاق لاحتياجات جنوب السودان الدفاعية والأمنية، بما في ذلك هياكل قيادة جنوب السودان، وتكوين قواته الأمنية ووظيفتها وحجمها وميزانيتها.

106 - وتنص السياسة الدفاعية المنقحة على "وضع خطة استراتيجية للخدمات اللوجستية والمشتريات لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بما في ذلك برنامج لشراء معدات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان للفترة 2024-2029".

107 - ومن الأولويات الأخرى التي حُددت تنقُّل قوات الأمن التابعة لجنوب السودان، بما في ذلك من خلال إنشاء "قوة نقل استراتيجية تشمل النقل النهري والبري والجوي". ويتسق التركيز على التنقل مع التقارير الأخيرة للفريق بشأن شراء عتاد عسكري لأنشطة النقل البري والجوي والنهري[138] في انتهاك لحظر الأسلحة.

## هاء - المراقبة المحدودة للمخزونات الرسمية

108 - لا تزال قوات الأمن التابعة لجنوب السودان تواجه قيوداً كبيرة في ما يتعلق بإدارة وتأمين مخزونات الأسلحة والذخائر، الأمر الذي يزيد من تعقيد الجهود لمراقبة عمليات نقل الأسلحة إلى داخل جنوب السودان.

109 - ومن القيود الملحوظة عدم وجود آلات وسم صالحة للعمل. ووفقًا للمقابلات التي أجراها الفريق مع أحد كبار المسؤولين، فإن قطاع الأمن بأكمله لا يمتلك سوى آلتين أو ثلاث آلات وسم كهذه، وهي تُستخدم لوسم الأسلحة الرسمية والمضبوطة. غير أن هاتين الآلتين لا تزالان غير صالحتين للعمل منذ بعض الوقت. ومن القيود الرئيسية الأخرى التي تواجهها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والشرطة البنية التحتية المحدودة لتخزين وصيانة الأسلحة والذخائر[139]، وأوجه القصور الواسع النطاق في حفظ السجلات[140]. ورغم تسلّيط مسؤول رفيع المستوى الضوء على إطار قانوني شامل يرتكز على قانون الأسلحة النارية لعام 2016 والقواعد الناظمة للأسلحة النارية لعام 2017، فضلا عن جهود مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة، فقد أقرّ بهذه الصعوبات، التي تطال أيضا حفظ الأسلحة المضبوطة أو التي يسلّمها المدنيون.

110 - وما يفاقم هذه التحديات هو الأزمةُ الاقتصادية الحالية وما أعقبها من عدم دفع رواتب العديد من أفراد الأجهزة الأمنية. وقد أدى ذلك إلى انهيار الانضباط، وفي بعض الوحدات، إلى نهب الأسلحة. ففي 18 كانون الثاني/يناير 2025 مثلا، اقتحم أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ومن الشرطة وجهاز الأمن الوطني في بلدة بوشالا في منطقة بيبور الإدارية الكبرى مستودعا للأسلحة قبل أن يطلقوا النار عشوائيا في الهواء في جميع أنحاء البلدة على مدى 10 ساعات احتجاجا على عدم دفع الحكومة رواتبهم[141].

111 - كما تجلت الإدارة المحدودة للمخزونات في انفجار وقع في 12 شباط/ فبراير 2025 في ثكنة مالوال شات التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ضواحي بلدة بور في ولاية جونقلي. وأدت سلسلة من الانفجارات إلى اشتعال الذخيرة، والوقود والذخائر المبعثرة، بما في ذلك صواريخ غير منفجرة

(138) انظر S/2023/294.

(139) مقابلة أُجريت مع مسؤول حكومي رفيع، شباط/فبراير 2025.

(140) مقابلات أُجريت مع دبلوماسيين دوليين في جوبا، شباط/فبراير 2025.

(141) أُبلغ عن ذلك على نطاق واسع. انظر مثلا Radio Tamazuj, "Mutinying Pochalla soldiers airlifted to Juba", 20 January 2025، و Eye Radio, "Pochalla restores order after servicemen engage in salary-related gunfire protest", 20 January 2025.

عيار 122 ملم، في مناطق مأهولة بالسكان[142]. ولم يُعرف السبب الذي أدى إلى حصول الانفجار[143]. ومع ذلك، يلاحظ الفريق غياب السواتر الترابية المناسبة في المناطق العسكرية، وهو تصميم للسلامة متّبع بشكل شائع حول مخازن الصواريخ والمتفجرات يهدف إلى التخفيف من آثار الانفجارات وسلسلة التفجيرات. ويأتي هذا الانفجار في أعقاب عدد من الأحداث المماثلة التي وقعت في منشآت عسكرية أخرى، بينها ثكنات جيادا في جوبا في 25 شباط/ فبراير 2024[144]، ومخازن الأسلحة في مقر الفرقة الرابعة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان خارج ربكونا في ولاية الوحدة في 8 حزيران/يونيه 2023[145]، ومخازن الذخيرة في ولاية غرب بحر الغزال في كانون الثاني/يناير 2023[146]، وولاية شرق الاستوائية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[147].

# خامسا - الوضع الإنساني

## انعدام الأمن الغذائي

112 - استمر الوضع الإنساني في جنوب السودان في التدهور وسط استمرار انعدام الأمن والنزاع في السودان والفيضانات والأزمة الاقتصادية. "لم نعد نطعم الجائعين بعد الآن"، على حد قول أحد العاملين في المجال الإنساني للفريق، "نحن نطعم المتضورين جوعا"[148].

113 - إن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي هو تقييم سنوي تجريه بشكل مشترك المنظمات الإنسانية وحكومة جنوب السودان. وهو عملية بالغة الأهمية تهدف إلى تحديد الاحتياجات النسبية في أنحاء البلاد وتوجه الاستجابة الإنسانية وتخصيص الموارد الإنسانية.

114 - ونظراً للتأثير الكبير لعملية التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على الاستجابة الإنسانية الوطنية، فقد اتسمت هذه العملية بمسائل مثيرة للجدل في السنوات الأخيرة. ففي عام 2023، أصرّت الحكومة على أن يستخدم الشركاء في مجال العمل الإنساني التقديرات الخلافية إلى حد كبير المتعلقة بالسكان الصادرة عن الحكومة، ليسترشدوا بها في تقييماتها للاحتياجات. وأثارت هذه التقديرات انتقادات كبيرة، ويعزى ذلك جزئياً إلى أنها تعتبر على نطاق واسع بأنها تضخّم الأرقام - وبالتالي الاحتياجات - في منطقة بحر الغزال الكبرى، التي تضم الدوائر الانتخابية الرئيسية للرئيس كير، بينما تقلل من تعداد السكان

(142) بحسب الصور المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإن فتيل التفجير لم يكن مثبّتا على العينات. ويُحفظ عادةً فتيل التفجير بشكل منفصل وهو لا يركّب على الصواريخ إلا قبل استخدامها بوقت قصير. انظر المرفق 30. انظر أيضا Radio Tamazuj, "Bor army armory explosion leaves girl dead, several injured", 13 February 2025.

(143) أفادت صحيفة The Sudans Post أن بعض الجنود المتمركزين في الثكنات قد يكونوا تسببوا بالحريق. Sudans Post, "Bor ammunition depot explosion kills 1, leaves 2 children wounded", 13 February 2025.

(144) انظر S/2024/343.

(145) انظر S/2023/922.

(146) إبلاغ مراقبين دوليين عن الحادث استحصل عليه الفريق، حزيران/يونيه 2023.

(147) انظر Eye Radio, "Torit ammunition store bursts into flames, causing explosions", 29 November 2022.

(148) مقابلة أُجريت مع جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني، شباط/فبراير 2025.

ذوي الاحتياجات الحرجة في الولايات الاستوائية ومنطقة أعالي النيل الكبرى[149]. وفي عام 2021، عادت العملية إلى استخدام الأرقام السكانية المعدلة استناداً إلى تعداد السكان في جنوب السودان لعام 2008[150].

115 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024، كان نحو 6,3 ملايين شخص، أي نحو نصف السكان، يواجهون مستويات "أزمة" (المرحلة 3) من انعدام الأمن الغذائي أو أعلى. وإجمالا، تواجه 76 من أقضية جنوب السودان الـ 79 مستويات أزمة أو أسوأ من مستويات انعدام الأمن الغذائي[151]، بينما تشير بيانات سوء التغذية، التي غالباً ما تعتبر مقياساً أكثر موثوقية للظروف السائدة على الأرض[152]، إلى "حالة طوارئ صحية عامة كاملة الأوصاف" في نحو نصف البلد[153].

116 - وفي المجموع، يواجه 1,71 مليون شخص في جنوب السودان مستويات "طوارئ" (المستوى 4) من انعدام الأمن الغذائي، في حين يواجه نحو 000 41 شخص "الكارثة/المجاعة" (المستوى 5). وجنوب السودان هو واحد من بلدان قليلة يواجه فيها أي جزء من السكان هذه المستويات من انعدام الأمن الغذائي.

117 - وبحسب أحدث التوقعات، من المتوقع أن يتدهور هذا الوضع أكثر خلال "الموسم الأعجف" المقبل بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2025، حيث تشير التقديرات إلى أن 7,7 ملايين شخص سيقعون في مستويات الأزمة في مجال انعدام الأمن الغذائي، في حين قد يواجه 000 63 شخص المجاعة.

118 - ومع أن قطاعات كبيرة من السكان تواجه الجوع، فإن بعض السكان معرضون بشكل خاص.

119 - ويواجه الأطفال والنساء مخاطر غير متناسبة. فمن المتوقع أن يعاني نحو 2,1 مليون طفل و 1,1 مليون امرأة حامل أو مرضعة من سوء التغذية الحاد، مع معدلات اعتلال لدى الأطفال تناهز 50 في المائة. ويفتقر أكثر من 90 في المئة من السكان إلى إمكانية الوصول إلى مرافق صحية[154].

120 - وارتفع عدد الأطفال في جنوب السودان الذين أُدخلوا إلى المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد من جراء سوء التغذية الحاد الوخيم في كل شهر من عام 2024، مقارنة بالأشهر المقابلة منذ عام 2019[155]. وفي ولاية شمال بحر الغزال مثلا، في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، شهد أحد مستشفيات الولاية زيادة شهرية بلغت 140 في المئة في حالات الدخول المتعلقة بسوء التغذية[156].

---

(149) انظر S/2024/343.

(150) عرض قدمه ممثلو الفريق العامل التقني للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، استعرضه الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(151) IPC, South Sudan: Acute Food Insecurity Situation for September - November 2024 and Projections for December 2024 - March 2025 and for April - July 2025, 18 November 2024.

(152) إن أسباب سوء التغذية متعددة الأوجه وتتجاوز توفُّر الغذاء لتشمل معدل انتشار الأمراض، والوصول إلى الخدمات الصحية، ورداءة نوعية المياه والغذاء المستهلك، وممارسات التغذية غير الملائمة.

(153) مقابلةٌ أُجريت مع محلل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، تشرين الثاني/نوفمبر 2024. بيانات سوء التغذية الحاد الوخيم لمدة ست سنوات التي استعرضها الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(154) عرض قدمه ممثلو الفريق العامل التقني للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، استعرضه الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(155) مقابلةٌ أُجريت مع محلل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، تشرين الثاني/نوفمبر 2024. بيانات سوء التغذية الحاد الوخيم لمدة ست سنوات التي استعرضها الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(156) تقرير سري عن تحليل التغذية في شمال بحر الغزال، أيار/مايو 2024، استعرضه الفريق.

121 - وأشـــار تحليل التصـــنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أيضـــا إلى أن نحو 80 في المائة من الســـكان في منطقة بيبور الإدارية الكبرى في جنوب جونقلي كانوا يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد الشـــديد في نهاية عام 2024، وهو أعلى معدل انتشـــار من هذا القبيل في أي وحدة إدارية في جنوب الســـودان[157]. وأُبلغَ عن العديد من الوفيات المرتبطة بالجوع[158]. وقد عزت المنظمات الميدانية هذه الظروف إلى "التجريد العنيف من الأصـــول ... وانعدام الأمن المحلي المزمن ... وتعطيل الخدمات الإنسانية ... والارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية"[159].

122 - ومن الفئات السكانية الأخرى المعرضة للخطر بشكل خاص العائدون الجدد من مواطني جنوب السودان واللاجئون السودانيون.

123 - وحتى شـــباط/فبراير 2025، كان أكثر من مليون شـــخص قد دخلوا إلى جنوب الســـودان هرباً من النزاع الدائر في السودان. ومع اقتراب القتال من حدود جنوب السودان، سُجل في شهري كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025 أعلى مستويات الدخول إلى جنوب السودان في أي وقت منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023[160].

124 - وكان من المتوقع أن يعاني نحو 000 535 عائد، أو أكثر من 85 في المائة من السكان العائدين، من أزمة أو ظروف أسوأ من انعدام الأمن الغذائي، بصرف النظر عن المنطقة التي كانوا عادوا إليها، اعتبارا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2024[161]. ويشكل العائدون أكبر شريحة سكانية تواجه ظروف المجاعة، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى عدم إمكانية الوصـــول إلى الغذاء وانخفاض مســـتويات الاندماج في المجتمعات المحلية[162]. وحيثما يتم دمج العائدين، يفرض وجودهم مطالب إضافية على الأُسر والمجتمعات المحلية.

125 - كما أثر النزاع الدائر في السودان على الوضع الإنساني بطرق أخرى وإن بشكل مباشر بدرجة أدنى. ففي العديد من الولايات الشـــمالية لجنوب الســـودان، كانت طرق الإمداد من الســـودان توفر الســـلع الأساسية بأسعار أدنى من تلك الواصلة عبر طرق الإمداد من جوبا. وقد عطّل النزاع في السودان طرق الإمداد هذه، ما قلّل إلى حد كبير من توفُّر السلع وزاد من تكلفتها. وعلى غرار ذلك، فإن العديد من الشباب الذين كانوا يسافرون في السابق إلى السودان للعمل في تعدين الذهب والزراعة، ويحولون رواتبهم إلى أسرهم في جنوب السودان، بات يتعذر عليهم السفر منذ اندلاع النزاع[163].

---

(157) IPC, South Sudan: Acute Food Insecurity Situation for September - November 2024 and Projections for December 2024 - March 2025 and for April - July 2025, 18 November 2024.

(158) Care, fact-finding report for reported severe food insecurity in Lekuangole County, Greater Pibor Administrative Area, South Sudan, 8 July 2024.

(159) Reach, Emergency Food Security Update: Pibor, November 2024.

(160) استنادا إلى بيانات مستقاة من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

(161) مقابلةٌ أُجريت مع محلل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، تشرين الثاني/نوفمبر 2024. عرض قدمه ممثلو الفريق العامل التقني للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، استعرضه الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(162) المرجع نفسه.

(163) مقابلات أُجريت مع مدنيين سودانيين وجنوب سودانيين، بين أيلول/سبتمبر 2024 وآذار/مارس 2025. انظر أيضا J. Majok, "War and the borderland".

126 - وقد رحبت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على نطاق واسع بجهود الحكومة لإزالة نقاط التفتيش غير القانونية على طول الطرق والممرات المائية في البلاد، مشيرة إلى أنها تشكل عقبة رئيسية أمام عملها[164]. ومع ذلك، أشار الكثيرون إلى أن الحكومة سبق أن وعدت بالشيء نفسه في الماضي، وأنه في غياب دفع الرواتب وتوفير بدائل اقتصادية قابلة للتطبيق، غالبًا ما تبَّين أن هذه التدابير غير مستدامة على المدى الطويل[165]. كما واصلت المنظمات الإنسانية الإبلاغ عن انعدام الأمن على نطاق واسع، وكذلك عن مجموعة من العوائق البيروقراطية التي تعوق عملها[166]. وأشار أحد العاملين في المجال الإنساني إلى أنه منذ انقطاع عائدات الحكومة من النفط، "تحاول الحكومة فرض ضرائب ورسوم على كل شيء"[167].

127 - وتزيد نقاط التفتيش بشكل كبير من تكلفة إيصال المواد الغذائية وغيرها من السلع إلى الأسواق في جنوب السودان، ما يزيد بدوره من أسعارها ويفاقم من انعدام الأمن الغذائي. كما أنها تعرقل عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وحتى إذا كانت هذه الجهات قادرة على مقاومة الضرائب غير القانونية والخوّات عند نقاط التفتيش، فإنها تؤكد أن ذلك عادةً ما يكون نتيجة مفاوضات مكثفة وأعمال تحضيرية مكثفة، بما في ذلك من قبل أفرقة متقدمة. ويمكن أن يكون هذا التواصل المجتمعي فعالا، ولكنه أيضاً مكلفة ومستغرق للوقت[168].

128 - ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2024 مثلا، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الضرائب غير المأذون بها المفروضة من قبل المجتمعات المحلية قد أعاقت إيصال المساعدات في المناطق الرئيسية. وفي ولاية جونقلي، طالبت السلطات المحلية في نييرول برسوم قدرها 000 600 جنيه جنوب سوداني (نحو 180 دولار من دولارات الولايات المتحدة) عن كل قارب يحمل إمدادات إلى ناصر، ما زاد من الضغط على إيصال المساعدات، في حين قام الذين يديرون نقاط التفتيش غير القانونية على طول نهر السوباط بجمع ضرائب غير مأذون بها - تراوح بين 100 و 300 دولار عن كل قارب - وضايقوا مشغلي القوارب[169].

129 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، اعترف متحدث باسم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان هو لول رواي كوانج بوجود أكثر من 50 نقطة تفتيش على طول نهر النيل وحده بين جوبا وملكال، مدعيًا أن قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان تدير 33 نقطة منها[170].

(164) مقابلات أجريت مع جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني، كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2025.

(165) المرجع نفسه.

(166) المرجع نفسه.

(167) مقابلة أُجريت مع أحد عمال المساعدة الإنسانية، شباط/فبراير 2025.

(168) مقابلات أجريت مع جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني، كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2025.

(169) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "جنوب السودان: لمحة عامة عن إيصال المساعدات الإنسانية (تشرين الأول/أكتوبر 2024)"، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(170) انظر، مثلا، *The Dawn*, "SSPDF, SPLA-IO to hold talks on illegal checkpoints along Nile River", 14 January 20255 صحيفة الفجر، قوات الدفاع والأمن السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان - المؤتمر الوطني لتحرير السودان لإجراء محادثات حول نقاط التفتيش غير القانونية على طول نهر النيل، 14 كانون الثاني/يناير 2025.

## سادسا - المسائل الإقليمية

130 - واصل جنوب السودان الاستفادة من عضويته في المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وواصل برلمانيو جنوب السودان أيضا التحاور مع الاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى المنظمات البرلمانية الإقليمية الأخرى، بطرق منها المشاركة في المنتديات وإجراء حوارات مختلفة بين الوفود[171].

### ألف - العلاقات مع السودان

131 - ظلت العلاقة بين حكومتي جنوب السودان والسودان مهمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قام رئيس مجلس السيادة في السودان، عبد الفتاح البرهان، بزيارة جوبا للقاء الرئيس في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2024[172]. وناقش القائدان التعاون في مجالات النفط والتجارة وأمن الحدود، بالإضافة إلى الحالة الإنسانية.

132 - ولكن، في 11 كانون الثاني/يناير 2025، استعادت القوات المسلحة السودانية مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة في السودان، من سيطرة قوات الدعم السريع. وبعد فترة وجيزة، تم تداول مقاطع فيديو مصورة يُزعم أنها تُظهر القوات المسلحة السودانية أو ميليشيا متحالفة معها وهي تعتدي على شبان أصلهم من جنوب السودان كانوا اتُهموا بدعم قوات الدعم السريع[173] وتقتلهم.

133 - وكان لصور قتل القوات السودانية لأفراد من جنوب السودان صدى عميق في جنوب السودان، وسرعان ما أدت إلى وقوع احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد. واستهدف المتظاهرون الرعايا السودانيين والممتلكات السودانية، مما أدى إلى وقوع أعمال نهب وعنف كبيرة[174]. وفي 17 كانون الثاني/يناير 2025، أعلن جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان حظرا للتجول من الفجر حتى الغسق في جميع أنحاء البلد في محاولة لإخماد الاحتجاجات ووقف أعمال العنف. وظل حظر التجول ساريًا حتى 27 كانون الثاني/يناير 2025.

134 - وشكلت هذه الأحداث اختبارا كبيرا للعلاقات بين جنوب السودان والسودان. إذ وصف الرئيس الأحداث في البداية بأنها "إرهاب"، داعيًا إلى إجراء تحقيق من قبل الأمم المتحدة[175]، ودعا في الوقت نفسه إلى ضبط النفس والهدوء ودعم سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من العنف[176]. وأفادت التقارير بأن قوات الأمن في جنوب السودان وفرت الحماية لآلاف الرعايا السودانيين في جوبا وجونقلي وواراب

(171) مقابلة مع نائب رئيس برلمان جنوب السودان، كانون الثاني/يناير 2025.

(172) بيانات لمكتب الرئيس محفوظة لدى الفريق.

(173) مقاطع فيديو محفوظة لدى الفريق.

(174) مقابلات مع مسؤولين وممثلين عن المجتمع المدني في جنوب السودان، كانون الثاني/يناير 2025. ومقاطع فيديو وصور فوتوغرافية إضافية محفوظة لدى الفريق.

(175) Eye Radio, "South Sudan urges UNSC to join call for probe into Wad Madani incident", 23 January 2025.

(176) انظر، على سبيل المثال: Eye Radio, "President Kiir says Wad Madani killings amount to 'terrorism'", 17 January 2025.

وأويل وواو[177]، وتمت الإشـــادة بالحكومة لجهودها في احتواء الاحتجاجات وحماية الرعايا الســـودانيين والممتلكات السودانية[178].

135 - وبالتالي، يبدو أن الحوار قد اسـتمر. ويتضـح ذلك أيضًـا من الدور الذي اضـطلع به السـودان في شـباط/فبراير 2025 في التوسـط للتوصـل إلى اتفاق بين حكومة جنوب السـودان وفرد مدرج اسـمه على قائمة الجزاءات ســيمون قاتويج دوال (SSi.002)[179]، وفي التفاوض على فتح ممر إنســاني لإيصــال الإمدادات الإنسانية من جوبا إلى جنوب كردفان في السودان[180].

136 - غير أنه في كانون الأول/ديسـمبر 2024، أعلنت حكومة جنوب السـودان أيضًـا نتيجة الاسـتفتاء المثير للخلاف الذي أجري في منطقة أبيي المتنازع عليها منذ أكثر من عقد من الزمن، مما قد يثير عداء السلطات السودانية التي تنازع هي الأخرى على السيطرة على المنطقة[181].

## باء - العلاقات مع أوغندا والمنطقة

137 - لا تزال العلاقة بين جنوب السودان وأوغندا قوية ويحددها بشكل كبير الترابط المالي المتزايد، على الرغم من اسـتمرار المخاوف المحلية بشـأن ترسـيم الحدود ووجود قوات الدفاع الشـعبية الأوغندية في جنوب السودان[182]. وفي شباط/فبراير 2025، أشار السفير السابق لجنوب السودان في أوغندا إلى أن تحويلات رجال الأعمال الأوغنديين في جنوب الســـودان إلى أوغندا قد ارتفعت من 900 مليون دولار في الفترة 2023/2022 إلى 1,5 بليون دولار في الفترة 2024/2023[183].

138 - وواصلت كينيا أيضا الاضطلاع بدور مهم في جنوب السودان، بما في ذلك من خلال مبادرة تومينـي. فمنذ حزيران/يونيه 2024، تولت حكومة كينيا مسـؤولية تمويل مبادرة تومينـي بعد أن سـحب الشـركاء الدوليون الآخرون دعمهم المالي. وزار الرئيس روتو الرئيس كير في جوبا في تشرين الثاني/نوفمبر 2024[184].

139 - ولا تزال إثيوبيا أيضـاً شـريكاً مهماً لجنوب السـودان. فوفقًا لأرقام الأمم المتحدة، وحتى آذار/مارس 2025، لا يزال 313 430 لاجئا من جنوب السودان يعيشون في إثيوبيا[185].

140 - وتتأثر العلاقات بين جنوب السـودان وجمهورية أفريقيا الوسـطى بشـكل متزايد بالوضـع الأمني على طول حدودهما المشـتركة، مع تزايد التوترات العرقية والقبلية في ولاية غرب الاسـتوائية، بما في ذلك بين قبيلتي

(177) مقابلة مع ممثلين عن أجهزة الأمن في جنوب السودان ومراقبين دوليين، كانون الثاني/يناير 2025.

(178) مقابلات مع أعضاء من المجتمع المدني ومراقبين دوليين، كانون الثاني/يناير 2025.

(179) وثائق محفوظة لدى الفريق.

(180) *Sudan Tribune*, “Sudan, South Sudan extend aid corridor to conflict-hit South Kordofan”, 9 December 2024.

(181) مقابلات مع دبلوماسيين في جوبا، كانون الثاني/يناير 2025.

(182) انظر S/2024/855.

(183) Eye Radio, “Ambassador Juach reassures Ugandan traders on business safety”, 17 February 2025.

(184) بيانات مكتب الرئيس، محفوظة لدى الفريق.

(185) بوابة البيانات التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اطلع عليها في آذار/مارس 2025.

البلاندا والأزاندي على جانبي الحدود المشتركة. وزار رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين - أرشانج توادیرا، جوبا في أيلول/سبتمبر 2023، حيث وقع القائدان مذكرة تفاهم تشمل التجارة والأمن[186].

141 - وأعرب الرئيس كير أيضا عن دعمه القوي لمواقف جماعة شرق أفريقيا فيما يتعلق بالوضع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكرراً الدعوتين إلى وقف فوري للأعمال العدائية ووقف شامل لإطلاق النار[187]. ووفقًا لأرقام الأمم المتحدة، وحتى آذار/مارس 2025، كان هناك حوالي 368 55 لاجئا من جنوب السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية[188].

142 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، زار جوبا وفد رفيع المستوى من الإمارات العربية المتحدة برئاسة وزير الدولة الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان. وفي وقت لاحق، في شباط/فبراير 2025، سافر الرئيس إلى الإمارات العربية المتحدة[189]. وركزت المناقشات على التعاون الاقتصادي، والاستثمار، والزراعة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية. ونفذت الإمارات العربية المتحدة بالفعل عدة مشاريع في جنوب السودان، بما في ذلك مستشفى مادهول الميداني الذي تم تشييده حديثاً في ولاية شمال بحر الغزال[190]، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين من جنوب السودان في أوغندا[191].

143 - وفي نيسان/أبريل 2025، سيقدم خبراء مصريون النسخة الثانية من دورة تدريبية بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لفائدة مسؤولي الأمن في جنوب السودان. ونُظمت الدورة الأولى في جوبا في أيلول/سبتمبر 2024[192].

## سابعا - الشؤون المالية والموارد الطبيعية

144 - أجبرت الأزمة الاقتصادية في جنوب السودان العديد من مواطنيها، بما في ذلك أفراد من القوات المسلحة، على المشاركة في الاقتصاد غير المشروع وغير النظامي، مما عجل باستنفاد الموارد الطبيعية وشجع إقامة نقاط تفتيش غير قانونية وغيرها من أشكال السلب.

145 - وأخبر عدد من مواطني جنوب السودان الفريق أيضا بالطرق التي تتشكل بها حياتهم اليومية على نحو متزايد نتيجة أعمال اختلاس أصغر وحالات التعسف في استعمال السلطة، مشيرين إلى الأثر المفسد الذي تركه ذلك على علاقتهم بالدولة ومؤسساتها[193]. ووصف عدد منهم أعمال الابتزاز الصغيرة بأنها "أصبحت طبيعية" تماما و "مجرد جزء من الحياة" في جنوب السودان. وتستوقف شرطة المرور بشكل

(186) بيانات مكتب الرئيس، محفوظة لدى الفريق.

(187) مقابلة مع وزير شؤون شرق أفريقيا، دينق ألور، كانون الثاني/يناير 2025.

(188) بوابة البيانات التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اطلع عليها في آذار/مارس 2025.

(189) بيانات مكتب الرئيس، محفوظة لدى الفريق.

(190) صور فوتوغرافية محفوظة لدى الفريق. انظر أيضًا: Eye Radio, "Madhol field hospital in NBGs ready for commissioning Govt.", 3 January 2025.

(191) وكالة أنباء الإمارات، "الإمارات تعزز الدعم الإغاثي للاجئين السودانيين في أوغندا"، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(192) Eye Radio, "Egypt trains South Sudan official son fighting illegal immigration and human trafficking", 18 February 2025.

(193) مقابلات مع ممثلين عن المجتمع المدني ومدنيين في جنوب السودان، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

روتيني سائقي السيارات لمطالبتهم بالدفع؛ والمستشفيات العامة "تطلب منك المال قبل أن تتلقى العلاج"؛ وتطالب الشرطة بالدفع "قبل أن تحقق" في الجرائم[194].

## ألف - قطع الأشجار غير القانوني

146 - يمتلك جنوب السودان احتياطيات كبيرة من الأخشاب، خاصة في ولايات شرق ووسط وغرب الاستوائية. وتشمل هذه الاحتياطات عددا من الأنواع الثمينة من الخشب الصلب، والتي يجعلها حجمها ونضجها من بين الأخشاب الأكثر قيمة في المنطقة[195]. وأكد الخبراء في هذا المجال أن هذه الغابات، إذا ما تمت إدارتها بشكل جيد، يمكن أن تدر عائدات كبيرة وتوفر فرص عمل مستدامة في منطقة تعاني من الإجرام وتجنيد الجماعات المسلحة[196].

147 - ويقر المسؤولون في حكومة جنوب السودان بأن انعدام الأمن ومحدودية الموارد يجعلان من المستحيل تقريباً مراقبة غابات البلد[197]. ففي ميزانية الفترة 2025/2024، على سبيل المثال، خُصص لوزارة البيئة والغابات مبلغ 395 676 918 1 جنيها من جنيهات جنوب السودان فقط (373 426 دولارا)، أو حوالي 1,5 في المائة من 115 بليون جنيه جنوب سوداني (25,6 مليون دولار) المخصصة لإدارة البرلمان[198]. وأشار أحد أعضاء البرلمان إلى أنه لم يتمكن من الوصول إلى عدة أجزاء من دائرته الانتخابية في ولاية وسط الاستوائية بأمان[199]، بينما وصف آخرون مناطق الغابات التي يتعذر على المدنيين الوصول إليها بالكامل ولا يسيطر عليها سوى الأفراد المحليون من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان[200].

148 - ولذلك، تزايد قطع الأشجار غير القانوني، حيث تعمل شركات محلية ودولية مع الجماعات المسلحة المعارضة والجهات الأمنية المحلية والسياسيين المحليين وقادة المجتمعات المحلية لتصدير الأخشاب العالية القيمة. وقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن جنوب السودان ربما يفقد ما يصل إلى 2 في المائة من غاباته سنوياً[201]. كما حذر الخبراء من أن هذا الفقدان السريع للغطاء الحرجي قد يؤدي إلى تآكل التربة على المدى الطويل على حساب الزراعة المحلية[202].

---

(194) المرجع نفسه.

(195) مقابلات مع مصدري المنتجات الحرجية، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025. انظر أيضًا، على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحراجة المجتمعية في جنوب السودان.

(196) مقابلات مع مسؤولين حكوميين وجهات فاعلة في القطاع الخاص، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(197) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، شباط/فبراير 2025.

(198) الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2025/2024. وأجريت التحويلات باستخدام السعر الرسمي 500 4 جنيه جنوب سوداني لكل دولار واحد المعمول به في آذار/مارس 2025. انظر أيضا المرفق 8.

(199) مقابلة مع عضو في البرلمان من ولاية وسط الاستوائية، شباط/فبراير 2025.

(200) مقابلات مع أعضاء من المجتمع المدني ومدنيين في جنوب السودان، شباط/فبراير 2025.

(201) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحراجة المجتمعية في جنوب السودان.

(202) مقابلات مع خبراء في مجالي الغابات والزراعة، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

149 - ولم تؤد الأزمة الاقتصادية المستمرة في جنوب السودان إلا إلى تفاقم المشكل. فقد قال أحد السياسيين من إحدى المناطق الأكثر تضررًا إن "الجميع يدفعون لأنفسهم من الغابة"[203].

150 - وتلقى الفريق العديد من الروايات المفصلة والصور ومقاطع الفيديو لعمليات قطع الأشجار غير القانوني في كل من ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية، وخاصة في مقاطعتي موروبو وكاجو كاجي[204].

151 - وعمليات قطع الأشجار غير القانونية هذه صغيرة نسبياً ومتنقلة، وعادةً ما تشمل عدداً قليلاً من الشاحنات المزودة بمعدات التحميل، وعدداً قليلاً من الأفراد يحملون مناشير آلية، وحراسة مسلحة[205]. وفي بعض الحالات، تم تحديد رجال وسيدات أعمال أجانب باعتبارهم أصحاب هذه العمليات وممولها. كما تم تحديد ما لا يقل عن ثلاث شركات من جنوب السودان وأوغندا على أنها متورطة في عمليات قطع الأشجار، بما في ذلك شركة Santos Petroleum and Timber Ltd. وشركة Aguet Trading[206].

152 - ويتفاوض هؤلاء الأفراد أو الشركات على الصفقات مباشرة مع المجتمعات المحلية والمسؤولين على مستوى المقاطعات وقوات الأمن، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني والمخابرات العسكرية والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، حسب المنطقة. وبناءً على هذه الاتفاقات، تُقطع الأشجار وتعالج بطريقة بدائية باستخدام المناشير الآلية وتحمَّل على شاحنات بغية تصديرها[207].

153 - ومن الصعب التحقق من مبالغ المدفوعات وهي تختلف باختلاف الموقع، وأنواع الأخشاب، وحجم جذوع الأشجار المقطوعة. فالأشجار الأكبر والأقدم هي أكثر قيمة بكثير، وغالباً ما يتم تسعير الشحنات بالعدد الإجمالي لجذوع الأشجار اللازمة لملء شاحنة[208]. ووفقاً لبعض معلومات التسعير التي حصل عليها الفريق، قد تكلف شاحنة مملوءة بجذوع الأشجار الكبيرة حوالي 000 5 دولار أو أكثر، في حين أن الشاحنة نفسها مملوءة بجذوع أشجار أصغر قد تجلب حوالي 000 2 إلى 500 2 دولار فقط[209]. وفي وثيقة صادرة في كانون الأول/ديسمبر 2023، وافقت إحدى الشركات على أن تدفع للمسؤولين المحليين 000 5 دولار لكل شاحنة[210]. ومن هذه المبالغ، قد لا يستلم القادة المحليون والمجتمعات المحلية سوى بضع مئات من الدولارات، بينما يذهب الباقي إلى مسؤولي المقاطعات والجهات الأمنية فيها.

(203) مقابلة مع عضو في البرلمان من ولاية وسط الاستوائية، شباط/فبراير 2025.

(204) انظر المرفق 31.

(205) مقابلات مع جهات فاعلة في القطاع الخاص ومسؤولين حكوميين وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان ومراقبين دوليين، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(206) مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء في القطاع المعني والمجتمع المدني، مدعومة بوثائق محفوظة لدى الفريق، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(207) انظر المرفق 32.

(208) مقابلات مع جهات فاعلة في القطاع الخاص وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(209) المرجع نفسه.

(210) انظر المرفق 32.

154 - وتلقى الفريق أيضًا روايات عن شركات وعدت ببناء مدارس أو عيادات أو طرق للمجتمعات المحلية، مقابل الحق في قطع الأخشاب من غاباتها وتصديرها[211].

155 - وفي جميع الروايات تقريبًا التي تلقاها الفريق، تم تصدير الأخشاب برا إلى أوغندا[212]. وفي كمبالا، يمكن للتجار بيع حمولة الشاحنات من أخشاب جنوب السودان بثلاثة أو أربعة أضعاف ما دفعوه مقابلها في جنوب السودان، على الرغم من أن التجار يتحملون أيضاً تكاليف نقل كبيرة، بما في ذلك فرض المزيد من الضرائب غير المشروعة عند نقاط التفتيش[213].

156 - وأكد مسؤولون حكوميون أن عدداً قليلاً جداً من شهادات التصدير قد تم إصدارها في السنوات الأخيرة، مما يعني أن جميع الأخشاب المصدرة من جنوب السودان تقريباً تُصدَّر بشكل غير قانوني[214]. ومع ذلك، أقر المسؤولون الحكوميون بأن الوثائق المزورة تساهم أيضًا في حدوث الصادرات غير القانونية[215]. ومع ذلك، أسفرت الجهود الأخيرة التي بذلها كل من المسؤولين الأوغنديين والجنوب سودانيين عن بعض عمليات الحجز عند الحدود[216]. ومن أوغندا، تشير البيانات الجمركية إلى أن الكثير من الأخشاب يتم بيعها بعد ذلك إلى فيتنام والهند، كما أخبر عدة أفراد فريق الخبراء بأن التجار الفيتناميين يحافظون على وجود لهم في كل من جنوب السودان وأوغندا[217].

157 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، أصدر وزير البيئة والغابات في جنوب السودان أمرًا وزاريًا يحظر قطع الأشجار النامية في الغابات الطبيعية[218]. ويأتي ذلك في أعقاب أوامر وزارية مماثلة صدرت في عامي 2015 و 2018، بالإضافة إلى العديد من الأوامر المماثلة التي أصدرتها بعض المقاطعات الأكثر تضررًا، بما في ذلك مقاطعة موروبو في حزيران/يونيه 2024 ومقاطعة يامبيو في ولاية غرب الاستوائية في عام 2023[219].

158 - ومع ذلك، أكد كل من منظمات المجتمع المدني والمسؤولين أن هذه الأوامر لم يكن لها تأثير يذكر على المشكل. وفي عام 2024، وافق البرلمان على تشكيل لجنة للتحقيق في هذه المسألة[220]. وأكد المسؤولون أيضا أن لديهم قدرة محدودة على التأثير على قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما هو الحال في بانيومي، في مقاطعة موروبو[221].

(211) مقابلات مع جهات فاعلة في القطاع الخاص وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(212) مقابلات مع جهات فاعلة في القطاع الخاص ومسؤولين حكوميين وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان ومراقبين دوليين، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(213) المرجع نفسه.

(214) مقابلة مع مسؤول حكومي، شباط/فبراير 2025.

(215) المرجع نفسه.

(216) مقابلة مع مسؤول حكومي وممثلين عن المجتمع المدني من ولاية وسط الاستوائية، شباط/فبراير 2025.

(217) بيانات جمركية محفوظة لدى الفريق.

(218) انظر المرفق 33.

(219) انظر المرفق 34.

(220) مقابلات مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين، شباط/فبراير 2025.

(221) المرجع نفسه.

159 - وتلقى الفريق أيضا روايات عن مسؤولين وشركات سعت إلى التحايل على هذه القواعد. ففي بعض الحالات، توقع الشركات على اتفاقات لقطع الجذوع فقط من الأشجار التي قطعها أشخاص بالفعل، على الرغم من أن هذا قد يستخدم كذريعة لقطع أخشاب جديدة[222]. وبالمثل، في كانون الثاني/يناير 2025، دعا مسؤولون محليون إلى وقف مشروع طرق مثير للجدل في ولاية وسط الاستوائية. وفي حين أن المشروع كان يركز ظاهرياً على بناء الطرق، ادعى الكثيرون أنه كان بدلاً من ذلك ذريعة لقطع الأشجار التي تم بيعها بعد ذلك إلى شركة للتصدير[223].

## باء - إنتاج وتجارة الفحم النباتي

160 - يأتي تهديد آخر لغابات جنوب السودان من الإنتاج غير القانوني للفحم النباتي. فلا يزال الفحم النباتي هو المصدر المهيمن للوقود المنزلي في جنوب السودان، بما في ذلك في جوبا[224]. ويُنتج عادةً عن طريق تكديس جذوع الأشجار في أكوام صغيرة وإشعال النار فيها ثم تغطيتها بالتراب[225]. ويشكل إنتاج الفحم النباتي خطراً كبيراً على الغابات، حيث يؤدي في كثير من الأحيان إلى قطع أشجار مساحات كاملة[226].

161 - ومن بين المشاركين الرئيسيين في تجارة الفحم النباتي في البلد أفراد من قوات الأمن في البلد، ولا سيما قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[227]. إذ لا يشارك الجنود في إنتاج الفحم النباتي فحسب، بل أيضًا في نقله، غالبًا باستخدام مركبات عسكرية، إلى جوبا، حيث يجلب سعرًا أعلى[228]. ولاحظ الفريق عدة مركبات عسكرية ومركبات شرطة تنقل الفحم النباتي، ووصف عدد من مواطني جنوب السودان الجنود الذين يقومون بإنتاج الفحم النباتي والإشراف على بيعه على طول الطرق خارج المدينة[229].

162 - وفي شباط/فبراير 2025، كانت تكلفة الكيس الكبير من الفحم النباتي حوالي 000 50 إلى 000 60 جنيه جنوب سوداني في جوبا، و 000 25 جنيه جنوب سوداني خارج العاصمة بمسافة صغيرة، وما يصل إلى 000 10 إلى 000 12 جنيه جنوب سوداني في المناطق الريفية[230]. ونظراً لأن الفحم النباتي يمكن إنتاجه بتكلفة قليلة، فإن هذه الإيرادات هي في الغالب أرباح للمنتِج.

(222) مقابلات مع أعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(223) المرجع نفسه.

(224) مقابلة مع مسؤول حكومي ومدنيين، شباط/فبراير 2025.

(225) انظر المرفق 35.

(226) مقابلة مع ممثلين عن إحدى الشركات، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(227) مقابلات مع شركات خاصة ومسؤولين حكوميين وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان ومراقبين دوليين، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(228) المرجع نفسه.

(229) المرجع نفسه.

(230) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان، ومدنيين من جنوب السودان، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

163 - ويصـدَّر الفحم النباتي أيضًـا إلى أوغندا وكينيا، حيث يمكن أن تكون الأسـعار أعلى. وتتضـمن وثائق صادرة في كانون الثاني/يناير 2025 استعرضها الفريق تفاصيل عن تصدير الفحم النباتي إلى أوغندا باستخدام الشاحنات عبر معبر كايا الحدودي، وتكون كل شاحنة محملة بـ 300 كيس من هذا الفحم[231].

## جيم - تعدين الذهب غير القانوني

164 - جذبت رواسب الذهب في جنوب السودان أيضا اهتماماً كبيراً في أعقاب حالات اضطراب تصدير النفط. وكأحد مقاييس هذا الاهتمام المتزايد، كانت ميزانية وزارة التعدين للفترة 2025/2024 أكبر بأكثر من 800 في المائة مقارنةً بالسنة المالية السابقة[232].

165 - لكن على غرار الأخشاب، يكاد استغلال الذهب في البلد يكون غير منظم بالكامل.

166 - وجزء كبير من إنتاج الذهب في جنوب السـودان حرفي. وتضـع لوائح التعدين في البلد المسـؤولية عن التعدين الحرفي على عاتق كل ولاية. واعتمدت سلطات الولايات، بما في ذلك في ولاية شرق الاستوائية وولاية غرب بحر الغزال، على هذا الحكم لتشـغيل قطاعي التعدين فيهما اللذين هما مسـتقلان إلى حد كبير عن السلطات الوطنية[233].

167 - وفي الولايات الاستوائية الثلاث، ينتشر التعدين في قاع النهر، مثل التعدين على طول مجرى النهر بالقرب من بلدة كبويتا في ولاية شـرق الاسـتوائية. ويبلغ نشـاط التعدين ذروته خلال موسـم الجفاف، عندما يقوم المئات من العاملين في مجال التعدين بحفر حفر عميقة على طول مجرى النهر باستخدام أدوات بدائية نسبياً[234]. ويتناقص عددهم خلال موسم الأمطار، عندما تصبح الحفر غير مستقرة وتزداد خطورة الممارسة بشـكل كبير. وأُبلغ فريق الخبراء بعدد من الوفيات الناجمة عن انهيار حفر، يصـل عمق بعضـها إلى ثمانية أمتار، على رؤوس العاملين في التعدين[235]. ووُصـفت أيضـا ممارسـات مماثلة في مواقع في ولاية وسـط الاستوائية، بما في ذلك لوبونوك ووندوروبا ولوري وتلال باي ولاينيا[236].

168 - وغالبًا ما تخضـع مواقع التعدين الحرفي لرقابة مشـددة من قبل المجتمعات المحلية المسـلحة التي تقيد الوصول إلى أراضيها. وفي العديد من الحالات، يساعدها أفراد محليون من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الأمن الوطني تربطهم علاقات بهذه المجتمعات[237]. وتحتفظ هذه الجهات الفاعلة عادةً بحصـة من الإنتاج. وفي بعض الحالات، تشـارك قوات

(231) انظر المرفق 36.

(232) الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2025/2024.

(233) مقابلات مع مسؤولين حكوميين وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(234) مقابلات مع أعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(235) المرجع نفسه.

(236) مقابلات مع مسـؤولين حكوميين وأعضـاء من المجتمع المدني في جنوب السـودان ومراقبين دوليين، من أيلول/سـبتمبر 2024 إلى كانون الثاني/يناير 2025.

(237) المرجع نفسه.

الأمن أيضًا في التعدين بشكل مباشر كوسيلة لتكملة مرتباتها. وأفيد بأن جبهة الخلاص الوطني قامت أيضا بالتنقيب عن الذهب في تلال باي في ولاية وسط الاستوائية[238].

169 - ويشتري التجار الأجانب الكثير من الذهب المستخرج من ولايات الاستوائية. ففي ولاية شرق الاستوائية، على سبيل المثال، يشتري الكثير من الذهب تجار أجانب يديرون متاجر في بلدة كبويتا[239].

170 - وسعت السلطات المحلية والبنك المركزي لجنوب السودان في عدة مناسبات إلى شراء الذهب من العاملين في مجال التعدين[240]. ومع ذلك، يقوض جهودها في معظم الحالات التجار الأجانب الذين يعرضون أسعارًا أفضل، وغالبًا ما يكون ذلك على أساس سعر الصرف الموازي وليس الرسمي. وتأمل وزارة التعدين في أن توفر عدة مشاريع قوانين موجودة حالياً لدى البرلمان الوطني الأساس لإنشاء شركة لتجارة المعادن مملوكة للدولة تكون أكثر فعالية[241].

171 - وتهرب بعد ذلك الغالبية العظمى من الذهب الذي يتم استخراجه وتداوله بهذه الطريقة عبر الحدود إلى أوغندا وكينيا[242]، حيث يبيع العديد من التجار ذهبهم مقابل مبالغ بالدولار، ثم يستخدمون هذه المبالغ لشراء سلع يعودون بها إلى جنوب السودان لبيعها[243]. وبالتالي، يعمل الذهب أيضًا كشكل بديل للعملة الأجنبية في سياق لا يحظى فيه جنيه جنوب السودان بالقبول على نطاق واسع في المنطقة وتندر فيه العملات الأجنبية.

172 - وبالرغم من أن جنوب السودان لا يسجل أو ينشر أي بيانات تجارية رسمية، إلا أن الإمارات العربية المتحدة أبلغت عن واردات من الذهب من جنوب السودان بقيمة 20 مليون دولار في عام 2022 و 27 مليون دولار في عام 2023[244]. ومن المحتمل أن يعاد تصنيف كميات كبيرة من ذهب جنوب السودان على أن مصدرها من أوغندا أو كينيا. وأقرت أوغندا في أحدث تقرير للمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، الذي يغطي عام 2022، بأن صادرات البلد من الذهب أعلى بكثير مما يمكن أن تفسره الواردات والإنتاج المحلي وحدهما، على الرغم من أن الكثير من هذا التباين يحتمل أن يفسره الذهب المنتج في بلدان أخرى في المنطقة[245].

173 - وأكدت وزارة التعدين أنها لم تمنح سوى عدد قليل من شهادات التصدير في الأشهر الأخيرة، وكانت تتعلق بأقل من كيلوغرام واحد من الذهب في المجموع[246].

174 - وفي حين مُنح عدد من تراخيص التنقيب لشركات جنوب سودانية وشركات دولية على حد سواء، إلا أن انعدام الأمن وضعف البنية التحتية والتحديات اللوجستية حدّت من الاستثمار المجدي في هذا

(238) مقابلة مع ممثلين عن المجتمع المدني، شباط/فبراير 2025.

(239) مقابلات مع مسؤولين حكوميين وأعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان ومراقبين دوليين، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى كانون الثاني/يناير 2025.

(240) مقابلة مع مسؤول حكومي، شباط/فبراير 2025.

(241) المرجع نفسه.

[242] انظر المرفق 47 للاطلاع على رد أوغندا على هذه الاستنتاجات.

(243) مقابلات مع مسؤولين حكوميين والمجتمع المدني في جنوب السودان، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى كانون الثاني/يناير 2025.

(244) قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية، باستخدام رمز النظام المنسق 7108.

(245) المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية في أوغندا، تقرير السنتين الماليتين 2021 و 2022.

(246) مقابلة مع مسؤول حكومي، شباط/فبراير 2025.

القطاع[247]. ويبدو أن عددا من سلطات الدولة قد وقعت صفقات تنقيب خاصة بها مع الشركات، ويُزعم أن عددا من هذه الشركات تنتج الذهب على الرغم من حصولها على تراخيص تنقيب فقط. ويشمل ذلك مناطق في راجا، في ولاية غرب الاستوائية[248]. وفي آذار/مارس 2025، استدعى المجلس التشريعي للولاية مفوض مقاطعة راجا، وذلك بعد وقوع حادث مميت في نفق تعدين بعمق 15 مترًا في دولو في هذه المقاطعة[249].

175 - وكان سوق الذهب في جوبا تاريخياً صغيراً نسبياً. ومع ذلك، أحدث نشوب النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023 عدة آثار في سوق الذهب في جوبا.

176 - أولاً، هناك عمليات تعدين حرفي وشبه صناعي كبيرة للذهب في ولايات جنوب السودان الشمالية، وخاصة حول بورو مدين وراجا في ولاية غرب بحر الغزال. وفي السنوات الأخيرة، انتقل العديد من سكان جنوب السودان إلى هذه المناطق بحثًا عن سبل العيش. وانضم مؤخرا إليهم عدد كبير من الأفراد الفارين من النزاع في السودان[250]. ولكل من السلطات المحلية والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني روابط بعمليات التعدين هذه، وذلك حسب موقعها المحدد[251].

177 - وقبل نشوب النزاع في السودان، كان الذهب المنتج في تلك المناطق يتم تصديره في المقام الأول عبر الحدود الشمالية مع السودان. ولكن مع انقطاع طرق التجارة هذه بسبب النزاع، بدأت تجارة الذهب من الأجزاء الشمالية والغربية من جنوب السودان تتم بشكل متزايد عبر جوبا.

178 - ثانيًا، ووفقًا لما قاله عدة تجار ومراقبين، يتم الآن أيضًا النقل العابر لكميات كبيرة من الذهب المستخرج من السودان أو المنهوب في السودان عبر جنوب السودان، عبر بلدات مثل واو، في ولاية غرب بحر الغزال [252]. ويُنقل بعض هذا الذهب إلى جوبا، ثم يتم تهريبه جوًا إلى الإمارات العربية المتحدة[253]. ففي آذار/مارس 2024، على سبيل المثال، تم نقل الذهب الذي كان نُقل برًا من السودان إلى واو ثم جوًا إلى جوبا، إلى مطار في الإمارات العربية المتحدة على متن طائرة خاصة[254]كانت تنقل أيضا ممثلين عن قوات الدعم السريع وقوات الأمن الأوغندية[255].

(247) مقابلة مع مسؤولين حكوميين وكيانات من القطاع الخاص وباحثين من جنوب السودان ومراقبين دوليين، من شباط/فبراير 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(248) مقابلات مع مسؤولين حكوميين والمجتمع المدني، شباط/فبراير وآذار/مارس 2025.

(249) Radio Tamazuj, “Raja County Commissioner suspended over illegal mining”, 12 March 2025.

(250) مقابلة مع باحث محلي ومراقبين دوليين، آذار/مارس 2025.

(251) المرجع نفسه.

(252) مقابلات مع مشاركين في سوق الذهب وباحثين والمجتمع المدني، من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2025.

(253) المرجع نفسه.

(254) مقابلات مع أفراد على دراية بالرحلات الجوية، من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. وكانت المعلومات مؤكدة بوثائق محفوظة لدى الفريق وقواعد بيانات تتبُّع الرحلات الجوية. انظر أيضا: *The New York Times*, “The gold rush at the heart of a civil war”, 11 December 2024.

(255) المرجع نفسه.

## دال - استئناف صادرات النفط

179 - في شباط/فبراير 2024، ألحِقت أضرار بأحد خطي الأنابيب ينقل نفط جنوب السودان من أجل تصديره من بورتسودان. وتم منذ ذلك الحين تعليق صادرات مزيج دار من النفط الخام، الذي يمثل حوالي 70 في المائة من إنتاج جنوب السودان[256].

180 - وفي 4 كانون الثاني/يناير 2025، رفعت وزارة الطاقة والنفط في السودان تدابير القوة القاهرة التي كانت سارية منذ آذار/مارس 2024، وذلك بناءً على "الترتيبات الأمنية" التي اتخذتها حكومتا جنوب السودان والسودان. وفي وقت لاحق، في 6 كانون الثاني/يناير 2025، أصدرت وزارة النفط في جنوب السودان توجيهات لشركة Dar Petroleum Operating Company لاستئناف الإنتاج في 8 كانون الثاني/يناير 2025[257].

181 - ومع ذلك، وبحلول بداية آذار/مارس 2025، لم تكن صادرات مزيج دار من النفط الخام قد استؤنِفت بعد. فقد كانت عدة عراقيل أدت إلى تأخير استئناف الإنتاج. واحتاج عدد كبير من آبار النفط إلى إصلاحات وصيانة بعد أن ألحِقت بها أضرار وتعرضت للنهب[258]. ورفض عدد من المقاولين من الباطن أيضا إعادة التعبئة للعمل حتى تدفع لهم شركة إنتاج النفط المتأخرات المستحقة عليها. وأشار ممثلو شركات التشغيل المشتركة أيضا إلى أن شركة Nile Petroleum Corporation ووزارة النفط تأخرتا في الموافقة على عقود جديدة من الباطن أعيد التفاوض بشأنها، وأن الوزارة رفضت في حالة واحدة على الأقل عقداً تم منحه من خلال عملية مناقصة تنافسية وأصرت بدلاً من ذلك على منحه لشركة من جنوب السودان تم اختيارها من خلال عملية غير تنافسية خاصة بها[259].

182 - ولكن بحلول منتصف آذار/مارس 2025، كان أعيد تشغيل 545 من أصل 767 بئراً واقتربت مستويات الإنتاج من 100 000 برميل يومياً، مما يمهد الطريق لاستئناف الصادرات[260].

## هاء - إدارة الموارد العامة

183 - تمثل تقارير نفقات جنوب السودان للسنة المالية 2024/2023 لغزاً محيراً. إذ جمعت الحكومة إيرادات أكثر مما كانت تتوقع، على الرغم من الانخفاض الكبير في إيرادات النفط خلال الربع الأخير[261]. وهكذا استطاعت الحكومة إنفاق ما مجموعه 2,43 تريليون جنيه جنوب سوداني مقابل ميزانية قدرها 1,78 تريليون جنيه جنوب سوداني فقط[262]. إلا أنه وفقًا للوثائق نفسها، فإن كل فئة من فئات الإنفاق المدرجة في الميزانية حصلت على مبلغ أقل من المبلغ المدرج في الميزانية[263]. وأكدت الحكومة منذ ذلك الحين، على

(256) انظر، على سبيل المثال، S/2024/343 و S/2024/855 و S/2023/922.

(257) انظر المرفق 37.

(258) وثائق سرية محفوظة لدى الفريق.

(259) المرجع نفسه.

(260) المرجع نفسه.

(261) انظر المرفق 8. وانظر أيضًا S/2024/855 و S/2024/343.

(262) بيانات تنفيذ ميزانية الفترة 2024/2023 التي أعدتها وزارة المالية والتخطيط، وتوجد نسخة منها محفوظة لدى الفريق.

(263) المرجع نفسه.

سبيل المثال، أنه تم دفع أقل من نصف ميزانية المرتبات[264]. وبدلاً من ذلك، لا يمكن تحديد 1,4 تريليون جنيه جنوب سوداني – أكثر من نصف مجموع الإنفاق الحكومي – إلا كـ "مدفوعات غير مخصصة"[265].

184 - ويتسم التحكم في الموارد العامة في جنوب السودان بالمركزية الشديدة، مما يجعلها عرضة للضغط السياسي والاختلاس والتحويل عما تخصَّص له. وغالبًا ما ينظر الموظفون العموميون، والمجتمعات المحلية التي تعتمد عليهم، إلى تخصيص الإيرادات على أنه منافسة ذات محصلة صفرية على مجموعة محدودة من الموارد. وقال أحد المسؤولين السابقين للفريق: "أنت تعرف أنه يمكن إقالتك في أي وقت"، مشيرًا إلى أن جميع الموظفين العموميين تقريبا في جنوب السودان يحفزون على "دفع تكاليف العقود والحصول على رشاوى"[266]،[267]. ومع ذلك، هناك أيضًا العديد من الموظفين العموميين الذين يقاومون هذه الإغراءات.

185 - وبالتالي، تنتشر الآليات المصممة لتحويل الإيرادات عن وجهتها المحددة في كل مرحلة من مراحل إدارة الإيرادات، مما يقلل بشكل كبير من المبالغ التي تصل في نهاية المطاف إلى المستفيدين المستهدفين والمحددين في الميزانية.

186 - وغالبًا ما يحدد كبار المسؤولين في مكتب الرئيس ووزارة المالية والتخطيط الشركات التي تُمنح شحنات النفط الخام التي تبيعها الحكومة، على الرغم من أن عملية مزاد هي التي تحدد السعر. وغالباً ما تكون هذه الشركات على استعداد لتقديم نسبة مئوية كبيرة من قيمة الشحنة مسبقا قبل استلامها ببضعة أشهر[268]. ويقوم كبار المسؤولين في بعض الحالات بمنح الشحنات إلى الشركات المحلية المفضلة، التي تقوم بعد ذلك ببيعها لكبار التجار الدوليين، وغالباً ما تفرض الشركات المحلية رسوما كبيرة[269].

187 - وتودع إيرادات النفط المتأتية من هذه المبيعات في حساب الحكومة لدى مصرف نيويورك الاحتياطي الفيدرالي، حيث يتم تحويل الأموال إلى مصارف مراسلة مختلفة في الإمارات العربية المتحدة وأوغندا وكينيا. وتسدَّد المدفوعات الأكبر حجما مباشرةً من هذه الحسابات، بينما يتم شحن بعض المبالغ النقدية أيضًا جوا إلى جوبا[270].

188 - ويسعى المسؤولون في بعض الحالات إلى التحايل على هذه الآليات من خلال إصدار تعليمات لمشتري النفط بتسديد المدفوعات مباشرة إلى أطراف ثالثة. ففي عام 2023، على سبيل المثال، طُلب من أحد التجار دفع العائدات المتبقية من شحنة واحدة من النفط الخام إلى شركة Amuk General Trading، التي سبق أن أفاد الفريق بأنها مورّد رئيسي للإمدادات الغذائية الخارجة عن الميزانية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[271]. وتنتهك مثل هذه الترتيبات قانون جنوب السودان الذي يشترط إيداع

(264) انظر المرفق 8.

(265) المرجع نفسه. ونتج بعض ذلك عن عدم اشتغال برمجية تتبع المدفوعات الحكومية خلال الربع الأخير من العام.

(266) منذ توقيع اتفاق السلام في عام 2018، تعاقب في جنوب السودان سبعة وزراء للمالية والتخطيط وسبعة محافظين للبنك المركزي، بينما تغير المدير العام لشركة Nilepet ست مرات.

(267) مقابلة مع مسؤول حكومي سابق، شباط/فبراير 2025.

(268) مقابلات مع مسؤولين حكوميين وشركات خاصة، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025.

(269) وثائق محفوظة لدى الفريق. انظر أيضا S/2024/855 والمرفق 38.

(270) مقابلات مع مسؤولين حكوميين سابقين، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(271) وثيقة سرية محفوظة لدى الفريق. انظر أيضا S/2019/301.

جميع إيرادات النفط أولاً في حسابات الحكومة[272]، ولم يتمكن الفريق من تحديد ما إذا كان المشتري قد اتبع هذه التعليمات.

189 - وبعد وصول الأموال إلى الخزينة، ينبغي تخصيصها للوزارات والمؤسسات الحكومية على نحو يتماشى مع الميزانية الوطنية. إلا أنه في الواقع، تحول العديد من المدفوعات غير المدرجة في الميزانية مبالغ كبيرة عن هذه العملية.

190 - ومنذ عام 2018، كان التحويل الأكبر هو تخصيص مئات الملايين من الدولارات سنويًا لبرنامج النفط مقابل الطرق[273]. ووفقًا للأرقام الصادرة عن وزارة المالية والتخطيط، تم، على سبيل المثال خلال السنة المالية 2024/2023، تخصيص مبلغ 378 بليون جنيه جنوب سوداني للبرنامج، وهو ما يقترب من مبلغ 414 بليون جنيه جنوب سوداني المخصص للمرتبات والنفقات التشغيلية الحكومية[274].

191 - وتتكاثر أيضا أنواع أخرى من تحويل الأموال عما تخصص له. ففي شباط/فبراير 2024، مثلا، طُلب من وزارة المالية والتخطيط أن تدفع 851 مليون جنيه جنوب سوداني لفرد من أجل إمداد فرقة النمور التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[275] بالأغذية. وفي أيلول/سبتمبر 2024، طُلب من الوزارة دفع مبلغ 563 810 دولارا نقدًا لفرد آخر لتجديد مبنى غير محدد[276]. وفي كانون الثاني/يناير 2025، طُلب من الهيئة الوطنية للإيرادات أن تدفع لأحد الأفراد مبلغ 000 80 دولار من أجل توفير الأمن للبضائع التي يتم نقلها من أوغندا إلى جوبا[277]، بينما توجه رسالة أخرى الهيئة إلى السماح لأحد الأفراد بسحب مبلغ 100 مليون جنيه جنوب سوداني نقدًا لغرض غير محدد[278].

192 - وتؤدي هذه العملية في بعض الأحيان إلى نزاعات، خاصة عندما لا تكون هناك موارد كافية لتلبية الطلبات المتنافسة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على سبيل المثال، اشتكى مسؤول كبير من أن وزارة المالية والتخطيط سمحت لأحد التجار بالاحتفاظ بأكثر من 9 ملايين دولار كدفع لجزء[279] من دين متأخر. ورأى المسؤول أن المبلغ كان ينبغي أن يُدفع بدلاً من ذلك إلى شركة تقوم ببناء القصر الرئاسي الجديد في جوبا.

193 - وتتجلى المنافسة على موارد جنوب السودان المتناقصة أيضا في علاقة البلد مع المقرضين التجاريين الذين قدموا عدة بلايين من الدولارات في شكل قروض منذ عام 2012 تقريباً. ويُطلب من الحكومة خدمة هذه القروض، التي تؤدى على الكثير منها أسعار فائدة عالية، مع فرض عمليات دفع منتظمة. ولكن منذ عام 2018 تقريبًا، توقفت الحكومة إلى حد كبير عن سداد هذه القروض[280].

---

(272) قانون إدارة إيرادات النفط في جنوب السودان (2012).

(273) انظر S/2020/1141 و S/2021/365 و S/2022/359 و S/2022/884 و S/2023/294 و S/2023/922 و S/2024/343.

(274) تقارير عن نفقات الميزانية أعدتها وزارة المالية والتخطيط، محفوظة لدى الفريق.

(275) انظر المرفق 39.

(276) انظر المرفق 40.

(277) انظر المرفق 41.

(278) انظر المرفق 42.

(279) انظر المرفق 43.

(280) مقابلات مع شركات ومسؤولين حكوميين، من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025، تؤكدها وثائق محكمة من ثلاث إجراءات قانونية منفصلة.

194 - ونتيجة لذلك، ذكر الفريق، في تقريره المؤرخ 29 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/343)، أن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار حكم في كانون الثاني/يناير 2024 بأن الحكومة والبنك المركزي لجنوب السودان مدينان لبنك قطر الوطني بمبلغ 210 282 021 1 دولارات كقروض وفوائد غير مدفوعة[281].

195 - وفي 31 كانون الثاني/يناير 2025، مثل مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي أمام المحاكم التجارية في لندن، مدعيًا أن حكومة جنوب السودان مدينة بمبلغ 657 مليون دولار من القروض المدعومة بالنفط والفوائد غير المسددة، منها 640 مليون دولار بضمان البنك المركزي لجنوب السودان[282]. ووفقًا لوثائق المحكمة، كان جنوب السودان اقترض 400 مليون دولار في عام 2019، و 63 مليون دولار في آب/أغسطس 2020، و 250 مليون دولار أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2020. وكانت الحكومة سعت أيضًا إلى اقتراض بليون دولار إضافي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وثلاثة بلايين دولار إضافية في كانون الثاني/يناير 2024[283]. ولم تطعن حكومة جنوب السودان في صحة الادعاءات، ولم تشارك في إجراءات المحكمة.

196 - ومن المحتمل أن تتجاوز الديون التجارية المتراكمة لجنوب السودان الآن ما لا يقل عن 2,1 بليون دولار، أي ما يعادل عاما إلى عامين من إجمالي إيرادات النفط الحكومية قبل خرق خط الأنابيب[284].

197 - ويتم أيضا تحويل الإيرادات من المؤسسات التي لا تشكل جزءًا من عملية الميزانية الرسمية. ففي 9 أيلول/سبتمبر 2022، أبلغت شركة Petronas International Corporation Ltd. حكومة جنوب السودان باعتزامها بيع أسهمها في جميع شركات التشغيل المشتركة الثلاث التي تنتج النفط في جنوب السودان[285]. وبعد عملية مطولة، في 23 كانون الثاني/يناير 2024 و 5 آذار/مارس 2024، أبلغت الحكومة الشركة بأنها لن توافق على البيع، وبدلاً من ذلك أصدرت تعليماتها للشركة بتسليم أصولها إلى شركة Nilepet[286]. وفي آب/أغسطس 2024، بدأت شركة Petronas إجراءات التحكيم ضد حكومة جنوب السودان في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[287].

198 - ووفقًا لوثائق رسمية استعرضها الفريق، تلقت شركة Nilepet خلال النصف الأول من عام 2024 حوالي 19,5 مليون دولار كإيرادات[288]. وسيزداد هذا المبلغ بشكل كبير إذا أصبحت أيضًا تسيطر على حوافظ أسهم شركة Petronas الأكبر بكثير[289].

---

(281) وثائق محكمة محفوظة لدى الفريق.

(282) المرجع نفسه.

(283) المرجع نفسه.

(284) انظر المرفق 44.

(285) انظر المرفق 45.

(286) مراسلات سرية ووثائق مشورة قانونية محفوظة لدى الفريق.

(287) القضية المرفوعة لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار رقم ARB/24/36.

(288) وثائق سرية محفوظة لدى الفريق. وتستفيد شركة Nilepet أيضًا من حصة غير معلنة في حصة SSTO في شركة Dar Petroleum Operating Company. وفي عام 2023، حقق ذلك أرباحًا موزعة تزيد عن 9 ملايين دولار.

(289) اعتبارًا من تموز/يوليه 2024، تشير الوثائق الرسمية إلى أن شركة Nilepet مدينة بحوالي 87 مليون دولار في شكل طلبات مبالغ نقدية لشركائها في مشاريع مشتركة.

199 - وأنفِق ما يقرب من 60 في المائة من هذه الإيرادات (11,5 مليون دولار) على مدفوعات المرتبات، أي أكثر من إجمالي مدفوعات المرتبات الحكومية المسجلة للفترة نفسها[290]. وكثيراً ما اشتكى المديرون العامون المنتهية ولايتهم لشركة Nilepet من أن كشوف مرتباتهم تتكون في الغالب من النخب السياسية والأمنية وأفراد أسرها، مما لا يترك سوى القليل للقيام باستثمارات مجدية[291]. وصوّر أحد الأفراد من جنوب السودان ممن لديهم معرفة بالشركة كشوف مرتبات شركة Nilepet على أنها "عبء أجيال" مستحق لأولئك الذين ساعدوا في الكفاح من أجل استقلال البلد[292].

## ثامنا - استنتاجات

200 - حتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال عدد من شخصيات المعارضة البارزة وأعضاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة رهن الاحتجاز، في حين أن مقر إقامة النائب الأول للرئيس مطوق. واجتاحت ميليشيا مسلحة موقع وحدة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الناصر، بينما تدور مواجهات مسلحة منتظمة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في كل من ولاية غرب الاستوائية وولاية غرب بحر الغزال.

201 - وسواء تصاعدت هذه الأحداث لتتحول إلى أزمة أخرى سيصمد أمامها اتفاق السلام في نهاية المطاف أم لم تتصاعد، فإنها تدل على حقيقة أنه بعد مرور ست سنوات على توقيع الاتفاق، لا تزال انقسامات عميقة تشكل المشهد السياسي والأمني في جنوب السودان.

## تاسعا - التوصيات

202 - يوصي فريق الخبراء بأن تقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان بما يلي:

(أ) إصدار بيان صحفي يشجع جميع أطراف الاتفاق المنشط لعام 2018 لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على ضبط النفس والتمسك بأحكام وقف إطلاق النار الدائم واتفاق السلام اللاحق؛ والتعجيل بتوحيد هيكل قيادة قوات الأمن في جنوب السودان؛ واستكمال تدريب ونشر القوات الموحدة اللازمة؛ وإدانة جميع الهجمات على أصول وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك على العاملين الآخرين في المجال الإنساني في جنوب السودان؛

(ب) توجيه رسالة إلى الدول الأعضاء التي لها حدود مع جنوب السودان تطلب فيها تقييما لجهودها لتفتيش الشحنات المتجهة إلى جنوب السودان، على النحو الذي يشجع عليه مجلس الأمن في الفقرات 7 إلى 10 من قراره 2428 (2018)، التي تم تجديدها مؤخرا بموجب القرار 2731 (2024)، وتشجع على توخي اليقظة بشكل خاص فيما يتعلق بتوريد قطع غيار الطائرات التي قد تكون لها تطبيقات واستخدامات في طائرات الهليكوبتر العسكرية من النوع المعروف أنها تشغَّل في جنوب السودان؛

(290) المرجع نفسه.

(291) انظر، على سبيل المثال، Eye Radio, "Former energy official calls for Nilepet's dissolution", 15 November 2024.

(292) مقابلة مع مسؤول حكومي سابق، شباط/فبراير 2025.

(ج) بعث رسالة إلى طرفي النزاع في السودان لتشجيعهما على اتخاذ خطوات لمنع نقل الأسلحة والذخائر إلى جنوب السودان؛

(د) إصدار بيان صحفي يحث السلطات الجمركية في جميع الدول الأعضاء على توخي اليقظة فيما يتعلق باستيراد الأخشاب أو الفحم النباتي من جنوب السودان أو الدول المجاورة له، بما في ذلك ما يتعلق بانتشار وثائق التصدير المزورة؛

(هـ) النظر في عقد مشاورة غير رسمية مشتركة بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 2745 (2024) ؛

(و) النظر في تحديث الموجزات السردية المتعلقة بالأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات مع مراعاة المعلومات الإضافية الواردة في المرفق 46 لهذا التقرير.

# عاشرا - المرفقات


Annex 1: List of abbreviations 50

Annex 2: South Sudan Transitional Period has officially been extended for two years, 21 February 2025 51

Annex 3: Outcome document of Leadership Forum on Completing the Political Tranisiton in South Sudan 52

Annex 4: Armored personnel carrier used at Akol Koor's residence in Juba on 21 November 2024 57

Annex 5: Resolution of the SPLM/SPLA(IO) Political Bureau Meeting, 11 February 2025 58

Annex 6: SPLM/SPLA Kitgwang Declaration (KD) statement on agreement with government, 4 Feb. 2025 59

Annex 7: Buyers of South Sudanese crude oil 61

Annex 8: Additional budget analysis 62

Annex 9: Request for meeting with the President to discuss security situation 65

Annex 10: SPLM/A-IO Press Release on tensions along Sobat River, 1 March 2025 69

Annex 11: Recent movements of two armed SSPDF barges 70

Annex 12: SSPDF statement on security situation in Ulang and Baliet Counties, 25 February 2025 72

Annex 13: Statement by His Excellency the President on the current situation in Upper Nile State 74

Annex 14: Presence of UPDF forces in Juba, March 2025 76

Annex 15: Visiting armed forces agreement between South Sudan and Uganda 79

Annex 16: Response to the Panel from the Government of Uganda dated 7 November 2024 83

Annex 17: Statement concerning the formation of the United People's Alliance (UPA), 9 January 2025 90

Annex 18: United People's Alliance Interim National Leadership Committee, 13 January 2025 92

Annex 19: Announcement of promotion and appointment of Stephen Buay Rolnyang, 19 January 2025 93

Annex 20: Establishment of UPA military Fronts, 19 January 2025 94

Annex 21: Communique of 8 February 2025 concerning the Tumaini Initiative 95

Annex 22: UPA statement on "root causes" of conflict in South Sudan, 8 February 2025 98

Annex 23: Rifles originating in Sudan retrieved in 2024/2025 100

Annex 24: Mi-24 helicopters stationed at Juba and Malakal airports 102

Annex 25: Mi-24 attack helicopter on a road in Bor on 20 October 2024 103

Annex 26: Two Mi-24 attack helicopters at Malakal airport on 24 February 2025 104

Annex 27: 14.5mm caliber gun fired during an SSPDF Tiger Division exercise 105

Annex 28: Excerpt from an RNP news release on 11 October 2024 106

Annex 29: Photographs of a joint training of Rwandan and South Sudanese police officers in Rwanda 107

Annex 30: Explosion at Malual-Chaat barracks on 12 February 2025 108

Annex 31: Logging in Morobo County and elsewhere in Central Equatoria State 109

Annex 32: Memorandum of Understanding, Department of Forestry and logging company, 11 Dec. 2023 115

Annex 33: Ministerial Order No 1/2025 prohibiting logging, 20 January 2025 117

Annex 34: Morobo County order banning illegal logging, 13 June 2024 119

Annex 35: Charcoal production in Morobo County, Central Equatoria State 121

Annex 36: Export of bags of charcoal to Uganda, various dates in January 2025 123
Annex 37: Partial timeline of disruption to South Sudan's oil exports 125
Annex 38: Fee payments 126
Annex 39: Payment authorisation for supply of food to SSPDF Tiger Division, February 2024 127
Annex 40: Payment authorisation for renovation of a building, 25 September 2024 128
Annex 41: Payment for construction of Presidential Palace, 22 November 2023 129
Annex 42: Authorisation of $80,000 payment for security, 22 January 2025 130
Annex 43: Authorisation for SSP 100 million, 23 January 2025 132
Annex 44: Information about South Sudan's outstanding commercial loans 133
Annex 45: Petronas withdrawal from South Sudan 134
Annex 46: Updates to narrative summaries 136
Annex 47: Response to the Panel's findings from the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Uganda 137
Annex 48: Response to the Panel's findings from the Government of South Sudan 142

## Annex 1: List of abbreviations

| | |
|---|---|
| IPC | Integrated Food Security Phase Classification |
| NAS | National Salvation Front/Army |
| NSS | National Security Service |
| NUF | Necessary Unified Forces |
| RSF | Rapid Support Forces |
| SAF | Sudanese Armed Forces |
| SPLA-IO | Sudan People's Liberation Army in Opposition (referring to its armed wing) |
| SPLM/A-IO | Sudan People's Liberation Movement/Army in Opposition (referring to both its armed wing and political party) |
| SPLM-IO | Sudan People's Liberation Movement in Opposition (referring to its political party) |
| SSP | South Sudan Pound |
| SSPDF | South Sudan People's Defence Forces |
| UNMISS | United Nations Mission in South Sudan |
| UPA | United People's Alliance |
| UPDF | Uganda People's Defence Forces |

## Annex 2: South Sudan Transitional Period has officially been extended for two more years, 21 February 2025

Republic of South Sudan (RSS)

*Ministry of Cabinet Affairs*

*Office of the Minister*

Date: February 21, 2025

Subject: **South Sudan's transitional period has officially been extended for two more years, starting tomorrow, February 22, 2025.**

The extension, agreed upon by political leaders, aims to allow time for key reforms, including the drafting of a permanent constitution, electoral preparations, and security sector reform. The new timeline pushes the transition period to end with a newly elected Government in **February, 2027**.

The revitalized Transition Government of National Unity (RTGoNU) assures citizens that this move is necessary for ensuring a stable and peaceful transition.

21/2/2025

21 FEB 2025 MINISTER MINISTRY OF CABINET AFFAIRS

**Dr. Martin Elia Lomurö**
Minister
Ministry of Cabinet Affairs
Republic of South Sudan

**Cc:**

- The President
- File

## Annex 3: Outcome document of Leadership Forum on Completing the Political Tranisiton in South Sudan, 19 to 21 February 2025

**Leadership Forum on Completing the Political Transition in South Sudan**
**Under the Theme:**
**"Finalizing Security Sector Unification, Advancing the Permanent Constitution-Making Process and Progressing Preparations for Elections"**

**Held at**

**Radisson Blu Hotel, Juba**

**19-21 February 2025**

**Agreed Recommendations from the Leadership Forum**

**PREAMBLE**

We, the participants of the Leadership Forum on Completing the Political Transition in South Sudan, comprising representatives of the senior political leadership, political parties, security sector actors, the national legislature, national institutions, women, youth, civil society, academia, media, and and faith-based leaders.

**Having convened** a 3-day Leadership Forum under the auspices of the United Nations Mission in South Sudan (UNMISS), the African Union Mission in South Sudan (AUMISS), the Intergovernmental Authority for Development (IGAD) Reconstituted Joint Monitoring and Evaluation Mechanism (RJMEC) and the International IDEA,

**Express** our gratitude to the aforementioned partners for sustained support to the peace implementation in South Sudan and,

**Cognizant** of the challenges faced by the R-ARCSS implementing parties, the daunting responsibilities incumbent on the people of South Sudan, the need to take charge of our destiny as a country and the fact that this is said to be the last extension of the R-ARCSS, which necessitate the need for continuous dialogue among the parties and the stakeholders to complete the political transition

**Concerned** about the resumption of the sporadic conflicts among some parties to the R-ARCSS, delayed unification of the forces among the R-ARCSS parties and the slow progress on the Tumaini Initiative between the Hold-Out groups and the RTGoNU,

**Aware** of the financial challenges and lack of political will lagging the progress in the completion of the transitional period

**Calling** upon the parties to the RARCSS to prioritise funding of peace activities, respect the terms of the December 21 2017, Cessation of Hostilities Agreement, address the inter-communal conflicts with urgency and expedite the completion of the transitional period.

**Having mutually** contemplated the challenges faced by the RARCSS peace mechanisms and learning regional and international experiences on political transitions from regional and international experts,

**Privileged** with the opportunity to deliberate on matters relating to security sector unification/transformation, permanent constitution-making process, and electoral preparation.

Have, hereby, **resolved**, at this "*Leadership Forum on Completing the Political Transition in South Sudan*" held at Radisson Blu Hotel in Juba from 19-21 February 2025, to issue the following agreed recommendations for consideration by the Parties and stakeholders.

**Recommendations of the Leadership Forum on Completing the Political Transition in South Sudan Held at Radisson Blue Hotel from 19-21 February *2025***

| S/N | Recommendations | Responsible Body | Remarks |
|---|---|---|---|
| 1. | All the parties sign a code of conduct before elections so that they comply and accept election results without resort to conflict | All political parties, | |
| 2. | National Elections Commissions to be funded and well-resourced to conduct timely elections. | RTGoNU, UN, International Community, AU etc | |
| 3. | UNMISS to organize more leadership dialogues to address compelling issues before the parties go for elections | UNMISS, RTGoNU | |
| 4. | Call upon the leadership of the country to confirm ranks and files of the NUF, after going through process of army formation, provide funds for transitional security arrangements and transformation and | RTGoNU | |
| 5. | Advocate for the lifting of the arms embargo after completion of Security sector reform and ensuring that the NUF are adequately equipped to fulfill their mandate of protecting, territorial integrity of the country, citizens, property and maintaining security. | RTGoNU, International Community, AU, IGAD | After the completion of the Security Sector Reform, |
| 6. | Train unified command of the security forces, enhance trust, confidence and professionalization of the army | All security command leadership, RTGoNU, | |
| 7. | All the security forces to be trained on election security | RTGoNU Security forces | |
| 8. | The traditional Authority be represented in the constitution making process | NCRC, RTGoNU etc | |
| 9. | Prioritize the training and deployment of the Necessary Unified Forces (NUF) with a clear and unified command structure to ensure cooperation, compliance, and trust-building within the security sector. | RTGoNU, UNMISS, AU, DDR Commission | |
| 10 | Application of the restorative justice as a path way to trust and political will than punitive justice to enable the completion of Chapter V of RARCSS. | All parties to RARCSS, AU, IGAD, all stakeholders and | Enhance trust building, peroneal security and reinforces the reconciliation among South Sudanese. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | International Community | |
| 11 | The Leadership Forum recommend that the parties hold inter-parties dialogue and continue sustained dialogue through the extended transitional period. | All political parties, RTGoNU, stakeholders and partners | The parties and stakeholders in the forum recommend that there should be a continuous dialogue, preferably twice a month, among the party leaders at the principal level. |
| 12 | Ecumenical prayer sessions to pray together with our political leaders and for the country. Religious leaders to form a body to engage the parties on completion of the transition | CSO, South Sudan ecumenical body, Islamic, SSCC etc. | Initiated by the faith based religious communities. This enhances the trust building and confidence, |
| 13 | The forum recommends continuous and timely updates on the progress of the implementation of the critical outstanding activities necessary for the completion of the political transition by the parties to the Agreement leading to the 2026 elections. | HLSC, NTC, | |
| 14 | The prioritization of funding of key mechanisms and particularly electoral processes (NEC), constitutional-making processes (NCRC) and National Bureau of Statisitic | International Community, RTGoNU, CSOs, AU, IGAD, UN, International IDEA | Funding these activities will enable better ending of the political transition |
| 15 | Harmonise the amended TCRSS, 2011 to address contradictions, ensuring effective dissemination of the R-ARCSS and civic education to promote understanding and ownership of the peace process | RTGoNU, CSO, Ecumenical Body | |
| 16 | Engage UNMISS and other stakeholders to provide technical and financial support to expedite the implementation of the Security sector transformation. | UNMISS, RTGoNU | Technical and financial support from UN |
| 17 | Establishment of the Early Warning Mechanism and system during the extended transitional period | Trilateral (UN, AU, RTGoNU) RMJEC, CSOs | Report Monthly to the RTGoNU and International Community |
| 18 | Comprehensive blanket disarmament of all the civilians across the country and putting in place tracking mechanism for the arms and ammunitions supplied to the national armed forces | NUF, UNMISS, AU and IGAD | It is to be done simultaneously nationwide |
| 19 | The constitution making and electoral processes be taken concurrently | RTGoNU, Parties to the RARCSS, | This does not necessarily mean sequencing |
| 20 | Prioritize trust and confidence-building among all parties involved in the Tumaini Initiative through dialogue, compromise, and a focus on shared goals. | RTGoNU, Hold-Outs Stakeholders, CSO, | Mediation team to continuously engage the parties |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | International Community | |
| 21 | Delinking of the armies from the political parties to enable political parties' registration before elections are done | RTGoNU, PPC, IGAD | This is what the Political Parties Act say |
| 22 | Civil Society Organizations and public to redouble their efforts to hold the political leaders accountable in the country | All CSOs their respective groups | It is the role of every citizen to ask and pressure the political leadership |
| 23 | The South Sudanese people, government and national leaders to take responsibility of funding the CMP | All South Sudanese, RTGoNU | |
| 24 | The Civic Education committees and CSOs should engage the public, IDPs and refugee on the CMP to ensure inclusive participation | NCRC, CSO | The Process should not be rushed |
| 25 | All Tumaini Initiative Hold-Out Groups should be engaged and dialogued in a manner that addresses their grievances with public participation | RTGoNU Mediation team, | |
| 26 | None partisan to facilitate the writing of the constitution | | |
| 27 | Tumaini Initiative to complement the RARCSS and join current structures of the RARCSS | RTGoNU, Hold out groups mediation TI team | |

On behalf of the participants, we undersign adopt the above recommendations

**Name** **Signature**

**1. Major Gen Majier Deng**
**The Security Forces**
**2. Michael Majur Achol SPLM**
**3. Hon Gatwech Lam SPLM-iO**
**4. Hon Isahaq Elias Ibrahim SSOA.**
**5. Hn Juma Seed Worju.**
**The Political Parties**
**6. Archbishop Moses Deng Bol**

**The Faith-based Organisation**
**7. Dabek Mabior Arok**

**The Civil Society Organisation**

**8. Hon Margaret Girma Lukurnyang**

**Diana Joseph Wani**
**9. Persons with Disabilities**

**The Youth and Women**

End

## Annex 4: Armored personnel carrier used at Akol Koor's residence in Juba on 21 November 2024

Source: video on file with the Panel.

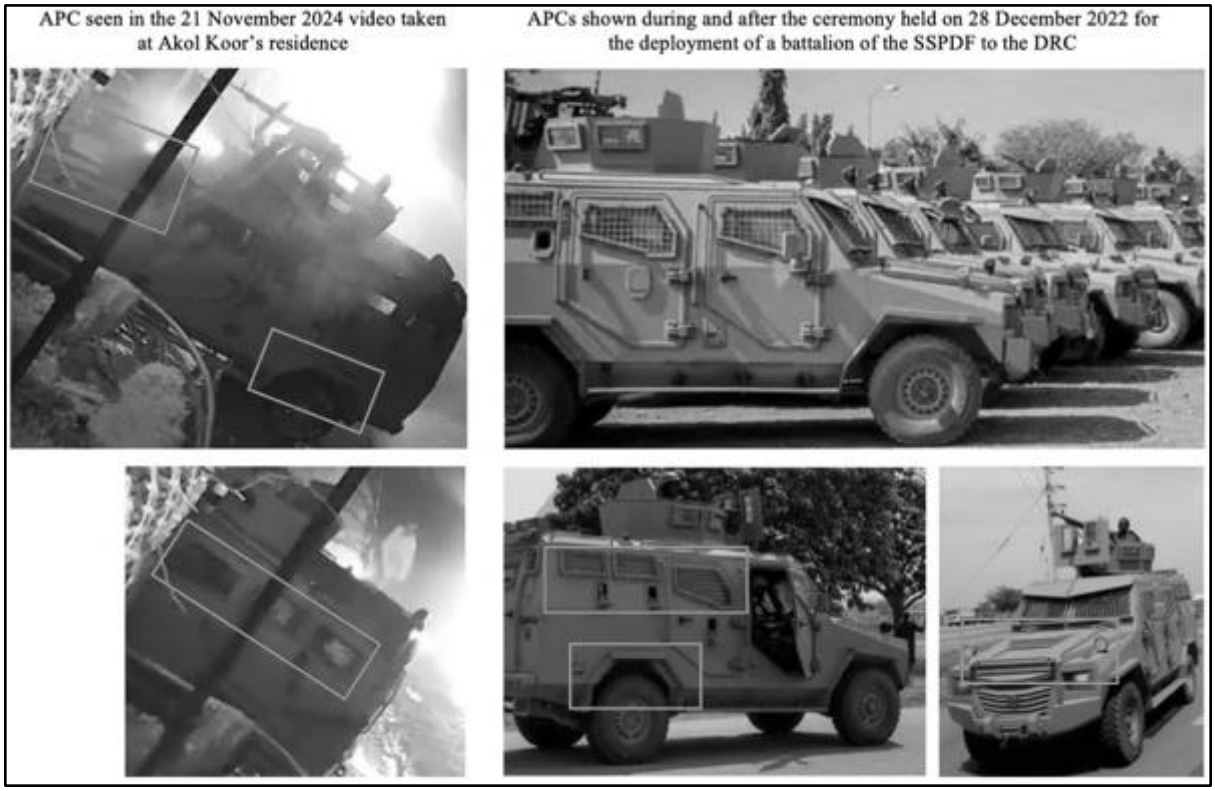


Similarities with the Titan-S like APCs imported to South Sudan in 2022: chassis appearance including the bonnet, chassis wheel rim, windows' shape, place and covering mesh.

## Annex 5: Resolution of the SPLM/SPLA(IO) Political Bureau Meeting, 11 February 2025

SUDAN PEOPLE'S LIBERATION MOVEMENT
SPLM(IO)
GENERAL HEADQUARTERS

**Resolutions of the SPLM/SPLA(IO) Political Bureau Meeting, No. 01/2025**

The SPLM/SPLA(IO) Political Bureau met on 11th February 2025 in Juba to discuss the Republican Decrees No 48/2025 and No.52/2025 dated 10th February 2025, that removed the National Minister of Health, Hon. Yolanda Awel Deng and the Governor of Western Equatoria State, H.E. Gen. Alfred Futuyo Karaba, respectively. The Political Bureau also considered the reports of recent violations of security arrangements in Western Equatoria and Western Bahr El Ghazal States.

After extensive deliberations, the Political Bureau resolved the following:

1. Rejects the unilateral decision made by the President to remove Hon. Yolanda Awel Deng, the Minister of Health and H.E. Gen. Alfred Futuyo Karaba, the Governor of Western Equatoria State, from their offices as the decrees violate the replacement and removal procedures under Article 1.13 of the R-ARCSS.

2. Calls on the President to reinstate Hon. Yolanda Awel Deng, the Minister of Health and H.E. Gen. Alfred Futuyo Karaba, the Governor of Western Equatoria State to their respective offices.

3. Condemns the assassination attempt on the life of the Governor of Western Equatoria State and the lives of members of his family at his official residence, and other SPLM-IO members in Yambio, Tombura and Najjero Counties by the elements of the SSPDF.

4. Further condemns the ongoing atrocities meted out on the civilians and violations of Security Arrangements in Koburi Bou in Najjero County of Western Equatoria State and Ngap in Jur River County of Western Bahr El Ghazal State by the SSPDF. The Political Bureau calls for the unconditional release of the Security Advisor of the Government of Western Bahr El Ghazal State and the Commissioner of Jur River County.

5. Calls on CTSAMVM to investigate the violations cited in paragraph 3 and 4 above and hold the perpetrators accountable.

6. In conclusion, the Political Bureau calls on President Salva Kiir to uphold the R-ARCSS as the persistent violations through unilateral decisions and decrees threaten the very existence of the Agreement.

Signed:

**Riek Machar Teny-Dhurgon, PhD**
**Chairman and Commander-in-Chief of the SPLM/SPLA (IO)**
**February 11, 2025.**

SUDAN PEOPLE'S LIBERATION MOVEMENT - IN OPPOSITION
11/2/2025
CHAIRMAN & COMMANDER-IN-CHIEF
SPLM/A (IO)

## Annex 6: SPLM/SPLA Kitgwang Declaration (KD) statement on agreement with government, 4 February 2025

SUDAN PEOPLE'S LIBERATION MOVEMENT/ARMY

SPLM/ SPLA IO KD

CHAIRMAN & COMMANDER -IN-CHIEF

Important Press Release!*

*Tuesday, 4th February 2025.*

To the members of SPLM/A-IO KD, fellow compatriots, the people of South Sudan, and the general public,

On behalf of our formidable movement, I extend revolutionary greetings in the name of our great nation and under the guidance of God.

The SPLM/A-IO KD emerged from the resolute demands of our people for peace and stability. We remain steadfast advocates for the well-being of our citizens across the country, defending our position against the daily struggles they face.

In recent months, our leadership team has engaged with the Government in Juba to resume critical peace negotiations. The previous peace agreement signed in 2022 in Khartoum collapsed due to a lack of political will among certain individuals within the government who were not committed to peace. In response, President Salva Kiir Mayardit tasked Gen. Akech Tong Aleu, Director General of the Internal Security Bureau, National Security Service, to engage with SPLM/A-IO KD via Sudanese authorities.

Following multiple meetings, facilitated by the Sudanese government, both parties have risen above their differences and prioritized the interests of our people, reaffirming peace as the essential solution to end our nation's suffering.

I am here to officially present the key points of the peace agreement signed yesterday, Sunday, February 2, 2025, in Port Sudan, witnessed by representatives of the Sudanese government.

*We have reached the following agreements:*

1. SPLM/A-IO Kitgwang advance delegation shall travel to Juba for the operationalization of the agreement.

2. The reorganization and training of SPLA-IO KD Forces into an official military formation.

3. The integration of SPLA-IO KD forces into the national army and other organized forces, such as; police, prison department, wildlife, national security, costumes etc.

4. The total strength of SPLM/A-IO KD is confirmed at 21,900 (Twenty-One Thousand Nine Hundred), with a 12-month timeline for training and reorganization. Any extensions will require consensus from both parties.

5. SPLM/A-IO KD forces at headquarters will be prepared to travel to Juba ahead of

# SUDAN PEOPLE'S LIBERATION MOVEMENT/ARMY

## SPLM/ SPLA IO KD

CHAIRMAN & COMMANDER -IN-CHIEF

General Simon Gatwech Dual's arrival.

6. While training and reorganization occur, Gen. Simon Gatwech Dual, Chairman and Commander-in-Chief of SPLM/A-IO KD, will remain in Port Sudan until Phase One of the agreement is fully implemented.

7. The remaining SPLM/A-IO KD forces will be directed to the designated assembly areas for a four-month training period.

8. Gen. Simon Gatwech Dual will be appointed as the Deputy Commander-in-Chief of the SSPDF through Presidential Decree before his arrival in Juba.

9. The allocation of key positions within the national government, as well as at state and county levels, will be granted to the SPLM/A-IO KD.

10. Both parties have agreed to assign parliamentarian posts in national and state assemblies.

Upon completion of the initial phases, General Simon Gatwech Dual will travel to Juba, accompanied by Gen. Akech Tong and officials from the Sudanese government.

It is imperative that the entire implementation is completed within a 12-month period, with any extensions to be discussed and agreed upon by both parties.

Should these conditions not be met, the SPLM/A-IO KD reserves the right to withdraw from this agreement and nullify all provisions connected to it.

Let us stand united in this crucial moment for our nation.

*Thanks!*

*Yours in Struggle!*

Sincerely yours,
Gen. Simon Gatwech Dual
Chairman and Commander-in-Chief of SPLM/A-IO KD

# Annex 7: Buyers of South Sudanese crude oil

| | | shutdown | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011/12 | 2012/13 | 2013/14 | 2014/15 | 2015/16 | 2016/17 | 2017/18 | 2018/19 | 2019/20 | 2020/21 | 2021/22 | 2022/23 | 2023/24 |
| China Oil | 15 | | 9 | 3 | 2 | | | | | | | | |
| Unipec | 15 | | 19 | 39 | 8 | | | | 1 | | | | |
| Vitol | 8 | | 5 | 3 | | | | | 1 | | | | |
| PetroNile | 4 | | | | | | | | | | | | |
| Arcadia | 1 | | 3 | | | | | | | | | | |
| Tri-Ocean | 1 | | | | | | | | | | | | |
| Glencore/Trinity | | | 5 | 3 | 2 | | | 7 | 8 | 3 | | | |
| Trafigura | | | 4 | 5 | 6 | 8 | 3 | | 1 | | | | |
| Zhenhua Oil | | | 1 | | | | | | | | | | |
| Petrodiamond | | | | 1 | | | | | | | | | |
| Sahara Energy | | | | | | | | 7 | 5 | 3 | 4 | 2 | |
| BB Energy | | | | | | | 3 | 2 | 4 | 10 | 5 | 7 | 5 |
| Litasco | | | | | | | | | 4 | 1 | 3 | | |
| Addax | | | | | 2 | 4 | | | 1 | 5 | 9 | 12 | |
| NASDEC | | | | | | | | | 2 | 1 | 1 | | |
| EuroAmerica | | | | | | | | | | 2 | 4 | 3 | |
| Pacific Petroleum | | | | | | | | | | 1 | 1 | | |
| Al Braik | | | | | | | | | | | 1 | | |
| Trinity Energy | | | | | | | | | | | 1 | 3 | 5 |
| Kappak | | | | | | | | | | | | 1 | |
| Zacosia | | | | | | | | | | | | 1 | |
| Oryx Energies | | | | | | | | | | | | | 9 |
| ChiangWei /Nestwise | | | | | | | | | | | | | 3 |
| EPDESA | | | | | | | | | | | | | 2 |

Number of cargos (600,000 barrels), lifted by traders, according to Marketing Reports prepared by the Ministry of Petroleum and on file with the Panel.

# Annex 8: Additional budget analysis

### 2023/24 budget outruns:

| (SSP billion) | Budget | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2023/24 total | actual as % of approved budget | actual spending as % of total spending |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Revenue** | **1,781.8** | **538.3** | **657.6** | **594.1** | **343.3** | **2,133.4** | **119.7%** | |
| Oil revenue | 1,536.5 | 484.8 | 608.2 | 523.6 | 278.3 | 1,894.9 | 123.3% | |
| Non-oil revenue | 245.3 | 53.5 | 49.4 | 70.5 | 65.0 | 238.5 | 97.2% | |
| | | | | | | | | |
| **Expenditure** | **1,783.9** | **470.3** | **652.2** | **650.0** | **655.7** | **2,428.2** | **136.1%** | |
| Wages and Salaries | 426.9 | 15.8 | 81.5 | 63.7 | 50.7 | 211.7 | 49.6% | 8.72% |
| Operating expenses (Ministries) | 489.0 | 31.5 | 47.0 | 64.2 | 60.3 | 203.0 | 41.5% | 8.36% |
| Transfers and Grants to States | 141.9 | 4.6 | 24.6 | 30.7 | 35.4 | 95.2 | 67.1% | 3.92% |
| Other expenses | 4.6 | 0.9 | 0.8 | 0.2 | 0.1 | 1.9 | 41.9% | 0.08% |
| Transfer to Oil Prod. States (2%) | 30.8 | 7.3 | 9.3 | 4.4 | 6.3 | 27.4 | 89.1% | 1.13% |
| Transfer to Oil Prod. Comm. (3%) | 46.2 | 11.0 | 14.0 | 6.6 | 9.6 | 41.2 | 89.2% | 1.70% |
| Transfer to Ministry of Petroleum (3%) | 46.2 | 11.0 | 14.0 | 6.6 | 9.6 | 41.2 | 89.2% | 1.70% |
| Oil for Roads Projects | 435.7 | 241.3 | 136.6 | - | - | 377.9 | 86.7% | 15.56% |
| Other capital projects | 106.2 | 0.7 | 9.1 | 6.3 | 8.5 | 24.6 | 23.1% | 1.01% |
| | | | | | | | | |
| **Unallocated payments** | | **146.2** | **315.3** | **467.3** | **475.3** | **1,404.2** | | 57.83% |
| | | | | | | | | |
| **Financing gap** | **-2.16** | **-78.22** | **-309.92** | **-523.13** | **-787.71** | **-1,698.99** | | |

Source: documents prepared by the Ministry of Finance and Planning, on file with the Panel

## 2024/25 budget allocations:

| | |
|---|---|
| Official exchange rate SSP/US$ (Oct 2024) | 3,098 |

| | SSP | US$ (est.) | |
|---|---|---|---|
| **Projected government revenue** | | | **% of total revenue** |
| **Projected oil revenues** | | | |
| DPOC | 0 | 0 | |
| GPOC | 943,610,579,883 | 304,587,017 | |
| SPOC | 194,823,738,558 | 62,886,939 | |
| **Total oil revenue** | **1,138,434,318,441** | **367,473,957** | **50.43%** |
| **Projected non-oil revenue** | | | |
| Customs duty | 552,284,081,279 | 178,271,169 | |
| Misc taxes and fees | 566,920,329,811 | 182,995,587 | |
| **Total non oil revenue** | **1,119,204,411,090** | **361,266,756** | **49.57%** |
| **Total projected government revenue** | **2,257,638,729,531** | **728,740,713** | |
| **Government expenditure** | | | **% of total spending** |
| **"Mandatory government expenditure"** | | | |
| Transfers to Sudan for oil pipeline | 157,035,230,468 | 50,689,229 | 3.76% |
| Transfers to oil producing states (2%) | 22,768,686,369 | 7,349,479 | 0.55% |
| Transfers to oil producing comunities (3%) | 34,153,029,553 | 11,024,219 | 0.82% |
| Transfers to Ministry of Petroleum (3%) | 34,153,029,553 | 11,024,219 | 0.82% |
| Debt repayment | 286,642,748,700 | 92,525,096 | 6.87% |
| National Revenue Authority Retention | 54,957,368,080 | 17,739,628 | 1.32% |
| Oil for roads | 0 | 0 | 0.00% |
| Other capital projects | 493,482,795,275 | 159,290,767 | 11.83% |
| **Total "mandatory expenditure"** | **1,083,192,887,998** | **349,642,637** | **25.96%** |
| **Salary payments** | | | |
| Salaries | 773,759,678,293 | 249,761,032 | 18.55% |
| Salary arrears | 642,316,055,668 | 207,332,491 | 15.40% |
| Foreign mission salary arerars | 96,003,600,000 | 30,988,896 | 2.30% |
| **Total salary expenditure** | **1,512,079,333,961** | **488,082,419** | **36.24%** |
| **Other expenditure** | | | |
| Operating expenditure | 413,329,279,511 | 133,418,102 | 26.21% |
| Transfers to States for State budgets | 419,306,834,843 | 135,347,590 | 26.59% |
| Peace budget | 93,794,227,620 | 30,275,735 | 5.95% |
| Constituency Fund for MPs | 30,000,000,000 | 9,683,667 | 1.90% |
| December 2024 Elections | 257,521,457,127 | 83,125,067 | 16.33% |
| Humanitarian and emergency fund | 173,660,000,000 | 56,055,520 | 11.01% |
| Various other budget lines | 189,336,691,868 | 61,115,782 | 12.01% |
| **Total other expenditure** | **1,576,948,490,969** | **509,021,463** | **37.80%** |
| **Total all government spending** | **4,172,220,712,928** | **1,346,746,518** | |
| **Deficit** | **-1,914,581,983,397** | **-618,005,805** | |

**Agency spending:**

| | Salary budget (SSP) | % of total salary budget | Goods and services (SSP) | % of total goods and services | Total budget (SSP) | % of total Ministry spending |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Accountability cluster** | 894,932,810 | 0.12% | 5,848,736,009 | 1.45% | 7,370,156,266 | 0.39% |
| **Economic Cluster** | 19,109,574,136 | 2.47% | 49,631,570,445 | 12.31% | 197,443,429,349 | 10.48% |
| *Of which Ministry of Finance and Planning* | *1,832,456,166* | *0.24%* | *28,331,191,362* | *7.03%* | *32,480,160,993* | *1.72%* |
| **Education cluster** | 84,975,288,417 | 11.00% | 48,077,271,655 | 11.92% | 225,135,744,981 | 11.95% |
| **Health cluster** | 5,326,514,447 | 0.69% | 31,156,159,400 | 7.73% | 54,855,922,636 | 2.91% |
| **Infrastructure cluster** | 1,595,558,604 | 0.21% | 8,382,367,085 | 2.08% | 13,336,454,811 | 0.71% |
| **Natural resources cluster** | 22,406,328,022 | 2.90% | 33,863,145,894 | 8.40% | 351,649,759,145 | 18.67% |
| **Public administration cluster** | 75,991,334,896 | 9.84% | 168,546,330,203 | 41.80% | 290,284,083,280 | 15.41% |
| *Of which Presidential Affairs* | *2,577,606,960* | *0.33%* | *15,594,234,618* | *3.87%* | *23,383,834,620* | *1.24%* |
| *Of which Cabinet Affairs* | *1,465,091,532* | *0.19%* | *7,625,921,167* | *1.89%* | *16,773,997,323* | *0.89%* |
| *Of which Foreign Affairs* | *50,377,424,952* | *6.52%* | *4,254,097,101* | *1.05%* | *55,111,798,592* | *2.93%* |
| *Of which Parliament* | *10,277,629,488* | *1.33%* | *81,444,261,374* | *20.20%* | *114,571,166,718* | *6.08%* |
| *Of which Council of States* | *6,504,809,940* | *0.84%* | *25,000,499,165* | *6.20%* | *38,371,858,427* | *2.04%* |
| **Security sector** | 505,880,647,927 | 65.51% | 35,430,397,122 | 8.79% | 599,433,387,770 | 31.82% |
| *Of which Police* | *100,406,257,704* | *13.00%* | *4,198,497,310* | *1.04%* | *158,507,540,170* | *8.42%* |
| *Of which Ministry of Defence* | *268,614,128,198* | *34.78%* | *15,735,791,888* | *3.90%* | *288,412,061,028* | *15.31%* |
| *Of which Veterans Affairs* | *84,588,459,037* | *10.95%* | *6,419,463,234* | *1.59%* | *91,007,922,271* | *4.83%* |
| *Of which NSS* | *51,827,888,804* | *6.71%* | *6,812,984,565* | *1.69%* | *58,737,678,439* | *3.12%* |
| **Rule of law** | 56,064,967,796 | 7.26% | 22,327,870,875 | 5.54% | 144,039,451,614 | 7.65% |
| **Totals** | 772,245,147,055 | | 403,263,848,688 | | 1,883,548,389,852 | |

Panel analysis, based on first draft of budget presented to the Revitalized Transitional National Legislative Assembly on 25 September 2024

## Annex 9: Request for meeting with the President to discuss security situation from Office of the First Vice President, 27 February 2025

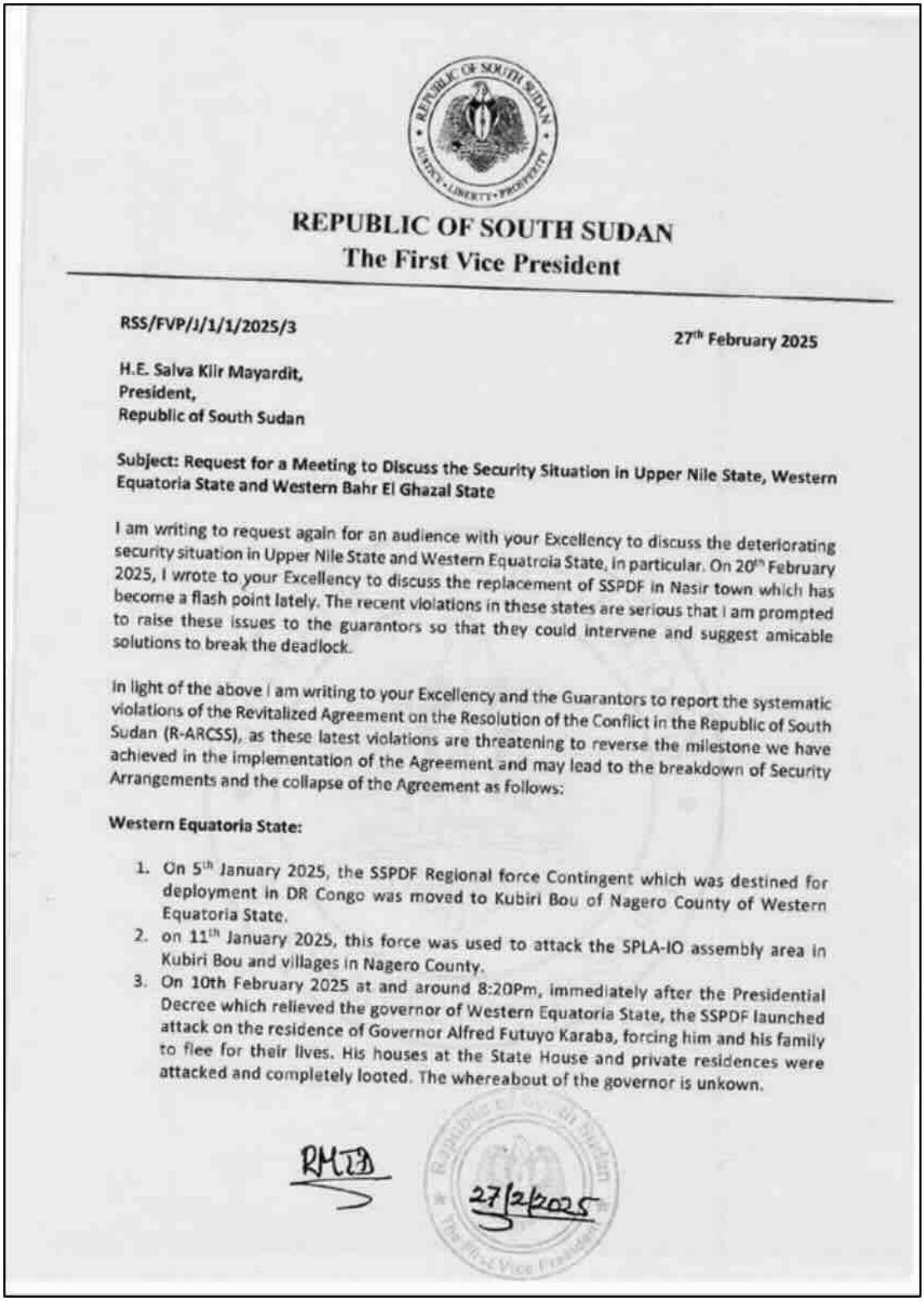

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
The First Vice President

RSS/FVP/J/1/1/2025/3

27th February 2025

H.E. Salva Kiir Mayardit,
President,
Republic of South Sudan

**Subject: Request for a Meeting to Discuss the Security Situation in Upper Nile State, Western Equatoria State and Western Bahr El Ghazal State**

I am writing to request again for an audience with your Excellency to discuss the deteriorating security situation in Upper Nile State and Western Equatroia State, in particular. On 20th February 2025, I wrote to your Excellency to discuss the replacement of SSPDF in Nasir town which has become a flash point lately. The recent violations in these states are serious that I am prompted to raise these issues to the guarantors so that they could intervene and suggest amicable solutions to break the deadlock.

In light of the above I am writing to your Excellency and the Guarantors to report the systematic violations of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS), as these latest violations are threatening to reverse the milestone we have achieved in the implementation of the Agreement and may lead to the breakdown of Security Arrangements and the collapse of the Agreement as follows:

**Western Equatoria State:**

1. On 5th January 2025, the SSPDF Regional force Contingent which was destined for deployment in DR Congo was moved to Kubiri Bou of Nagero County of Western Equatoria State.
2. on 11th January 2025, this force was used to attack the SPLA-IO assembly area in Kubiri Bou and villages in Nagero County.
3. On 10th February 2025 at and around 8:20Pm, immediately after the Presidential Decree which relieved the governor of Western Equatoria State, the SSPDF launched attack on the residence of Governor Alfred Futuyo Karaba, forcing him and his family to flee for their lives. His houses at the State House and private residences were attacked and completely looted. The whereabout of the governor is unkown.

RMTD

27/2/2025

4. In the same night, the SSPDF attacked the residence of senior members of SPLM-IO including Honorable Ministers nominated by SPLM-IO and forced to flee out of the state as follows:
    - Hon. Bazia Tito Mourice, the State Minister of Finance, Planning and Investment,
    - Hon. Elia Usini Dominic, State Minister of Information and Communication,
    - Hon. Henry Bangada Asaya, Commissioner of Nagero,
    - Hon. Costa Joseph Abrida, Member of Parliament representing Tambura County,
    - Mr. Peter Mbia, Director General in the State Ministry of General Education,
    - Mr.Alex Karne John, the SPLM-IO Chairperson in Tambura County, and
    - Angelo Davide (SPLM-IO Youth Leader), the County Commissioner of Nzara, were all targeted by the SSPDF. They were also forced to flee for their lives and their belongings were all looted.
5. On 11th February, 2025, the SSPDF stormed the SPLM-IO State Secretariat Headquarters in Yambio and removed SPLM-IO flag. Since then, the SSPDF has been waging a campaign to target the members of SPLM-IO forcing them to flee from Western Equatoria State as follows:
    - Hon. Cecilia Anigunde Bii, SPLM-IO Chairperson for Ezo County and the State Minister of Gender, Child and Social Welfare was attacked at her residence.
    - The Director General in the Ministry of Finance was arrested and severely tortured.
    - The Commissioner of State Revenue Authority was attacked but he escaped.
    - Hon. Diana, Member of State Assembly representing Mundri East County was attacked and assaulted in Yambio Town in a broad day light. She sustained a life-threatening injury on her head and was rushed to a clinic.
    - The Houses of Unice Naduru, the Director General in the Ministry of Public service and Human Resource Development.
    - Hon. Elia Atorosa, Deputy Commissioner for Revenue Authority were attacked and
    - Hon. William Adriano Baiki, Former State Minister of Finance, Planning and Investment was arrested Juba from his residence at New Site and his vehicle was confiscated.
6. On 12th February 2025 at and around 5:45 Am, the SPLA-IO Cantonment site at Li-Rangu was attacked and burnt down by the SSPDF. While occupying the Cantonment the SSPDF continue to pursue the members and forces of the SPLA-IO in Western Equatoria as follows:
    - Attacked and disarmed 2 bodyguards of Hon. Minister of Gender and dismantled and made away with 4 tyres of Toyota Harrier car
    - On 14th February 2025, attacked Zamba Sende along Li-Rangu-Nadiangere road in an attempt to assassinate Maj. Gen. Balia Digido

RHTD

2

27/2/2025

- On 14th February 2025 at and around 7Pm in Naagori residential area in Yambio, attacked Mr. Roto who sustained a bullet wound on his stomach and died in Nzara Hospital
- SSPDF is targeting Brig. Gen. Loice Paul Zuzu who has been undergoing treatment in Yambio Town and has now been forced to go into hiding.
- On 17th February 2025 the SSPDF (contingent of Regional Forces) were deployed to Nagero County where they have arresting and torturing suspected members of SPLM-IO as they stationed in Lindi Boma of Nagero Payam, Duma Payam of Nagero County respectively. Many civilians were displaced, looted and houses were burnt down.
- There has been widespread attacked and systematic targeting, arrest and torture of members of SPLM-IO in Western Equatoria State.
- The SSPDF apparently is acting in collaboration with the members of SPLM-IG to stage politically motivated demonstration in Yambio, Tumbura, Anzara and Ezo Counties, tear down SPLM-IO Flags, attack the members of State and Counties Secretariats and call for takeover of Western Equatoria State by the SPLM-IG.
- The violations by the SSPDF and the SPLM-IG in Western Equatoria State have resulted into loss of lives, property and displacement of civilian population. Tribal rift between the Azande and Balanda communities of Western Equatoria State has also been deepened.

**Western Bahr El Gazal State**

7. On 15th January 2025, a combined forces of the SSPDF and National Security Services attacked Kubiri Ngap of Jur River County of Western Bahr El Gazal State.
   - The villages of Kuanya and Bar Wol was attacked and many civilians were displaced, property were looted and many houses were burnt down.
   - The State Security Advisor and the Commissioner of Jur River County were arrested and being detained by the National Security Services in Juba.
   - The Attacked in Jur River River County of Western Bahr El Gazal State is part of the wider national campaign to target the members and the areas controlled by the SPLM/SPLA-IO in the Country.

**Upper Nile State**

8. On 22nd February 2025, a combined force of SSPDF, and Agwelek and Abusok militias were dispatched to Nasir County of Upper Nile State in violation of Permanent Ceasefire and Transitional Security Arrangement as well as the Cessation of Hostilities Agreement (CoHA) of 21st December 2017.
   - The deployment of Agwelek and Abusok militias comprising predominantly youth from specific communities alongside SSPDF to Nasir County have provoked tension from the local youth in the areas of Ulang and Nasir Counties, aggravating tension and insecurity in the State.

RMTD 3 27/2/2025

- On 25th February 2025, the SSPDF Helicopter gunships in two separate incidences, attacked SPLA-IO assembly area and villages in Ulang County of Upper Nile State.

In addition, on 19th February 2025, I wrote to your Excellency to appoint our nominee to replace former Governor Alfred Futuyo Karaba of Western Equatoria State. Also, there are pending appointment requests at Your Excellency's desk, some date back to 22nd October 2024. I urge Your Excellency to act on these requests.

Finally, I am enclosing the document that outlines the way forward on redeployment of troops in Nasir.

Yours truly,

**Riek Machar Teny-Dhurgon, PhD**
**First Vice President, Chairman and Commander-in-Chief of the SPLM/SPLA (IO)**
**February 27, 2025.**

Republic of South Sudan
27/2/2025
The First Vice President

Enclosure:

1. Replacement of SSPDF in Nasir Town dated 20th February 2025

Cc:

1. H.E. Ismail Omar Guelleh, President of the Republic of Djibouti
2. H.E. Yoweri Kaguta Museveni, President of Uganda
3. H.E. William Samoel Ruto, President of the Republic of Kenya
4. H.E. Abiy Ahmed, Prime Minister of The Federal Democratic Republic of Ethiopia
5. H.E. Hassen Sheikh Mohamud, President of the Federal Republic of Somalia
6. H.E. Abdel Fattah al-Burhan, Chairman of the Sudan Transitional Sovereignty Council
7. H.E. Umaro Sissoco Embalo, President of Guinea Bissau
8. H.E. Ambassador Prof. Joram Mukama Biswaro, Head of the AU Liaison Office in South Sudan
9. H.E. Nicholas Haysom, Special Representative of the UN Secretary-General for South Sudan and Head of United Nations in South Sudan (UNMISS)
10. H.E. Ambassador Maj. Gen. (rtd), George Aggrey Owinow, Interim Chairman, RJMEC
11. H.E. Ambassador Ismail Wais,PhD, IGAD Special Envoy
12. H.E. Maj. Gen. Yiyayal Gelaw Bitew, Chairman, CTSAMVM
13. Representative of Troika (USA, UK & Norway)
14. Representative of European Union
15. Representative of IGAD Partners Forum
16. Representative of C5
17. File.

## Annex 10: SPLM/A-IO Press Release on tensions along Sobat River, 1 March 2025

SUDAN PEOPLE'S LIBERATION MOVEMENT

SPLM(IO)

GENERAL SECRETARIAT

**Press Statement**

**The SPLM/A-IO Persuades the Armed Youth to De-escalate Tension Along the Sobat River**

The SPLM/A-IO Chairman Dr. Riek Machar Teny-Dhurgon engaged with Upper Nile State and County authorities, leaders of armed youth and traditional leaders in Ulang and Nasir counties to de-escalate the tension arising from the unilateral replacement of SSPDF FORCES in Wech-Yar-Adiu of Nasir County.

The tension arising from deployment of elements of Agwelek and Abushok militias alongside the non-unified SSPDF to Nasir could have been avoided if the Necessary Unified forces (NUF) as agreed earlier were the ones to be deployed in Nasir County as part of implementation of the Phase I Security Arrangements.

The SPLM/A-IO has also dispatched teams led by the commissioners of Ulang and Nasir counties to receive and guide the incoming gun-boats carrying the forces to Wech-Yar-Adiu.

The statement of the SSPDF Spokesperson of involvement of the SPLA-IO forces in yesterday's clash between the SSPDF and allied militias, and the youth is a fabrication and provocative. The SPLM/A-IO condemns this war propaganda that drags the SPLM/SPLA-IO into the tension.

The SPLM/A-IO reiterates its commitment to the R-ARCSS and calls the Parties to respect and uphold the Agreement.

**Sign** 01/03/2025

**Cde. Pal Mai Deng**
**Chairperson of National Committee for Information and Communication**
**SPLM-IO**
**1st March 2025**

VIVA VIVA

## Annex 11: Recent movements of two armed SSPDF barges

Barges in Wau Shilluk, 15 kilometers north-east of Malakal on 1 January 2024 (9.660605, 31.747810)
Source: Google Earth Pro, © 2024 Airbus

Barges in Malakal, 17 February 2025
Source: Planet Labs inc.

Barges between Malakal and Ulang, 19 February 2025
Source: Confidential source and photographs widely circulated on social media

## Annex 12: SSPDF statement on security situation in Ulang and Baliet Counties, 25 February 2025

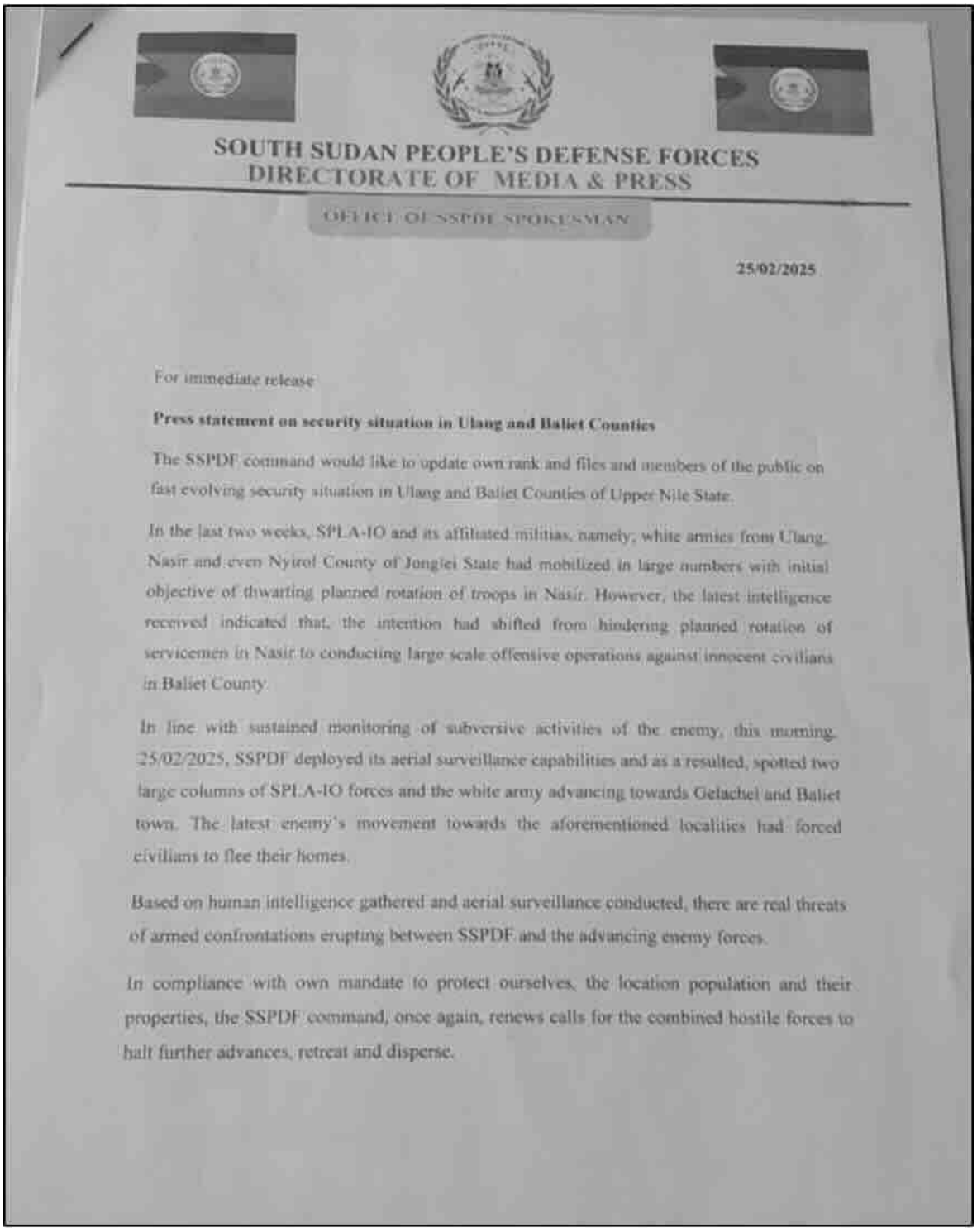

SOUTH SUDAN PEOPLE'S DEFENSE FORCES
DIRECTORATE OF MEDIA & PRESS

OFFICE OF SSPDF SPOKESMAN

25/02/2025

For immediate release

**Press statement on security situation in Ulang and Baliet Counties**

The SSPDF command would like to update own rank and files and members of the public on fast evolving security situation in Ulang and Baliet Counties of Upper Nile State.

In the last two weeks, SPLA-IO and its affiliated militias, namely; white armies from Ulang, Nasir and even Nyirol County of Jonglei State had mobilized in large numbers with initial objective of thwarting planned rotation of troops in Nasir. However, the latest intelligence received indicated that, the intention had shifted from hindering planned rotation of servicemen in Nasir to conducting large scale offensive operations against innocent civilians in Baliet County.

In line with sustained monitoring of subversive activities of the enemy, this morning, 25/02/2025, SSPDF deployed its aerial surveillance capabilities and as a resulted, spotted two large columns of SPLA-IO forces and the white army advancing towards Gelachel and Baliet town. The latest enemy's movement towards the aforementioned localities had forced civilians to flee their homes.

Based on human intelligence gathered and aerial surveillance conducted, there are real threats of armed confrontations erupting between SSPDF and the advancing enemy forces.

In compliance with own mandate to protect ourselves, the location population and their properties, the SSPDF command, once again, renews calls for the combined hostile forces to halt further advances, retreat and disperse.

Failure to adhere to aforementioned calls, SSPDF, will be compelled to launch pre-emptive air strikes as well as conduct hasty meeting engagements.

Signed

SOUTH SUDAN PEOPLE'S DEFENCE FORCES
25 FEB 2025
SSPDF SPOKESPERSON

**Maj. Gen. Lul Ruai Koang "PSC" (ET)**

Director for Media & Press and SSPDF Spokesperson,

SSPDF GHQs-Bilpam

## Annex 13: Statement by His Excellency the President on the current situation in Upper Nile State, Nasir County, 7 March 2025

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN

The President

March 7, 2025

**STATEMENT OF HIS EXCELLENCY THE PRESIDENT ON THE CURRENT SITUATION IN UPPER NILE STATE, NASIR COUNTY**

**Fellow citizens**

As you have been following the unfolding events in Upper Nile State Nasir County. The government forces stationed in Nasir for close to 8 years were to be redeployed and new force redeployed. This is a normal routine with the arm forces. This exercise was politicized and that the army was going to disarm the communities around Ulang and Nasir.

On February 28th, Dr Riek Machar the First Vice President requested a meeting so that we could address this tension. We indeed met on March 3rd, 2025. The meeting was positive and Dr. Riek assured us all, the parties to the Agreement that he will intervene.

On March 4th, 2025 the Military Garrison in Nasir was attacked by the white army under the command of the SPLA_IO despite assurances from Dr. Riek Machar, that the IO will not attack the army base.

Gen. Majur Dak Thel , the commander of the forces managed to hold his ground with the few remaining officers and men in tanks and trenches. Dr. Riek himself called the commander Gen. Majur Dak Thel and told him to surrender to the IO forces; however, General refused to surrender.

Dr. Riek assured me and the UN Representative in the country that the General will be safe, and that UN rescue mission should fly to Nasir and evacuate the General and his men.

On March 6th, the UN helicopters flew to Nasir but came under fire upon landing, the second attempt the IO troops were told to at least retreat 300 meters to allow the plane to land, it still came under fire while taking off, but managed to rescue 11 officers and men, while the General opted to be evacuated last.

The UN Representative informed Dr. Riek of these incidents but Dr. Riek insisted that Nasir is under IO and that today March 7th, 2025 the planes can land to rescue the General and the remaining officers. This morning two UN helicopters flew to Nasir while onboarding the General and the officers they came under heavy fire again.

I am therefore, informing the nation that in this process we have lost General Majur Dak Thel, and the officers. Only one pilot and a crew member survived. One of the planes managed to take off; however, it crashed landed in Malakal and killed all the passengers.

**Fellow citizens**

I am appealing to you to remain calm. I have said it time and again that our country will not go back to war. Let no one take law into their own hands, and I assured you that the government, which I lead will handle this crisis. We will remain steadfast in the path of peace.

My condolences go to the bereave families of the General and his men. They have died in the service of our nation, and they shall forever remain in our hearts. May their soul rest in peace. And once again, I call for calm nation wide.

May God bless South Sudan.

**Salva Kiir Mayardit**
**President of the Republic of South Sudan**

## Annex 14: Presence of UPDF forces in Juba, March 2025

On 11 March 2025, an Airbus A320 passenger plane registered 5Y-FAH was seen at Juba International Airport.[293] According to flight data, it had made two return trips from Juba to Uganda on that day.[294] The Panel also obtained independent visual confirmation of the presence of this plane at Juba International Airport on 11 March 2025.[295]

On the same day, the UPDF Chief of Defence Forces, Muhoozi Kainerugaba, published a video showing armed UPDF soldiers stepping off a plane that matches the aircraft verified as present at Juba International Airport on 11 March 2025. Using features visible in the video, the Panel has confirmed that the video is from Juba International Airport.

Additional analysis conducted by the Panel also confirms that the video was also certainly recorded after 23 February 2025 and very likely on 11 March 2025.

Flight tracking data confirms that the only recorded landing of a plane matching this description at Juba International Airport was on 11 March 2025.[296]

In the video, yellow markings are visible on the airport runway. Satellite imagery analysis conducted by the Panel confirms that these markings were only added to the airport runway in February 2024, indicating that the video cannot precede this date.

Furthermore, a Let-410 Turbolet aircraft is also visible in the background of the video. Satellite imagery analysis conducted by the Panel confirms the presence of such an aircraft at that location at Juba International Airports, but only since 23 February 2025. This indicates that the video cannot precede this date.

[293] Confidential sources.
[294] Including ADS-B transponder data.
[295] Photograph from confidential source on file with the Panel.
[296] Transponder data available through subscriber service.

Statements made by UPDF Chief of Defence Forces, Muhoozi Kainerugaba on 10 and 11 March 2025:

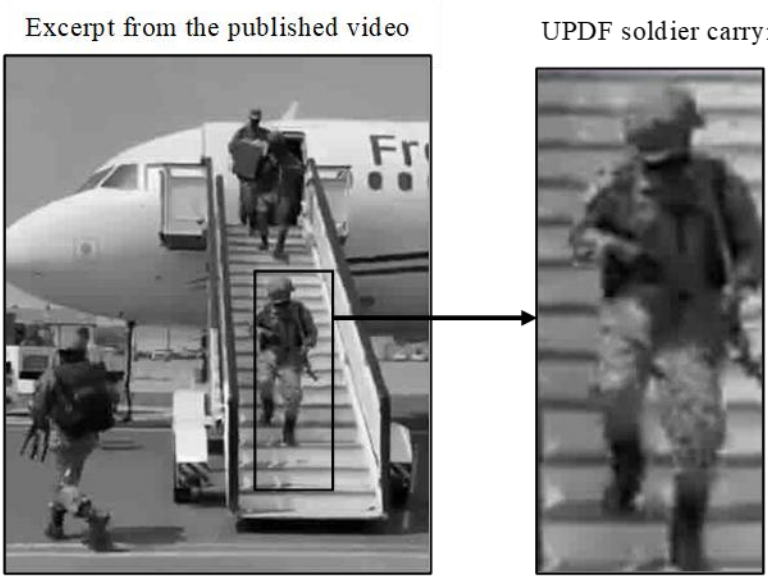

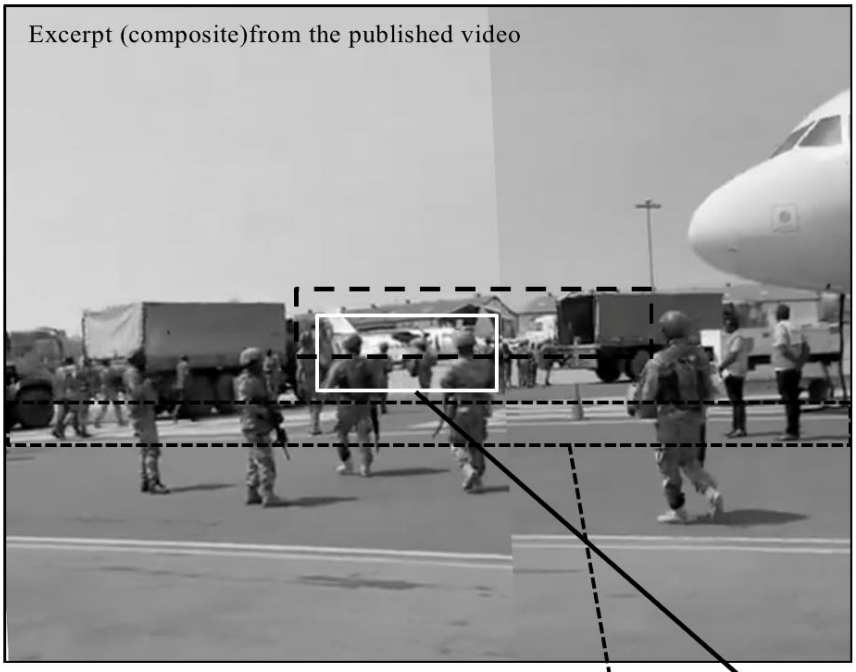


Probable Let-410 Turbolet aircraft
Not present prior to 23 Feb. 2025

Juba International Airport on 23 February 2025

Source: Planet Labs

Juba airport on 11 February 2024
Runway markings not visible
Source: Planet Labs

## Annex 15: Visiting armed forces agreement between South Sudan and Uganda, July 2024

National Security Service
Office of the Director General
General Headquarters

Jebel Road, Nyokuron West
P.O. Box 96, Juba, South Sudan
+211 92 891 1113 / 091 909 0899

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
**Internal Security Bureau**

In any correspondence on this Subject, please quote No: **RSS/NSS/DG/ISB/J/925/24**

Date: **23/07/ 2024**

Ambassador Joseph Ocwet
Director General
External Security Organization (ESO)
**THE REPUBLIC OF UGANDA**

***Dear Ambassador,***

**REF: APPROVAL OF VISITING ARMED FORCES AGREEMENT; BETWEEN THE FRIENDLY REPUBLICS OF SOUTH SUDAN AND UGANDA.**

This is in reference to your letter REF GOSS/ISB-DG/1/7/24 dated 20 July 2024, requesting for visiting armed forces agreement; between the friendly Republics of South Sudan and Uganda.

As per the meeting between His Excellency the President of the Republic of South Sudan, General Salva Kiir Mayardit and Brigadier General Nyakikuru Asaph Mweteise in a capacity as Special Envoy of His Excellency the President of the Republic of Uganda, His Excellency the President of the Republic of South Sudan, granted permission on the request from President Yoweri Museveni for One Unit of Military Forces from the Uganda Peoples' Defence Forces (UPDF), to visit and conduct training sessions in specific locations inside South Sudan, near the western border areas.

I am pleased to inform you that we are ready to receive the permitted One Unit of Military Forces by the President of the Republic of South Sudan, to come and engage in training activities in South Sudan. This training will provide both sisterly countries with valuable knowledge and skills related to advanced military techniques.

I welcome and offer my support and collaborations to Brigadier General Nyakikuru Asaph Mweteise, the Deputy Commander of the Special Forces Command (SFC) and who will be the Operations Commander for the training programs here in South Sudan.

1

The Internal Security Bureau (ISB) and the South Sudan Peoples' Defence Forces (SSPDF), will cooperate and work with UPDF during the training exercises. The training program is approved for one month only, beginning on 22 July 2024 to 22 August 2024.

The Government of South Sudan therefore, approves and authorizes the Government of Uganda to begin transportations and deployment of logistical equipment, training materials, troop carriers, helicopters, 20 training experts, 60 armed military personnel, welfare preparations and medical facilities from 22 July 2024.

Finally, the Government and people of South Sudan are always ready to strengthening our already excellent bilateral relations between the Government and the people of Uganda.

We look forward to a cooperative and successful training.

Please accept the assurances of my highest consideration.
Yours truly,

23/7/2024

Gen. Akol Koor Kuc
Director General
Internal Security Bureau (ISB)
National Security Service (NSS)

2

OFFICE OF THE PRESIDENT
P.O. BOX 7168
KAMPALA, UGANDA

OFFICE OF THE DIRECTOR GENERAL
EXTERNAL SECURITY ORGANISATION
P.O. BOX 7168 KAMPALA, UGANDA
Tel. +256-414-254505/255295/6
Telefax. +256-414-257986

IN THIS CORRESPONDENCE ON THIS SUBJECT PLEASE QUOTE NO. GOSS/ISB-DG/1/7/24

20 July 2024

General Akol Koor Kuc
Director General
Internal Security Bureau (ISB)
**REPUBLIC OF SOUTH SUDAN**

Dear Director General,

**VISITING ARMED FORCES AGREEMENT; BETWEEN THE FRIENDLY REPUBLICS OF SOUTH SUDAN AND UGANDA**

The Government of Uganda most highly appreciates the recent audience which His Excellency the President of the Republic of South Sudan, granted to Brigadier General Nyakikuru Asaph Mweteise; in a capacity as a Special Envoy of His Excellency the President of the Republic of Uganda. During the meeting at State House in Juba city, President Salva Kiir kindly permitted the request from President Yoweri Museveni, for one unit of Military Forces from the Uganda Peoples' Defence Forces (UPDF), to conduct training sessions in specific locations inside South Sudan, near the western border areas.

Sir, in respect to the permission granted by the President of South Sudan, for UPDF to engage in training activities in South Sudan, the

1

President of Uganda assigned Brigadier General Asaph Mweteise to be the Operations Commander of the short training programmes, that shall last for one month. He is the Deputy Commander of Special Force Command (SFC), that is an elite specialised component of the UPDF.

My esteemed Brother, the purpose of this communication is to introduce General Asaph to you: and to request that through your coordination, as well as your support and collaborations; Internal Security Bureau (ISB) and South Sudan Peoples' Defence Forces (SSPDF), as usual, cooperate with UPDF in the training exercises.

Subject to the final approval and authorisation from the Government of South Sudan, the Government of Uganda is ready to start transportations on 22 July 2024; by deploying logistical equipment, training materials, troop carriers, helicopters, 20 training experts, 60 armed military personnel, welfare preparations, medical facilities, etc.

We sincerely express our heartfelt gratitude to His Excellency the President, the Government and people of South Sudan; who are the best friends of Uganda; for your readiness to always strengthen the excellent bilateral relations, between our two neighbouring countries.

I am so grateful, in solidarity

AMBASSADOR JOSEPH OCWET
**DIRECTOR GENERAL**
**EXTERNAL SECURITY ORGANISATION**

THE REPUBLIC OF UGANDA
OFFICE OF THE PRESIDENT
20 JUL 2024
E.S.O
DIRECTOR GENERAL
EXTERNAL SECURITY ORGANISATION

2

## Annex 16: Response to the Panel from the Government of Uganda dated 7 November 2024

PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF UGANDA TO THE UNITED NATIONS

REPUBLIC OF UGANDA

UGANDA HOUSE
336 EAST 45th STREET
NEWYORK. N.Y 10017-3489
Tel: (212) 949-0110
Fax: (212) 687-4517
E-mail: admin@ugandaunny.com

Our Reference: **UN-NY/TECH/38**

The Permanent Mission of the Republic of Uganda to the United Nations presents its compliments to the Office of the Coordinator of the Panel of Experts on South-Sudan, established pursuant to Security Council resolution 2206 (2015) and extended pursuant to resolution 2731 (2024) and with reference to letters Ref: S/AC.57/2024/PE/OC.34 dated 14th October 2024 and Ref: S/AC.57/2024/PE/OC.38 dated 1st November 2024, has the honour to present the response as follows;

a. Under bilateral security arrangements, the UPDF carried out operations against the LRA in CAR while based at Wau in South Sudan but at the end of the operation, they left with all that remained back to Uganda. There was therefore no direct or indirect transfer of lethal military equipment in violation of the UNSC resolution 2428 (2018) and renewed by UNSCR 2713 (2024).

b. The aircraft including a Lockheed L-100 Hercules and a helicopter owned and operated by Bar Aviation, a registered company in Uganda, were used by the UPDF in this operation. However, throughout this operation, Lockheed maintained its registration of 5X-HBR and not EK-RSX as alleged.

c. The Republic of Uganda is alive to the UNSCR 2206(2015) and renewed by UNSCR 2731 (2024) wherein the SSPDF Chief of Defence Forces, Santino Deng Wol, is subject to travel ban. We acknowledge that the SSPDF visited his Uganda counterpart due to serious regional security concerns that needed to be addressed by the two as both countries are members of the East African Community among others. Uganda has however taken note of the Panel of Experts concern and pledges to adhere to the requirements in the UN resolution.

d. Where the Panel of Experts alleges several incursions by the UPDF Forces into the South Sudan Territory and where in some incidents these incursions reportedly resulted in death, detention and harassment of South Sudanese civilians and security forces;

(i) It is noteworthy, there have been persistent border demarcation disputes between the Republic of Uganda and that of South Sudan, where South Sudan Republic claims ownership of some border areas which form part of the Republic of Uganda territory.

(ii) It is possible for some elements in the Republic of South Sudan to allege that UPDF is on South Sudan territory when they are actually on the Republic of Uganda territory. A case in point is in Ngomoromo area in Uganda' s Kitgum District that is currently occupied by SSPDF yet it is 27km inside the territory of the Republic of Uganda. Therefore, the allegation of transfer of military equipment does not hold here.

(iii) The UPDF operational doctrine upholds, respects and promotes the fundamental principles of Human Rights and Humanitarian Laws as enunciated under the UN Charter and encapsulated in the Uganda Constitution. There is therefore no way this would go unnoticed and where negligent breaches occur, the UPDF is on record for punishing errant commanders and soldiers who violate Human Rights.

e. All the allegations are malefide and malicious simply intended to malign and damage the reputation of the UPDF and the Republic of Uganda as a whole.

The Permanent Mission of the Republic of Uganda to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of the Coordinator of the Panel of Experts on South-Sudan, established pursuant to Security Council resolution 2206 (2015) and extended pursuant to resolution 2731 (2024), the assurances of its highest consideration.

**New York, 7th November, 2024**

The Office of the Coordinator
Panel of Experts on South Sudan established
pursuant to resolution 2206 (2015) and extended pursuant
to resolution 2731 (2024) concerning South-Sudan
**New York.**

**GOVERNMENT OF UGANDA RESPONSE TO REQUESTS BY THE PANEL OF EXPERTS ON SOUTH SUDAN: ADDENDUM**

## 1.0 INTRODUCTION

The Government of Uganda received two letters from the Security Council Panel of Experts (PoE) on South Sudan, vide Ref. S/AC.57/2024/PE/OC.34 dated 14th October, 2024 and S/AC.57/2024/PE/OC.38 dated 1st November, 2024. Broadly, the two letters requested for information in relation to the following issues:

- Presence of armed foreign troops in Western Bahr el Ghazal State in South Sudan in July and August, including members of the UPDF.
- Involvement of the UPDF forces in Western Bahr el Ghazal in several joint security operations with South Sudan People's Defence Forces (SSPDF) and National Security Service (NSS).
- Incursions of the UPDF forces in July and August, 2024 in Central Equatorial State and Eastern Equatorial State, which in some cases resulted into death, detention and/or harassment of South Sudanese civilians and security forces.
- Flights from Uganda towards Wau, Western Bahr el Ghazel, recorded to have been carried out by a Lockheed L-100 Hercules cargo plane, registered 5X-HBR, and on occasion as EK-RSX.
- The role of Bar Aviation, a Uganda-registered company, in transporting the UPDF to South Sudan.
- A meeting in Uganda of the Chief of Defence Forces of the UPDF and SSPDF on 28th September, yet the SSPDF CDF is subject to a travel ban, since July 2015.

This response is an addendum to the preliminary response provided to the PoE, vide Reference UN-NY/TECH/38 dated 7th November, 2024

## 2.0 BACKGROUND

Some of the major principles of Uganda's foreign policy include peaceful co-existence and respect for international law and treaty obligations. In this regard, the Government of Uganda values, and attaches great importance to a harmonious existence with all its neighbors. The Government also values

and respects the importance the promotion of regional and international peace and security. It is in Uganda's national interest to work for peace.

In this regard, the Government of Uganda continues to cooperate closely with all its neighbors, including the Republic of South Sudan towards promoting and sustaining peace. Indeed, peace in South Sudan is not only good for the country, it is equally good for Uganda, especially as it facilitates trade and movement of people, good and services.

Uganda is also an active member of the region and the international community working towards the restoration and maintenance of peace and security in South Sudan. As Guarantors to the 2018 Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS), the Government of Uganda is closely monitoring its implementation and supports the democratic aspirations of the peace partners and the people of South Sudan. Uganda is also actively involved in the activities of:

i) The Joint Monitoring and Evaluation Commission (R-JMEC) which is responsible for monitoring and overseeing the implementation of the Revitalized Peace Agreement and the mandate and tasks of the Revitalized Transitional Government of National Unity (RTGoNU), including the adherence of the Parties to the agreed timelines and implementation schedule; and

ii) The Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring and Verification Mechanism (CTSAMVM), responsible for monitoring and verifying the implementation of the Permanent Ceasefire and Transitional Security Arrangements (PCTSA), as laid out in Chapter II of the Agreement.

At a bilateral level, Uganda and South Sudan, in the spirit of good neighborliness, and as members of the East African Community, continue to look for a solution to the occasional insecurity issues arising from delayed border reaffirmation and demarcation. Severally, there have been skirmishes between the people of Uganda and South Sudan in these border areas, especially around the Ugandan districts of Yumbe and Moyo. Sometimes, regrettably, the two armies have been involved, and or called upon to address these skirmishes.

In addition to the efforts above, Uganda and South Sudan have historically collaborated and indeed worked together to address the menacing challenges arising from Joseph Kony's Lord's Resistance Army (LRA), based in the Central African Republic. Indeed, following the designation of the LRA as a terrorist organization by the African Union Peace and Security Council,

Uganda worked jointly with the affected regional neighbors, including South Sudan, through the African Union Regional Task Force on the LRA. While the LRA threat to Uganda and the region has lessened over the years, it still remains an issue of concern for the region, especially Central African Republic and the territories of the countries bordering Central African Republic.

The responses by the Government of Uganda below, therefore, should be read and appreciated in line with this background.

## 3.0 RESPONSES TO THE REQUESTS

### 3.1 UPDF Presence in South Sudan

The Government of Uganda has taken note of the reminder by the PoE regarding the provisions of paragraph 4 of resolution 2428 (2018), wherein, Member States are required to "take the necessary measures to prevent the direct or indirect supply, sale or transfer to the territory of South Sudan from or through their territories or by their nationals, ...arms and related material of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned; and technical assistance, training, financial or other assistance, related to military activities or the provision, maintenance or use of any arms and related material....".

Following the inquiry from the PoE, the Government of Uganda has also taken cognizance of the exemptions related to the arms embargo on South Sudan, in relation to "arms and related material, as well as technical training and assistance, to or in support of the African Union Regional Task Force intended solely for regional operations to counter the Lord's Resistance Army, as notified in advance to the Committee". The Government has also particularly noted the need to notify the Committee for any such operations.

While the operation against the LRA was not under the auspices of the AU Regional Task Force, this exemption recognizes the menacing danger the LRA continues to pose in the region. The Government also recognizes the importance of restricting the distribution and sharing of information for such intelligence-led operations, and commits to undertake appropriate consultations with the Committee going forward.

With regard to allegations of incursion into South Sudan by the UPDF, leading to death, detention, and/or harassment of South Sudanese civilians and security forces, the Government of Uganda wishes to state the following:

i) The UPDF has no policy of interfering in the internal affairs of other countries. Any incursions that may have been recorded was in line with the border demarcation issues outlined in the background above.

ii) The UPDF is renown in the region, and indeed globally, as one of the most professional and disciplined armies, and has consistently endeavored to protect people's rights, in accordance with the provisions of humanitarian law. The reported death, detention and/or harassment of South Sudanese civilians, therefore, is beyond the methods of work of the UPDF as an institution. The Government would appreciate receipt of the photographs and videos the PoE is reported to have to enable further investigations and appropriate action.

### 3.2 Bar Aviation

The preliminary response provided by the Mission, as referenced in the introduction above, is adequate.

### 3.3 Meeting between the Uganda and South Sudan Chiefs of Defence Forces

The Government of Uganda takes note of the information that has been provided that Gen. Santiago Deng Wol, the Chief of Defence Forces (CDF) of the South Sudan People's Defence Forces, is a travel-ban sanctioned individual.

The Government also notes that the sanctions regime on travel bans provides for exemptions, including, "where the Committee determines, on a case-by-case basis, that an exemption would further the objectives of peace and national reconciliation in South Sudan and stability in the region".

It must, however, be registered that the sanctioning of the Chief of Defence Forces of South Sudan is not a fact that has been known to, or specifically brought to the attention of, the Government of Uganda. Had the decision to place the CDF of that country under a travel ban been preceded by consultations with the key regional stakeholders, i.e., those directly affected by the consequences of such decisions, the Government of Uganda would have opposed it, aware that such a restriction hampers regional peace efforts and, hence contributes to the perpetuation of conflict in that country and, potentially in the region.

The Government of Uganda, thus, calls for a more transparent, consultative and practical sanctioning process, as well as effective protocols for the continuous updating, reviewing and disseminating to UN member State governments of decisions taken by UN sanctioning bodies or mechanisms.

Accordingly, while the Government of Uganda regrets the omission to consult with and/or inform the Committee in advance of Gen, Deng Wol the Chief of Defence Forces of South Sudan's visit to Uganda, it underscores the need for the Sanctions regime to be cognizant of the need to further the objective of peace and stability in the region, which is dependent on continuous and effective engagement with the key players.

Consequently, Uganda and South Sudan inevitably maintain a security cooperative and consultative mechanism, aimed at addressing pressing joint security concerns and interests. The Chiefs of Defence Forces, as the leaders and commanders of the two armies, regularly consult as appropriate. This time, it was vital and critical, for national security reasons, to have face-to-face interactions, solely for the purpose of addressing security issues between the two countries, whose possibility was, indeed, envisaged by the spirit of the sanctions exemption highlighted above. In Uganda's and the region's present circumstances, and if regional peace and security is to be cultivated and maintained for the benefit of the people of Uganda and of the region, there is no way Uganda can avoid working with the CDF of South Sudan – if we are fortunate that they agree and are willing to work with us.

## 4.0 CONCLUSION

The Government of the Republic of Uganda reaffirms its readiness to enhance its cooperation with the PoE and Sanctions Committee on South Sudan towards the promotion of international peace and security in the country.

***MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS***
***REPUBLIC OF UGANDA,***
***NOVEMBER, 2024***

## Annex 17: Statement concerning the formation of the United People's Alliance (UPA), 9 January 2025

UNITED PEOPLE'S ALLIANCE (UPA)

UPA/001/25/1 9th January 2025

**DECLARATION**

We, the undersigned leaders of the South Sudan Opposition Movement Alliance (SSOMA), comprising the Real – Sudan People's Liberation Movement (R-SPLM), South Sudan United Front/Army (SSUF/A); South Sudan United National Alliance (SSUNA), comprising the South Sudan People's Movement/Army (SSPM/A), National People's Movement (NPM), Upper Nile People Liberation Front (UNPLF); and National Salvation Front - Revolutionary Command Council (NAS-RCC) have decided to consolidate our unity.

We, the Opposition Parties currently engaged in the sustained negotiations in search for peace with the government of the Republic of South Sudan in the Tumaini Initiative under the auspices and mediation of the government of the Republic of Kenya, do hereby announce the formation of the United People's Alliance (UPA) on this historic 9th day of January 2025 in commemoration of the signing of the Comprehensive Peace Agreement (CPA) on 9th of January 2005, and the exercise of self-determination by the people of South Sudan to finally achieve Independence on 9th of July 2011.

The UPA calls on all the people of South Sudan, other Opposition Parties and Stakeholders to unite and intensify the struggle to achieve peace and good governance using all means possible to end the immense suffering of our people and the relentless political instability induced by the current regime in Juba. Our motherland is in danger of disintegration; it is collapsing into chaos and disorder as a direct result of leadership failure. The country is afflicted with multiple crises, where our people are dying of hunger and diseases without the failed regime moving a finger or uttering a word. Our people are yearning for peace while the corrupt regime in Juba keeps obstructing peace and holding onto power illegitimately through several senseless extensions.

Finally, our lofty goal is a united, peaceful, just, and prosperous new South Sudan for all its citizens irrespective of clan, tribe, region, religion, or gender. We, therefore, aspire to build a homeland in which all South Sudanese shall live in peace and harmony and to which they all belong and pledge undivided allegiance.

SBR

**Signed:**

**South Sudan Opposition Movements Alliance (SSOMA)**

**General Pa'gan Amum Okiech**
Leader of Real SPLM

**General Paul Malong Awan**
Chairman & C-in-C, South Sudan United Front/Army (SSUF/A)

**South Sudan United National Alliance (SSUNA)**

9/1/2025

**Lt. General Stephen Buay Rolnyang**
Chairman, SSUNA and C-in-C

**National Salvation Front – Revolution Command Council (NAS-RCC)**

**Lt. General Mario Loku Thomas Jada**
Chairman and C-in-C NAS-RCC

## Annex 18: United People's Alliance Interim National Leadership Committee, 13 January 2025

**OFFICE OF THE CHAIRPERSON**

UPA/002/25/1 13th January 2025

**INTERIM NATIONAL LEADERSHIP COMMITTEE (INLC)**

Pursuant to the Resolutions of the 2nd meeting of the Leadership of the founding constituent organizations of United People's Alliance (UPA), the members of UPA Interim National Leadership Committee (INLC) are as follows:

| | | |
|---|---|---|
| 1. | Gen. Pa'gan Amum Okiech | Chairperson |
| 2. | Gen. Paul Malong Awan | 1st Deputy Chairperson |
| 3. | Gen. Mario Loku Thomas | 2nd Deputy Chairperson |
| 4. | Gen. Stephen Buay Rolnyang | Chief of General Staff of Unified Forces |
| 5. | Hon. Lual Dau Marach | Secretary-General |
| 6. | Dr. Matur Gorjok Gak | Member |
| 7. | Gen. Henry Oyai Nyago | Member |

Issued under my hand this 13th day of January 2025

**Gen. Pa'gan Amum Okiech**
Chairperson & Commander-in-Chief (C-in-C)
UPA Unified Forces

## Annex 19: Announcement of promotion and appointment of Stephen Buay Rolnyang, 19 January 2025

**UNITED PEOPLE'S ALLIANCE (UPA)**

**OFFICE OF THE CHAIRPERSON**

**UPA/006/25/1** **19th January 2025**

**Re- Promotion of the UPA Chief of General Staff to the rank of General**

Pursuant to the resolution of the UPA interim National Leadership Committee (INLC) and General Command Council (GCC), Lt. General Stephen Buay Rolnyang, the Chief of General Staff of the UPA Unified Forces is hereby promoted to the rank of General with effect from 19/1/2025.

***Signed under my hand this 19th day of January 2025***

**Gen. Pa'gan Amum Okiech**
Chairperson, UPA &
Commander-in-chief, Unified Forces

## Annex 20: Establishment of UPA military Fronts, 19 January 2025

**UNITED PEOPLE'S ALLIANCE (UPA)**

**OFFICE OF THE CHAIRPERSON**

**UPA/005/25/1** **19th January 2025**

**Re-Establishment of the UPA Military Fronts**

Pursuant to the resolution of the UPA General Command Council (GCC), the following UPA Fronts are established effective from 20/1/2025 as hereunder:

1. **1st Front:** The UPA first Front shall cover the areas of Central, Eastern and Western Equatoria states with the following zonal commands of the unified forces under the first Front:
   1.1. **Zone-1**: Central Equatoria state.
   1.2. **Zone-2**: Eastern Equatoria State.
   1.3. **Zone-3**: Western Equatoria State.

2. **2nd Front:** The UPA second Front shall cover the areas of Jonglei, Upper Nile and Unity states with the following zonal command of the unified forces under the second Front:
   2.1. **Zone-4**: Jonglei State
   2.2. **Zone-5**: Upper Nile State.
   2.3. **Zone-6**: Unity State.

3. **3rd Front:** The UPA third Front shall cover the areas of Northern Bhar El Ghazal, Warrap, Western Bhar El Ghazal and Lakes states with the following zonal commands of the unified forces under the third Front:
   3.1. **Zone-7**: Northern Bhar El Ghazal State.
   3.2. **Zone-8**: Warrap State.
   3.3. **Zone-9**: Western Bhar El Ghazal State.
   3.4. **Zone-10**: Lakes State.

***Signed under my hand this 19th day of January 2025***

**Gen. Pa'gan Amum Okiech**
Chairperson, UPA & Commander-in-chief, Unified Forces

## Annex 21: Communique of 8 February 2025 concerning the Tumaini Initiative

*Tumaini Initiative*

**COMMUNIQUE OF 8 FEBRUARY 2025**
**BY THE HIGH-LEVEL MEDIATION FOR SOUTH SUDAN**
**(TUMAINI INITIATIVE)**

The High-Level Mediation for South Sudan (Tumaini Initiative) issues the following brief on the status of the process:

1. Since May 2024, the Tumaini Initiative has been convened in Nairobi, Kenya, at the request of H.E President Salva Kiir Mayardit of the Republic of South Sudan to H.E President William Samoei Ruto of the Republic of Kenya, in order to reach out to the hold-out groups and other opposition members non-signatory to the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan (R-ARCSS), in order to achieve an inclusive and sustainable peace and democratic transformation.

2. The mediation has been ongoing for ten months and has been co-chaired by IGAD and the Community of Sant'Egidio, who previously held this brief.

3. During the process, several bilateral consultative missions have been undertaken by the mediation to Juba, South Sudan and Rome, Italy for consultations with hold-out groups, the South Sudanese Presidency, and other stakeholders.

4. Pertinent to this negotiation are the R-ARCSS, the Declaration of Commitment signed by the Parties and Stakeholders on 16th May 2024, and the Tumaini Protocols.

5. The eight Tumaini Protocols were developed through a process of sustained negotiations and had been agreed by the Parties and Stakeholders to include:

   a. Trust and Confidence Building,
   b. Permanent Ceasefire, Security Arrangements and Reforms,
   c. Humanitarian Access and Support,
   d. Communal Conflicts, Armed Civilians, and Land Disputes,
   e. Economic Recovery, Resources, and Financial Management Reforms,
   f. Justice Sector Reform, Transitional Justice and Accountability,
   g. Permanent Constitution Making Process, and
   h. Guarantors;

   Only the Protocol on Responsibility Sharing was outstanding.

6. Following this agreement, the RTGONU Delegation retreated to Juba for consultations in August 2024, during which time the R-ARCSS was extended for another two-year period.

7. H.E President William Samoei Ruto and H.E President Salva Kiir Mayardit met in Juba on 6th November 2024 and issued a Joint Communique in which they guided that the protocols should be concluded and that responsibility sharing should be negotiated, which was to have been finalized within two weeks.

8. When the RTGONU Delegation returned to Nairobi, it was with a substantially different composition and therefore negotiations restarted afresh.

9. Finally, an agenda was adopted in January 2025 to include:

   a. the Negotiating Parties,
   b. the Root Causes of the Conflict in South Sudan,
   c. the Relationship between R-ARCSS and the Tumaini Protocols, and
   d. Responsibility Sharing.

10. The root causes of the conflict were extensively deliberated through a joint technical committee, summarizing them as:

    a. Political, Governance and Leadership Crisis,
    b. Power Struggle,
    c. Structural and Institutional Weaknesses,
    d. Economic Crisis and Resource Mismanagement,
    e. Insecurity and Militarization of Society,
    f. Lack of Social Cohesion and Historical Factors, and
    g. External and Geopolitical Influences.

11. It has been acknowledged throughout the negotiations that the implementation of R-ARCSS is ongoing but faces challenges.

12. Given the acute human insecurity and humanitarian crisis in South Sudan, the Mediation believes that actions must be taken for there to be effective mechanisms of implementation.

13. The Mediation is of the view that there are three priority areas of critical importance necessary to ending the perpetual transition in South Sudan, and to ushering in a new dispensation.

14. These priority areas are:

    a. the unification of forces and security sector reforms,
    b. the permanent constitution making process, and
    c. the holding of free, fair, credible and transparent elections.

15. The RTGONU Delegation now requests to adjourn the mediation.

The Mediation appreciates the continued leadership and support of the Government of Kenya, IGAD, and the Community of Sant'Egidio on behalf of the people of South Sudan.

Lt. Gen. Lazaro Sumbeiywo (Rtd)
**CHIEF MEDIATOR**
**NAIROBI**

## Annex 22: UPA statement on “root causes” of conflict in South Sudan, 8 February 2025

February 8, 2025

The root causes of the conflict in South Sudan can be summarized into two: 1) *Strategic Leadership Failure* and, 2) *Power Struggle*. These two main root causes were expanded to 17 root causes by a joint technical committee composed of UPA members, the Government of delegation of South Sudan, and the Stakeholders. Below is an expansion of the original two root causes.

**1) LEADERSHIP FAILURE**

a. Political stalemate
b. Lack of constitutionalism and violations of the constitution and agreements:
c. Ethnicization and militarization of politics
d. Politicization of ethnicity and the military
e. Obstruction of democratic practices
f. Abuse of power and injustices
g. National government interference in state and local government affairs
h. Lack of patriotism
i. Perpetual transitions
j. Lack of political will
k. Unaddressed historical grievances
l. Kleptocracy
m. Liberation entitlement
n. Lack of trust among the political leaders and military commanders
o. Public apathy
p. Discrimination in society and inequitable representation in government

**2) POWER STRUGGLE**

**3) STRUCTURAL AND INSTITUTIONAL WEAKNESSES**

a) Fragile state
b) Weak institutions

**4) ECONOMIC CRISIS AND RESOURCE MISMANAGEMENT**

a. Persistent poverty
b. Land grievances
c. Pastoral-farmers conflicts
d. Environmental Degradation
e. Institutionalized corruption

**5) INSECURITY AND MILITARIZATION**

a. Insecurity
b. Lack of professional national army and organized forces
c. Impunity and lack of accountability in the security sector

**6) LACK OF SOCIAL COHESION AND HISTORICAL FACTORS**

a. Trauma Legacy of colonialism
a. Marginalization of women in public life
b. Marginalization of Youth in Public Life
c. Abduction of women and children.
d. Illiteracy and inadequate civic education
e. Communal Border disputes
f. Ethnic polarization
g. Culture of violence

**7) EXTERNAL AND GEO-POLITICAL INFLUENCES**

a. Vested regional and international interests
b. Smuggling of natural resources
c. Misguided Foreign Policy

## Annex 23: Rifles originating in Sudan retrieved in 2024/2025

Probable UTAS 512 rifle

HUSAN Arms MKA 556 rifle

Molot Vepr 1V-E tactical rifle

HUSAN Arms MKA rifle

BRG 55 rifle

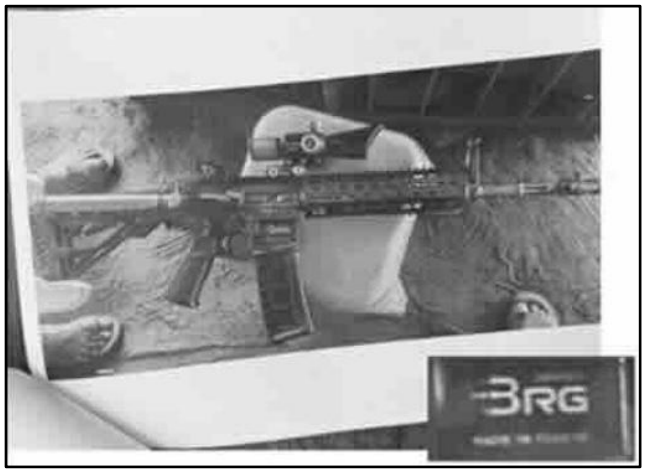


Probable UTAS 512 rifle

Rifle seized by the South Sudanese security services in Northern Bahr el Ghazal State in 2025

Source: South Sudanese security officials

RSF solider holding a BRG 55 rifle with an identical scope, 2024.

Source: Photograph courtesy of Amnesty International

System Defence R56 rifle in SAF hands

Excerpt from a video published on 19 February 2025

Source: https://x.com/war_noir/status/1892188961080279208

Note: The rifle probably came through legal dealers in Khartoum, Sudan. 56 rifles were exported directly from

BRG 55 5.56x45 mm assault rifle

Source: https://brgdefence.com/en/products/brg55-infantry-rifle/

BRG 55 assault rifle carried by RSF troops in Darfur, 2024

Source: Amnesty International, New weapons fuelling the Sudan conflict, 25 July 2024

# Annex 24: Mi-24 helicopters stationed at Juba and Malakal airports

**Mi-24 station at Juba International Airport**

19 October 2024 – Two helicopters

17 January 2025

6 November 2024

31 January 2025

13 November 2024

7 February 2025

Source: Planet Labs Inc. Panel analysis.

**Malakal airport**

17 February 2025

23 February 2025

Source: Planet Labs Inc. Panel analysis.
Mi-24 presence on the ground corroborated by local observers.

## Annex 25: Mi-24 attack helicopter on a road in Bor on 20 October 2024

Source: Pictures circulated on social media in South Sudan and obtained from confidential sources.

## Annex 26: Two Mi-24 attack helicopters at Malakal airport on 24 February 2025

Confidential source

## Annex 27: 14.5mm caliber gun fired during an SSPDF Tiger Division exercise

Screenshot of a video published on 31 December 2024, available from: https://www.youtube.com/watch?v=uY39SwCncHE

## Annex 28: Excerpt from an RNP news release on 11 October 2024 about the joint training of Rwandan and South Sudanese police officers

October 11, 2024

### Rwanda, South Sudan complete joint Police training

Some 222 Police officers from Rwanda National Police (RNP) and South Sudan National Police Service (SSNPS), on Friday, October 11, completed joint training in Aviation Security and Public Order Management.

The trainees for the two-month courses include 102 from Rwanda and 120 from South Sudan.

At least 99 Police officers, including 60 from South Sudan and 39 from Rwanda, completed Aviation Security course conducted at the Counter Terrorism Training Centre (CTTC) Mayange in Bugesera District.

Other 123 officers--63 from Rwanda and 60 from South Sudan--were trained in Public Order Management at the Police Training School (PTS) Gishari in Rwamagana District.

The Inspector General of Police (IGP) CG Felix Namuhoranye, while speaking at the closing of the courses at the Police Training School, thanked the leadership of South Sudan National Police Service for the trust in the RNP to partner in capacity building.

"These joint training is a testament to our mutual dedication to strengthening public safety and security," IGP Namuhoranye said.

Source: https://police.gov.rw/media/news-detail/news/rwanda-south-sudan-complete-joint-police-training0/#:~:text=Rwanda%20National%20Police&text=The%20trainees%20for%20the%20two,CTTC

## Annex 29: Photographs of a joint training of Rwandan and South Sudanese police officers in Rwanda between August and October 2024

Source: https://police.gov.rw/media/news-detail/news/rwanda-south-sudan-complete-joint-police-training0/#:~:text=Rwanda%20National%20Police&text=The%20trainees%20for%20the%20two,CTTC

## Annex 30: Explosion at Malual-Chaat barracks on 12 February 2025

**Malual-Chaat barracks on fire on the night of 12 February 2025**

**122 mm rocket shells photographed by residents of the Suk Zero neighborhood on 12 and 13 February 2025**

Source: Photographs widely circulated on social media. See also Bor TV, 12 February 2025: https://www.facebook.com/amtvccogeeofficial.

## Annex 31: Logging in Morobo County and elsewhere in Central Equatoria State

Reproduced with permission from confidential sources

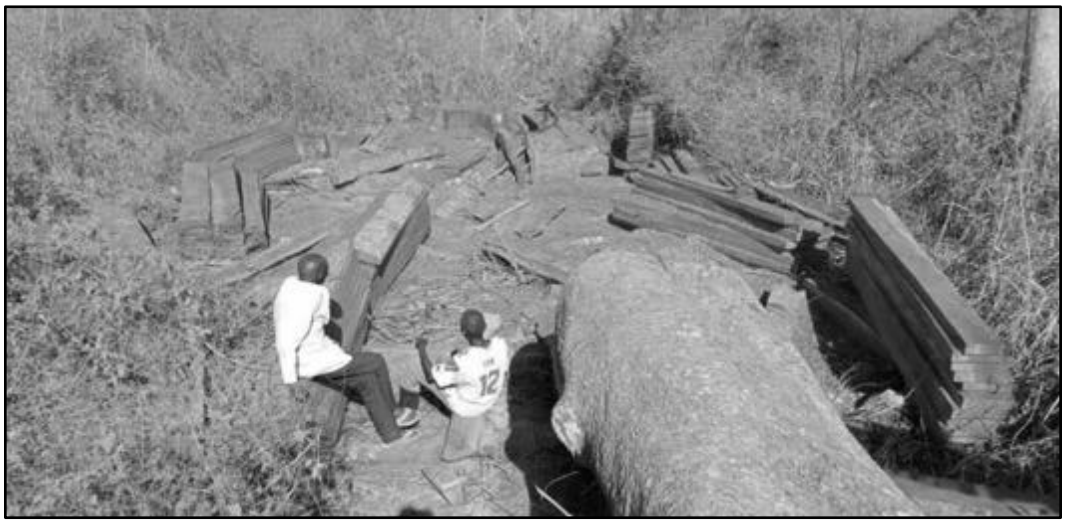

## Annex 32: Memorandum of Understanding, Department of Forestry and logging company, 11 December 2023

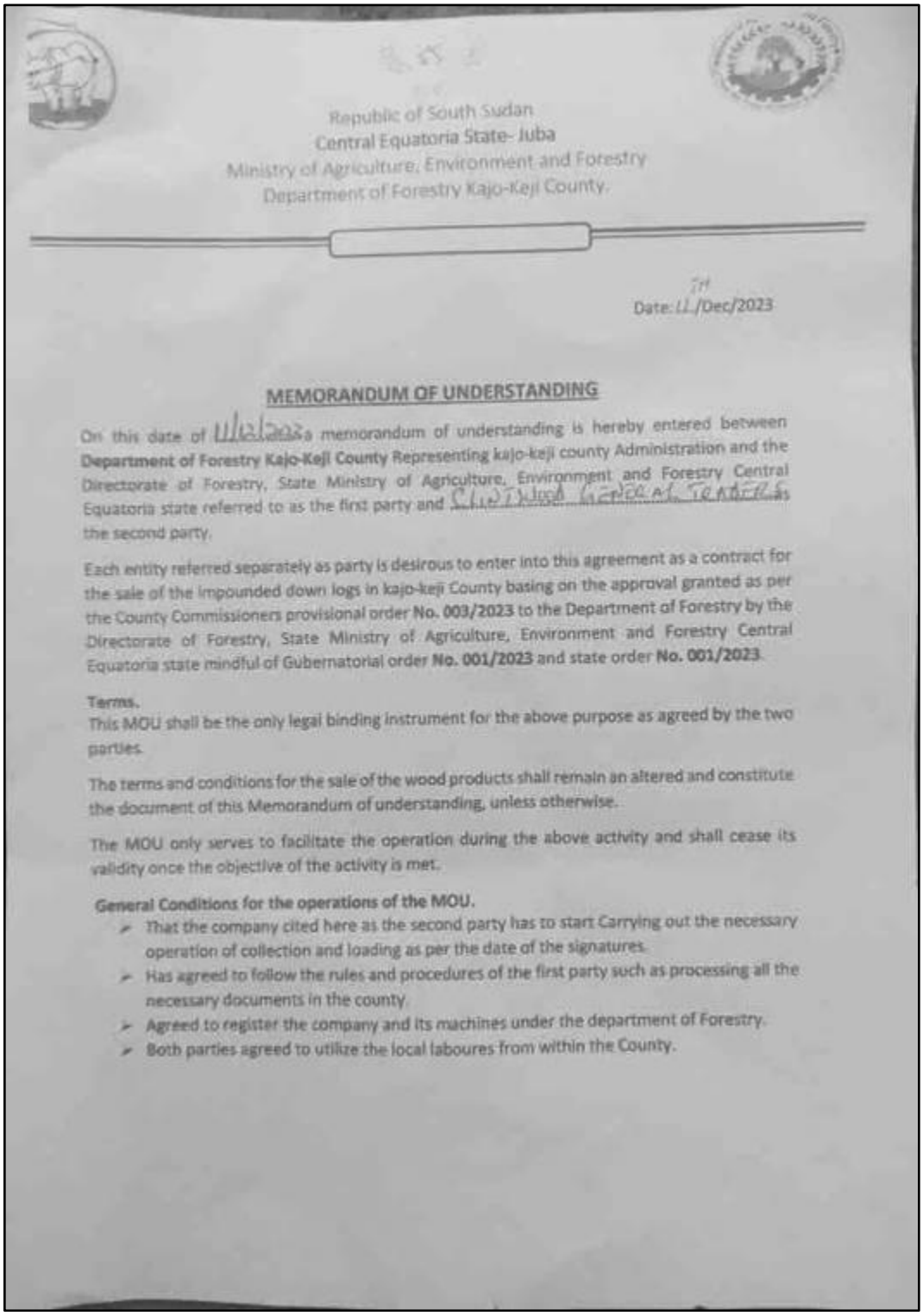

Republic of South Sudan
Central Equatoria State- Juba
Ministry of Agriculture, Environment and Forestry
Department of Forestry Kajo-Keji County.

Date: 11/Dec/2023

**MEMORANDUM OF UNDERSTANDING**

On this date of 11/12/2023 a memorandum of understanding is hereby entered between **Department of Forestry Kajo-Keji County** Representing kajo-keji county Administration and the Directorate of Forestry, State Ministry of Agriculture, Environment and Forestry Central Equatoria state referred to as the first party and [illegible] as the second party.

Each entity referred separately as party is desirous to enter into this agreement as a contract for the sale of the impounded down logs in kajo-keji County basing on the approval granted as per the County Commissioners provisional order **No. 003/2023** to the Department of Forestry by the Directorate of Forestry, State Ministry of Agriculture, Environment and Forestry Central Equatoria state mindful of Gubernatorial order **No. 001/2023** and state order **No. 001/2023**.

**Terms.**
This MOU shall be the only legal binding instrument for the above purpose as agreed by the two parties.

The terms and conditions for the sale of the wood products shall remain an altered and constitute the document of this Memorandum of understanding, unless otherwise.

The MOU only serves to facilitate the operation during the above activity and shall cease its validity once the objective of the activity is met.

**General Conditions for the operations of the MOU.**

- That the company cited here as the second party has to start Carrying out the necessary operation of collection and loading as per the date of the signatures.
- Has agreed to follow the rules and procedures of the first party such as processing all the necessary documents in the county.
- Agreed to register the company and its machines under the department of Forestry.
- Both parties agreed to utilize the local laboures from within the County.

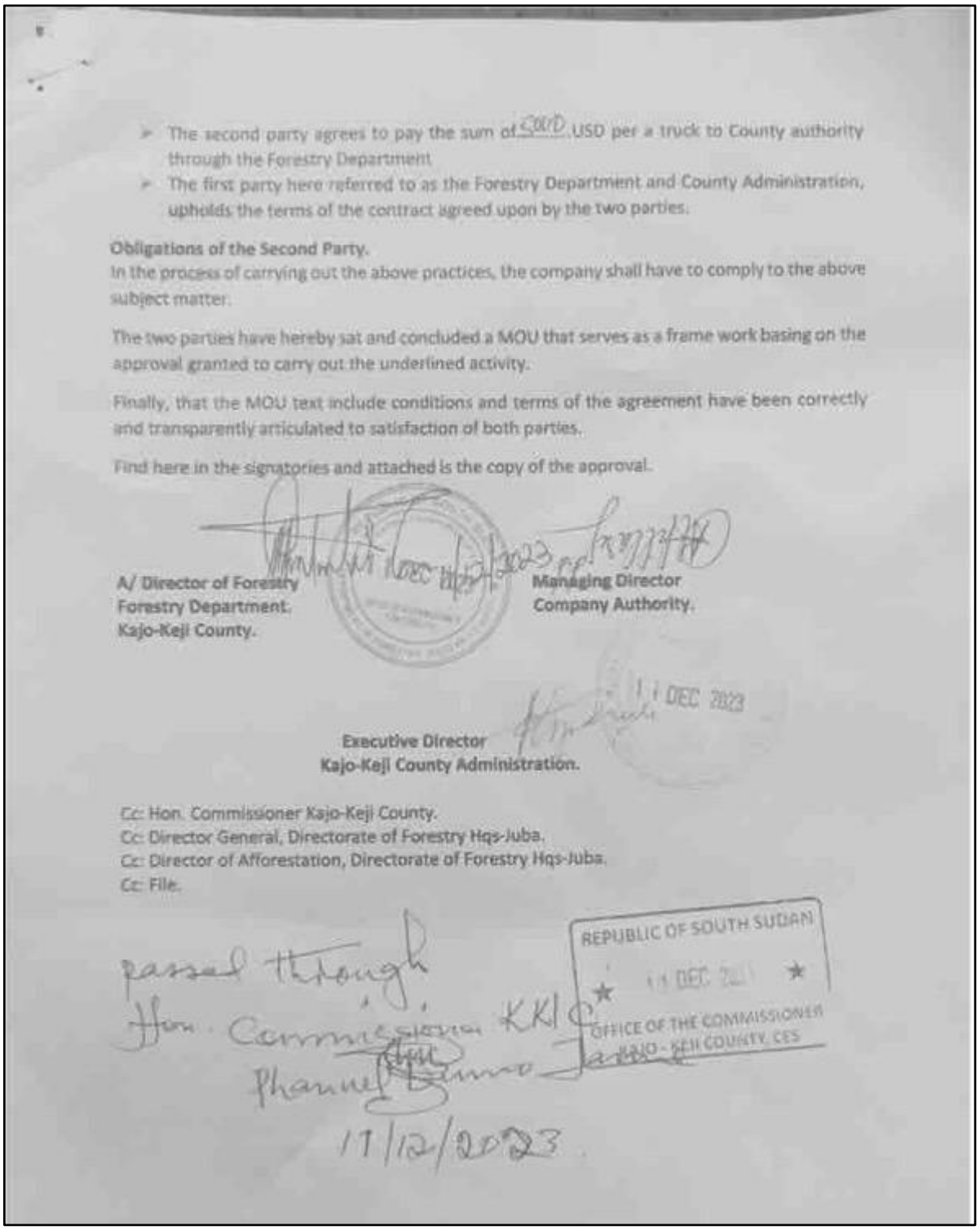

- The second party agrees to pay the sum of 5000 USD per a truck to County authority through the Forestry Department
- The first party here referred to as the Forestry Department and County Administration, upholds the terms of the contract agreed upon by the two parties.

**Obligations of the Second Party.**
In the process of carrying out the above practices, the company shall have to comply to the above subject matter.

The two parties have hereby sat and concluded a MOU that serves as a frame work basing on the approval granted to carry out the underlined activity.

Finally, that the MOU text include conditions and terms of the agreement have been correctly and transparently articulated to satisfaction of both parties.

Find here in the signatories and attached is the copy of the approval.

**A/ Director of Forestry**
**Forestry Department.**
**Kajo-Keji County.**

**Managing Director**
**Company Authority.**

11 DEC 2023

**Executive Director**
**Kajo-Keji County Administration.**

Cc: Hon. Commissioner Kajo-Keji County.
Cc: Director General, Directorate of Forestry Hqs-Juba.
Cc: Director of Afforestation, Directorate of Forestry Hqs-Juba.
Cc: File.

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
11 DEC 2023
OFFICE OF THE COMMISSIONER
KAJO - KEJI COUNTY, CES

passed through
Hon. Commissioner KKC
Phanuel Lomo
11/12/2023

## Annex 33: Ministerial Order No 1/2025 prohibiting logging, 20 January 2025

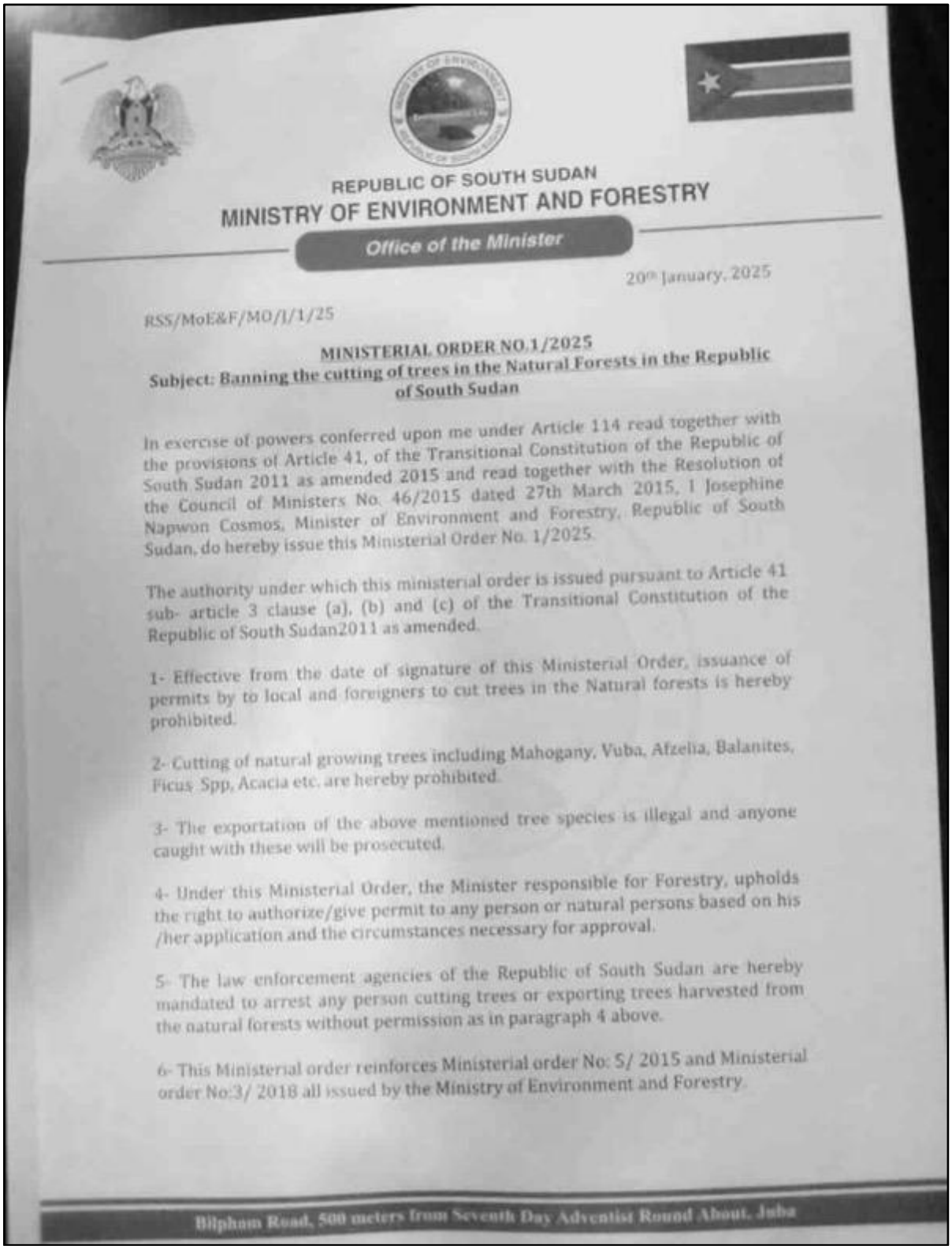

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
MINISTRY OF ENVIRONMENT AND FORESTRY
Office of the Minister

20th January, 2025

RSS/MoE&F/MO/1/1/25

**MINISTERIAL ORDER NO.1/2025**

**Subject: Banning the cutting of trees in the Natural Forests in the Republic of South Sudan**

In exercise of powers conferred upon me under Article 114 read together with the provisions of Article 41, of the Transitional Constitution of the Republic of South Sudan 2011 as amended 2015 and read together with the Resolution of the Council of Ministers No. 46/2015 dated 27th March 2015, I Josephine Napwon Cosmos, Minister of Environment and Forestry, Republic of South Sudan, do hereby issue this Ministerial Order No. 1/2025.

The authority under which this ministerial order is issued pursuant to Article 41 sub- article 3 clause (a), (b) and (c) of the Transitional Constitution of the Republic of South Sudan2011 as amended.

1- Effective from the date of signature of this Ministerial Order, issuance of permits by to local and foreigners to cut trees in the Natural forests is hereby prohibited.

2- Cutting of natural growing trees including Mahogany, Vuba, Afzelia, Balanites, Ficus Spp, Acacia etc. are hereby prohibited.

3- The exportation of the above mentioned tree species is illegal and anyone caught with these will be prosecuted.

4- Under this Ministerial Order, the Minister responsible for Forestry, upholds the right to authorize/give permit to any person or natural persons based on his /her application and the circumstances necessary for approval.

5- The law enforcement agencies of the Republic of South Sudan are hereby mandated to arrest any person cutting trees or exporting trees harvested from the natural forests without permission as in paragraph 4 above.

6- This Ministerial order reinforces Ministerial order No: 5/ 2015 and Ministerial order No:3/ 2018 all issued by the Ministry of Environment and Forestry.

Bilpham Road, 500 meters from Seventh Day Adventist Round About, Juba

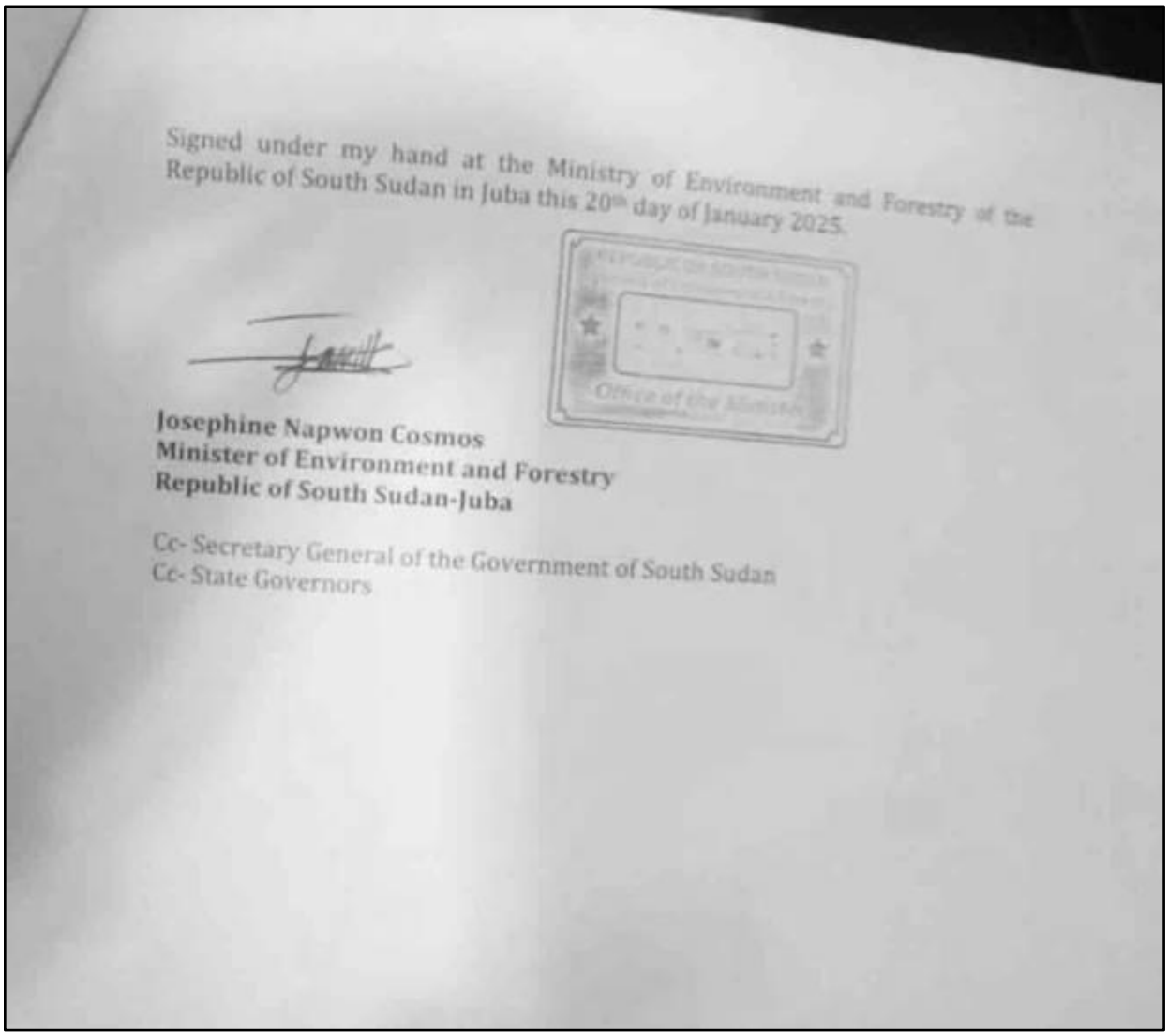

Signed under my hand at the Ministry of Environment and Forestry of the Republic of South Sudan in Juba this 20th day of January 2025.

**Josephine Napwon Cosmos**
**Minister of Environment and Forestry**
**Republic of South Sudan-Juba**

Cc- Secretary General of the Government of South Sudan
Cc- State Governors

## Annex 34: Morobo County order banning illegal logging, 13 June 2024

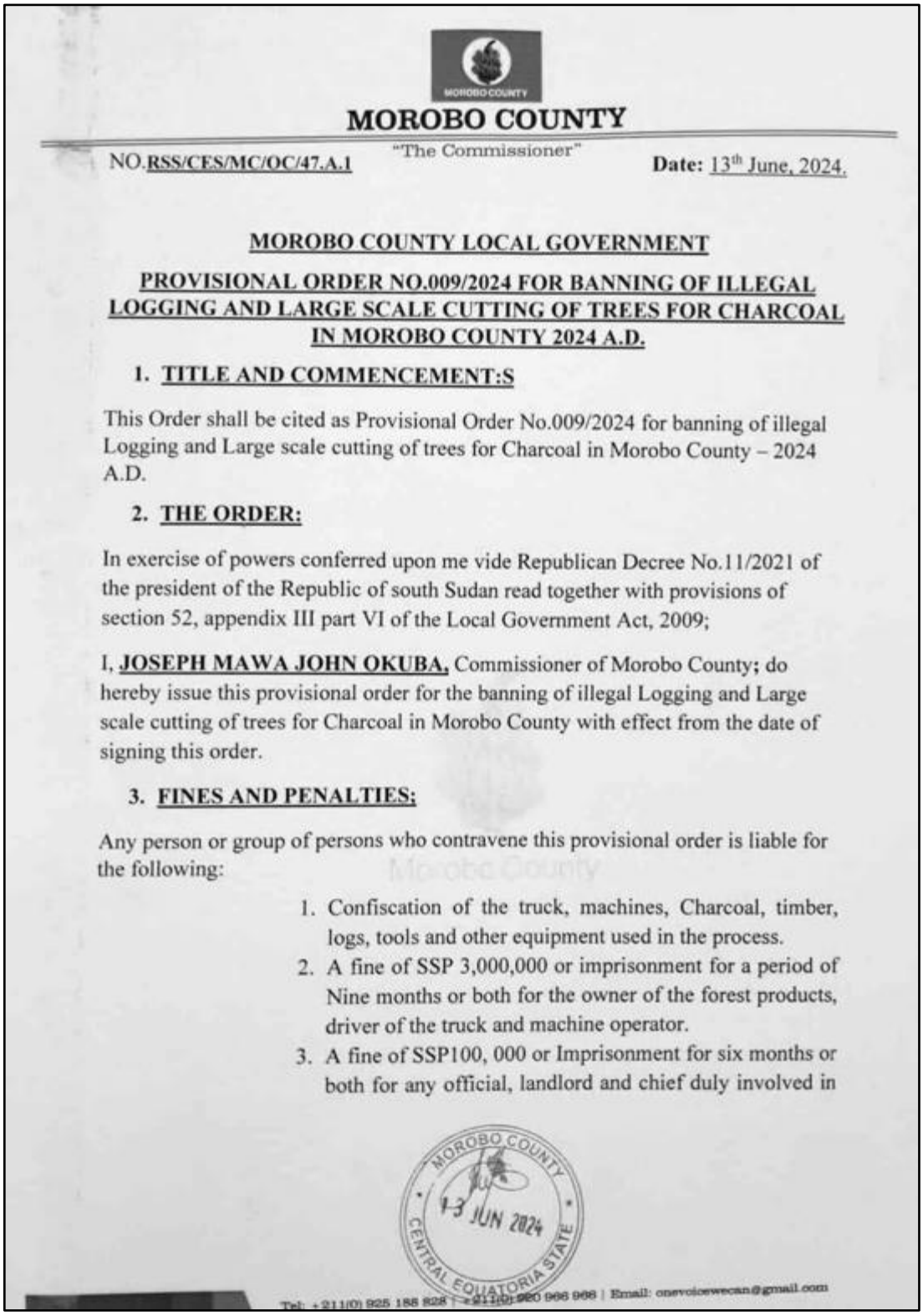

MOROBO COUNTY

NO.RSS/CES/MC/OC/47.A.1 "The Commissioner" **Date:** 13th June, 2024.

**MOROBO COUNTY LOCAL GOVERNMENT**

**PROVISIONAL ORDER NO.009/2024 FOR BANNING OF ILLEGAL LOGGING AND LARGE SCALE CUTTING OF TREES FOR CHARCOAL IN MOROBO COUNTY 2024 A.D.**

**1. TITLE AND COMMENCEMENT:S**

This Order shall be cited as Provisional Order No.009/2024 for banning of illegal Logging and Large scale cutting of trees for Charcoal in Morobo County – 2024 A.D.

**2. THE ORDER:**

In exercise of powers conferred upon me vide Republican Decree No.11/2021 of the president of the Republic of south Sudan read together with provisions of section 52, appendix III part VI of the Local Government Act, 2009;

I, **JOSEPH MAWA JOHN OKUBA,** Commissioner of Morobo County; do hereby issue this provisional order for the banning of illegal Logging and Large scale cutting of trees for Charcoal in Morobo County with effect from the date of signing this order.

**3. FINES AND PENALTIES;**

Any person or group of persons who contravene this provisional order is liable for the following:

1. Confiscation of the truck, machines, Charcoal, timber, logs, tools and other equipment used in the process.
2. A fine of SSP 3,000,000 or imprisonment for a period of Nine months or both for the owner of the forest products, driver of the truck and machine operator.
3. A fine of SSP100, 000 or Imprisonment for six months or both for any official, landlord and chief duly involved in

MOROBO COUNTY CENTRAL EQUATORIA STATE 13 JUN 2024

Tel: +211(0) 925 188 828 | +211(0) 920 996 998 | Email: onevoicewecan@gmail.com

issuance of any illegal letter of approval without the consent of the County authority.

**4. IMPLEMENTATION OF THE ORDER:**

The County Executive Director, Payam Directors, Chiefs, security agencies and citizens of Morobo County are directed to implement this order.

Issued under my hand by the seal of Morobo County Local Government this Thursday the thirteenth date of the Month of June in the year of the lord Two Thousand and Twenty Four, A.D.

Signed,

MOROBO COUNTY
13 JUN 2024
CENTRAL EQUATORIA STATE

13/6/2024

**HON. JOSEPH MAWA JOHN OKUBA**

**COMMISSIONER, MOROBO COUNTY.**

Place: RSS/CES/MC/MOROBO

Date: 13/06/2024

# Annex 35: Charcoal production in Morobo County, Central Equatoria State

Images reproduced with permission from confidential source in Morobo County, Central Equatoria State

**Charcoal production:**

**Charcoal loading and export**

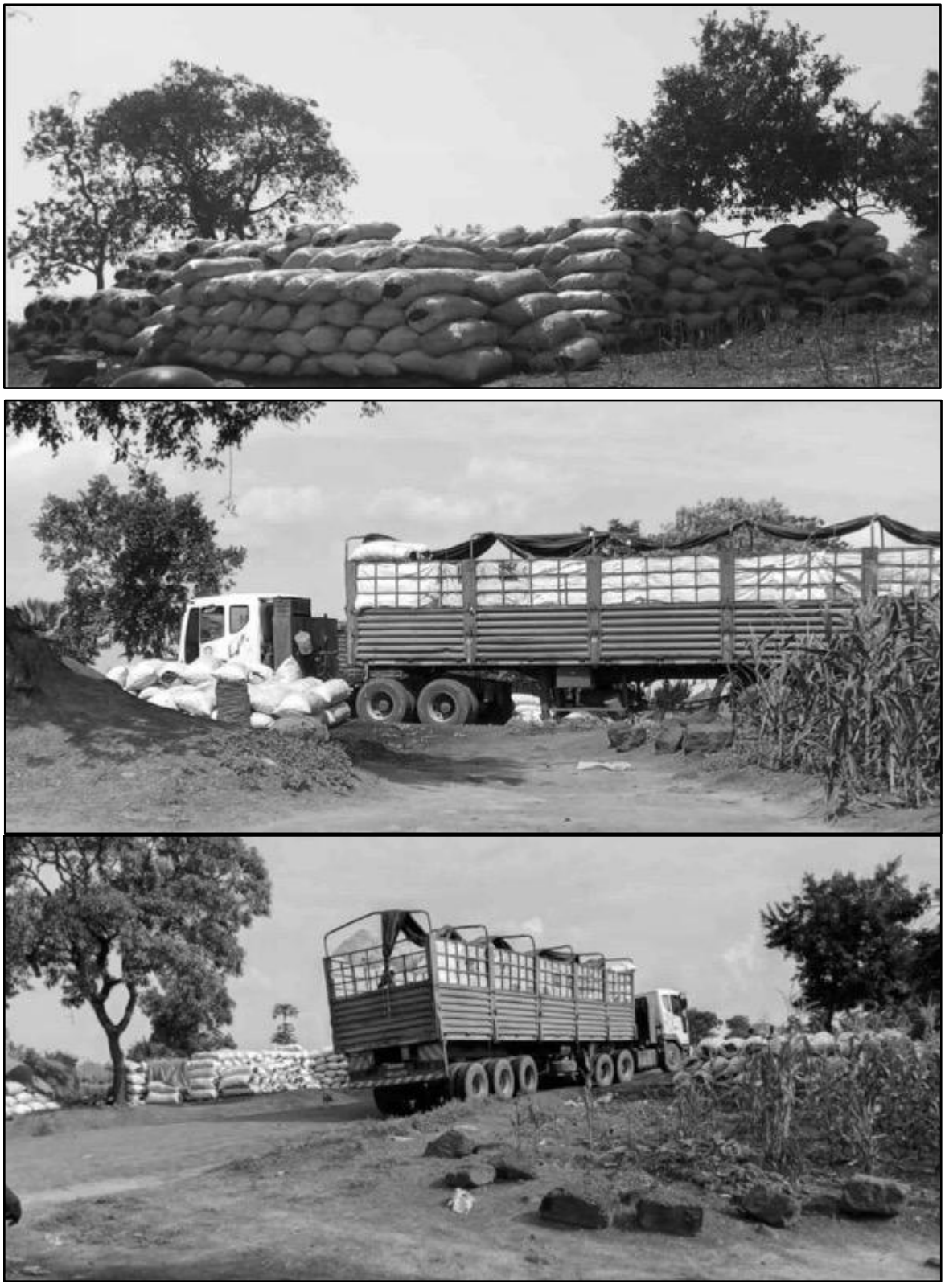

## Annex 36: Export of bags of charcoal to Uganda, various dates in January 2025

CUSTOMER TRANSACTION RECEIPT
NILE COMMERCIAL BANK PLC
RECEIVED

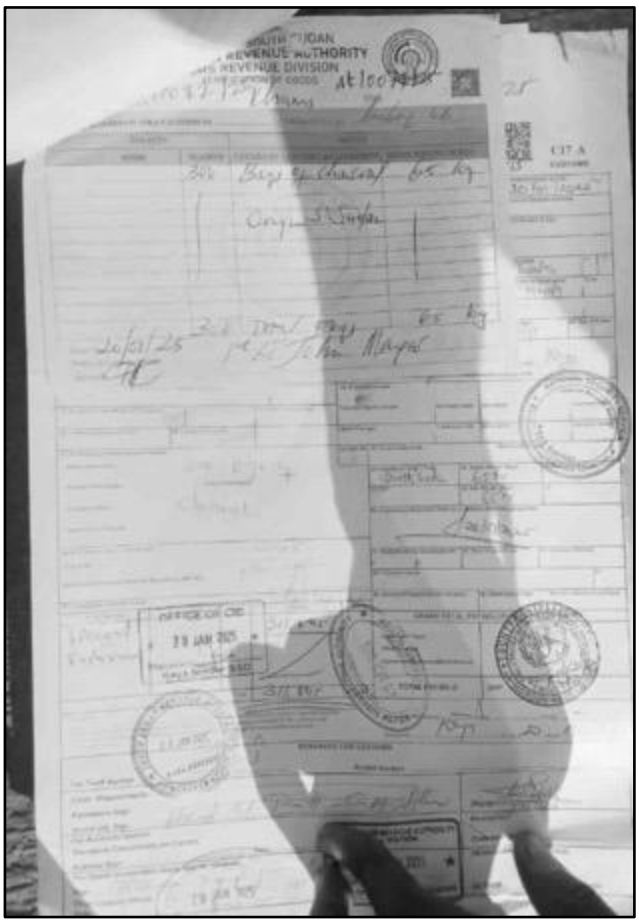

## Annex 37: Partial timeline of disruption to South Sudan's oil exports

On 10 February 2024, the Bashayer Pipeline Company (BAPCO) pipeline that carries Dar Blend crude oil from the oil fields in Upper Nile State, South Sudan, operated by the Dar Petroleum Operating Company (DPOC), ruptured near pumping station number 5 in Sudan. This was followed by gelling in the pipeline between pumping stations number 4 and 5, as the crude oil in the pipeline cooled.

On 16 March 2024, Sudan's Ministry of Energy and Petroleum declared force majeure as a result of the damage.

On 18 March 2024, DPOC also declared force majeure, suspending production.

On 19 December 2024, South Sudan's Ministry of Petroleum notified DPOC that it should resume the production. This followed several meetings between South Sudanese officials; Sudanese officials in Port Sudan; and BAPCO. During these meetings, South Sudanese authorities were assured that the pipeline had been repaired and would soon be operational.

In response, on 23 December 2024, DPOC welcomed this development but raised several concerns about the proposed schedule for resumed production.[297] Their concerns included the ongoing force majeure measures declared by Sudan's Ministry of Energy and Petroleum and DPOC, as well as concerns about security and financing.[298]

On 4 January 2025, Sudan's Ministry of Energy and Petroleum announced that the force majeure measures had been lifted further to "security arrangements" made by both the governments of Sudan and South Sudan, as well as discussions with BAPCO.[299]

Subsequently, on 6 January 2025, South Sudan's Ministry of Petroleum instructed DPOC to resume production on 8 January 2025,[300] followed by a public announcement by the Minister of Petroleum on 7 January 2025.[301]

Around 25 January 2025, the Sudanese Armed Forces (SAF), regained control of the al-Jaili refinery, north of Khartoum, in Sudan, from the Rapid Support Forces. Both the pipelines that carry Nile blend from the GPOC and SPOC operations in Unity State and the Ruweng Administrative Area, as well as he BAPCO pipeline that carries Dar Blend from the DPOC operations in Upper Nile State, South Sudan, pass near this facility.

Around 4 February 2025, SAF forces recaptured Al-Aylafun from RSF, where a significant BAPCO pumping station is located.

On 7 February 2025, the first 27 (out of 765) wells were restarted by DPOC. By 8 March, 563 of the 765 wells were operational.

Around 15 February 2025, SAF forces also claimed to have recaptured the BAPCO pumping station number 3 in Naima, in White Nile State, Sudan.

[297] Document on file with the Panel.
[298] Ibid.
[299] Documents on file with the Panel.
[300] Ibid.
[301] Statement by the Ministry of Petroleum, January 2025, on file with the Panel.

## Annex 38: Fee payments

Based on a review of loan documents by the Panel, fees in the region of 1% to 5%, often payable to local South Sudanese companies, are often part of loan agreements or pre-payment agreements for future oil cargos. In this case, a 3.5% arrangement fee, equivalent to $3.5 million. In another document reviewed by the Panel, a $15 million "arrangement fee" was paid.

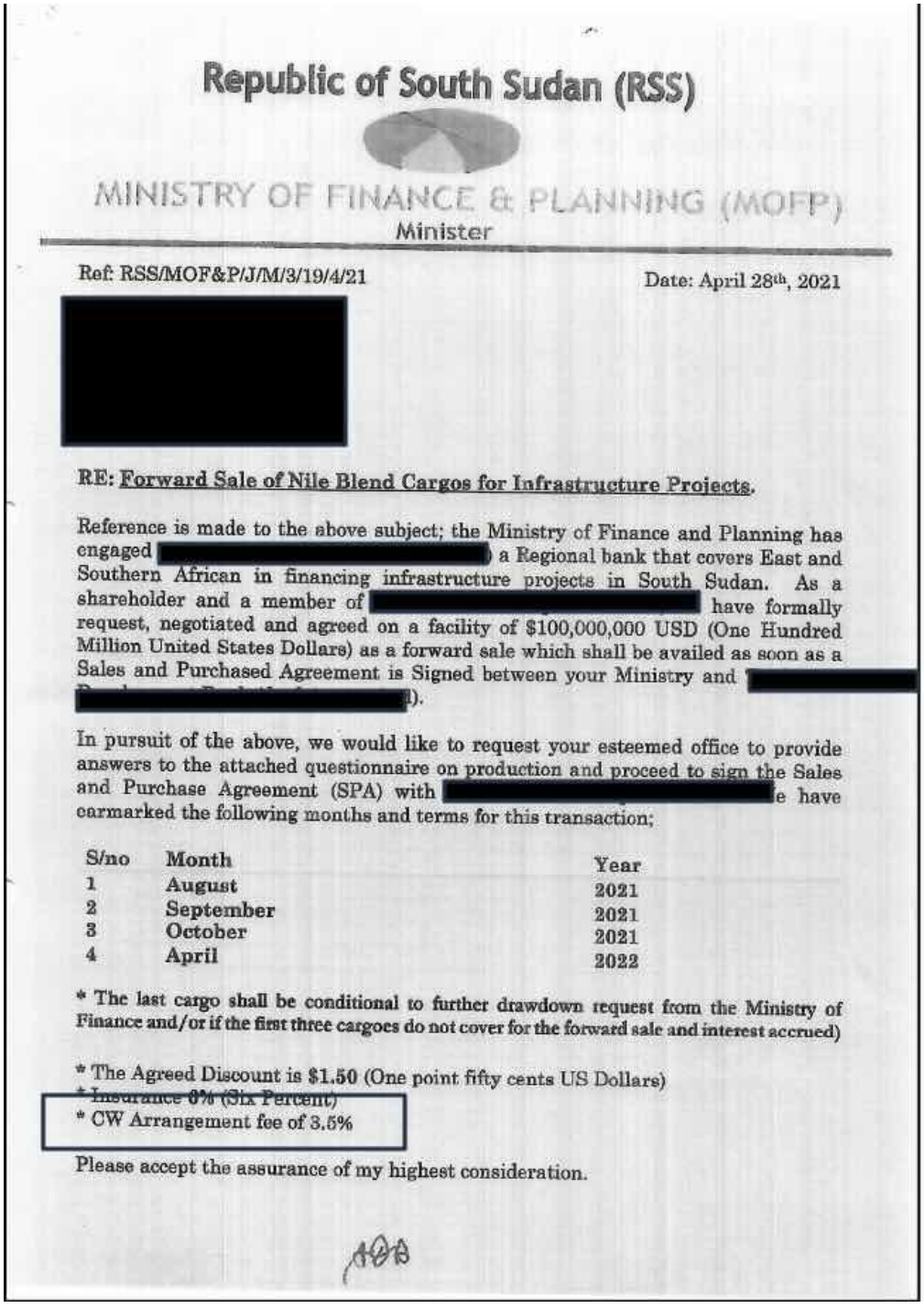

Republic of South Sudan (RSS)

MINISTRY OF FINANCE & PLANNING (MOFP)

Minister

Ref: RSS/MOF&P/J/M/3/19/4/21

Date: April 28th, 2021

[redacted]

RE: Forward Sale of Nile Blend Cargos for Infrastructure Projects.

Reference is made to the above subject; the Ministry of Finance and Planning has engaged [redacted] a Regional bank that covers East and Southern African in financing infrastructure projects in South Sudan. As a shareholder and a member of [redacted] have formally request, negotiated and agreed on a facility of $100,000,000 USD (One Hundred Million United States Dollars) as a forward sale which shall be availed as soon as a Sales and Purchased Agreement is Signed between your Ministry and [redacted].

In pursuit of the above, we would like to request your esteemed office to provide answers to the attached questionnaire on production and proceed to sign the Sales and Purchase Agreement (SPA) with [redacted] have earmarked the following months and terms for this transaction;

| S/no | Month | Year |
|---|---|---|
| 1 | August | 2021 |
| 2 | September | 2021 |
| 3 | October | 2021 |
| 4 | April | 2022 |

* The last cargo shall be conditional to further drawdown request from the Ministry of Finance and/or if the first three cargoes do not cover for the forward sale and interest accrued)

* The Agreed Discount is $1.50 (One point fifty cents US Dollars)
* Insurance 6% (Six Percent)
* CW Arrangement fee of 3.5%

Please accept the assurance of my highest consideration.

## Annex 39: Payment authorisation for supply of food to SSPDF Tiger Division, February 2024

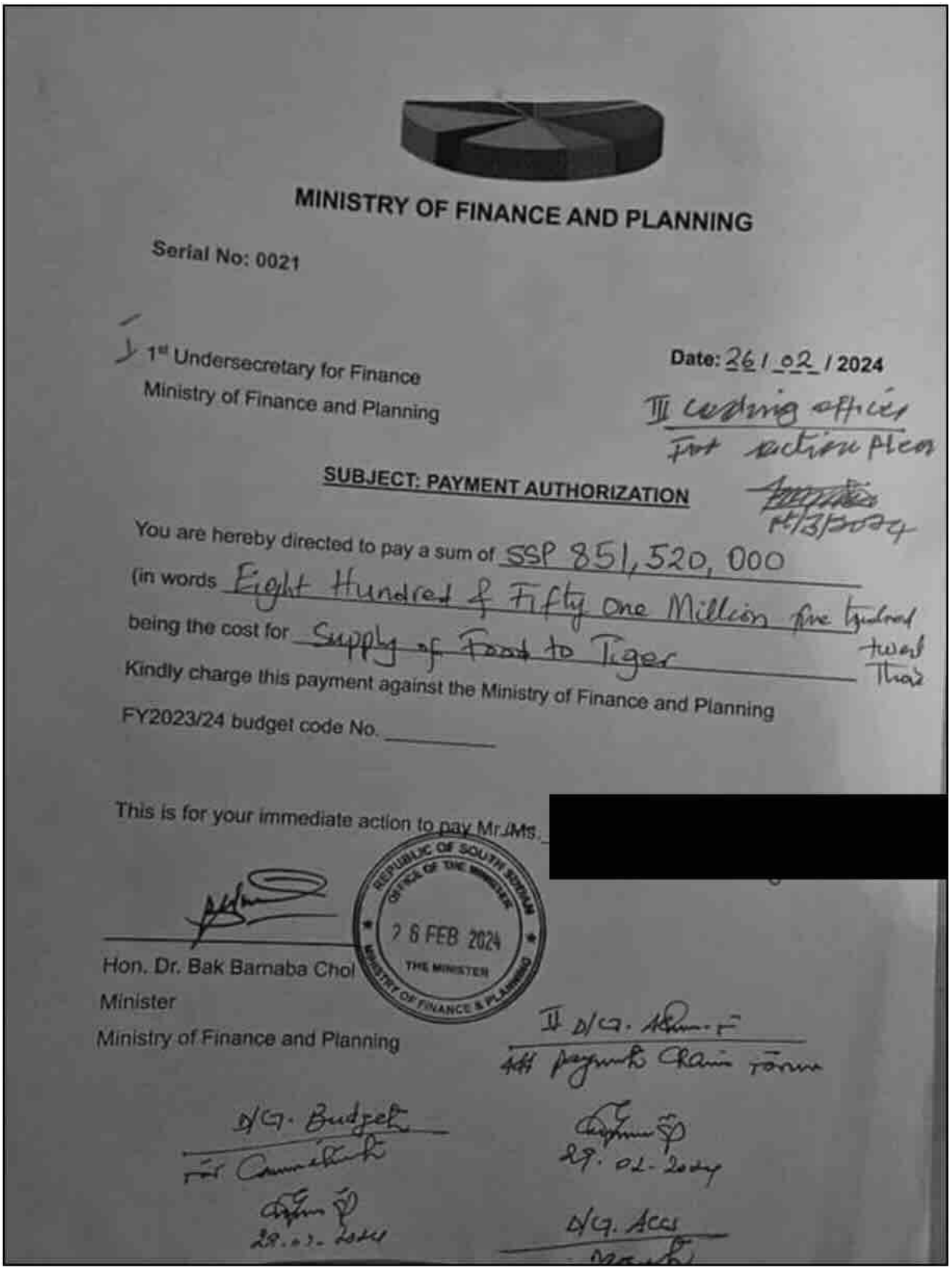

MINISTRY OF FINANCE AND PLANNING

Serial No: 0021

1st Undersecretary for Finance
Ministry of Finance and Planning

Date: 26/02/2024

III cashing officer
For action please

SUBJECT: PAYMENT AUTHORIZATION

You are hereby directed to pay a sum of SSP 851,520,000
(in words Eight Hundred & Fifty one Million five hundred and Thirty two)
being the cost for Supply of Food to Tiger
Kindly charge this payment against the Ministry of Finance and Planning
FY2023/24 budget code No. _____

This is for your immediate action to pay Mr./Ms. [redacted]

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
OFFICE OF THE MINISTER
26 FEB 2024
THE MINISTER
MINISTRY OF FINANCE & PLANNING

Hon. Dr. Bak Barnaba Chol
Minister
Ministry of Finance and Planning

II D/G. [illegible]
All payment Claim forms

D/G. Budget
For Commitment
28.02.2024

29.02.2024

D/G. Accs

**Annex 40: Payment authorisation for renovation of a building, 25 September 2024**

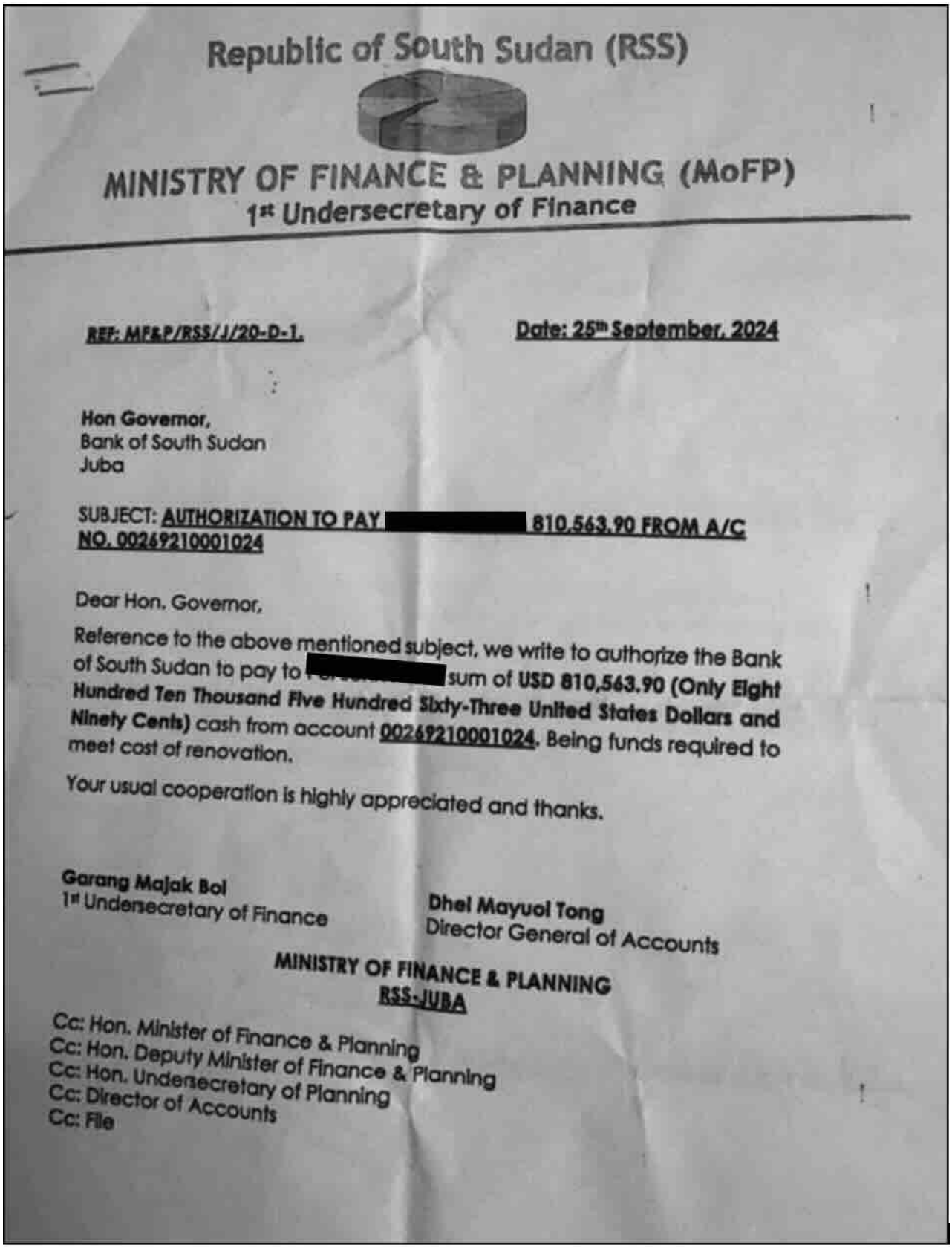

Republic of South Sudan (RSS)

MINISTRY OF FINANCE & PLANNING (MoFP)
1st Undersecretary of Finance

REF: MF&P/RSS/J/20-D-1. Date: 25th September, 2024

Hon Governor,
Bank of South Sudan
Juba

SUBJECT: AUTHORIZATION TO PAY [redacted] 810,563.90 FROM A/C NO. 00269210001024

Dear Hon. Governor,

Reference to the above mentioned subject, we write to authorize the Bank of South Sudan to pay to [redacted] sum of **USD 810,563.90 (Only Eight Hundred Ten Thousand Five Hundred Sixty-Three United States Dollars and Ninety Cents)** cash from account 00269210001024. Being funds required to meet cost of renovation.

Your usual cooperation is highly appreciated and thanks.

**Garang Majak Boi**
1st Undersecretary of Finance

**Dhel Mayuol Tong**
Director General of Accounts

**MINISTRY OF FINANCE & PLANNING**
**RSS-JUBA**

Cc: Hon. Minister of Finance & Planning
Cc: Hon. Deputy Minister of Finance & Planning
Cc: Hon. Undersecretary of Planning
Cc: Director of Accounts
Cc: File

## Annex 41: Payment for construction of Presidential Palace, 22 November 2023

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
MINISTRY OF PETROLEUM

RSS/MOP/J/O/U/11/23/63

22nd November 2023

**Hon. Malual Tap Diew**
1st Undersecretary of Finance,
Ministry of Finance and Planning
RSS/Juba

FILE

**SUBJECT: PAYMENT OF USD 9,229,644.86 TO RAM COMPANY FOR J1 CONSTRUCTION**

**Hon. 1st Undersecretary,**
Commitments made officially by previous Ministers are a responsibility of the Government which shall continue to hang on unless addressed once and for all.
Because of the attached commitment letter of the former Minister of Finance and Planning **Dr. Dier Tong Ngor**, Sahara Energy Retained 20% amounting to **USD 9,229,644.86** of September 2023 Dar Blend Cargo the proceeds of which were to be paid to Ram Company for J1 construction.

Therefore, I am requesting you to kindly refund **USD 9,229,644.86** to Ram Company for construction of J1, since the amount went to repayment of the loan of the Ministry of Finance and Planning.

Please, accept the assurance of my highest regards and consideration.

22 NOV 2023

**Mayen Wol Jong**
Undersecretary
Ministry of Petroleum,

Cc : Hon. Minister of Petroleum
: DG. For Petroleum Authority
: DG for Admin and Finance
: MD Ram Company
: File.

The Undersecretary

## Annex 42: Authorisation of $80,000 payment for security, 22 January 2025

EQUITY

EQUITY BANK (SOUTH SUDAN) LIMITED

Date 22/01/2025

68-211

USD 80,000=

James Nyoot Billew

US Dollars Eighty Thousands

NRA - OPERATIONS 2PER CENT RETENTION

NRA - OPERATIONS 2PER CENT RETENTION

PLEASE DO NOT WRITE BELOW THIS LINE

⑈000555⑆682111⑆60⑈ 1211311666⑈

80,000 (USD Eighty Thousand Only) from the National Revenue Authority Operations (2% Retention) being facilitation of Juba-Nimule highway security protection of the passengers and goods coming to the Republic of South Sudan

The Account details are as follows:
Account Name: NRA Operation (2% Retention)
Debit Account Number: 2011211311666
Cheque No: 000555
Currency: US Dollar (USD)
Payable: James Nyoot Billew
Nationality Certificate: 000632696

Please accept the assurance of our highest regards.

Sign:
Santino Ayok Ring
Ag/ Deputy Commissioner for Finance & Admin
South Sudan Revenue Authority

Sign
Andrina Abuk Jenaro
Head of management Accounts
South Sudan Revenue Authority

Kiir Yor Lual
Commissioner for Corporate Service
South Sudan Revenue Authority

22 JAN 2025

South Sudan Revenue Authority Headquarters Jebel Area, Juba, South Sudan
Email: admin@nra.gov.ss

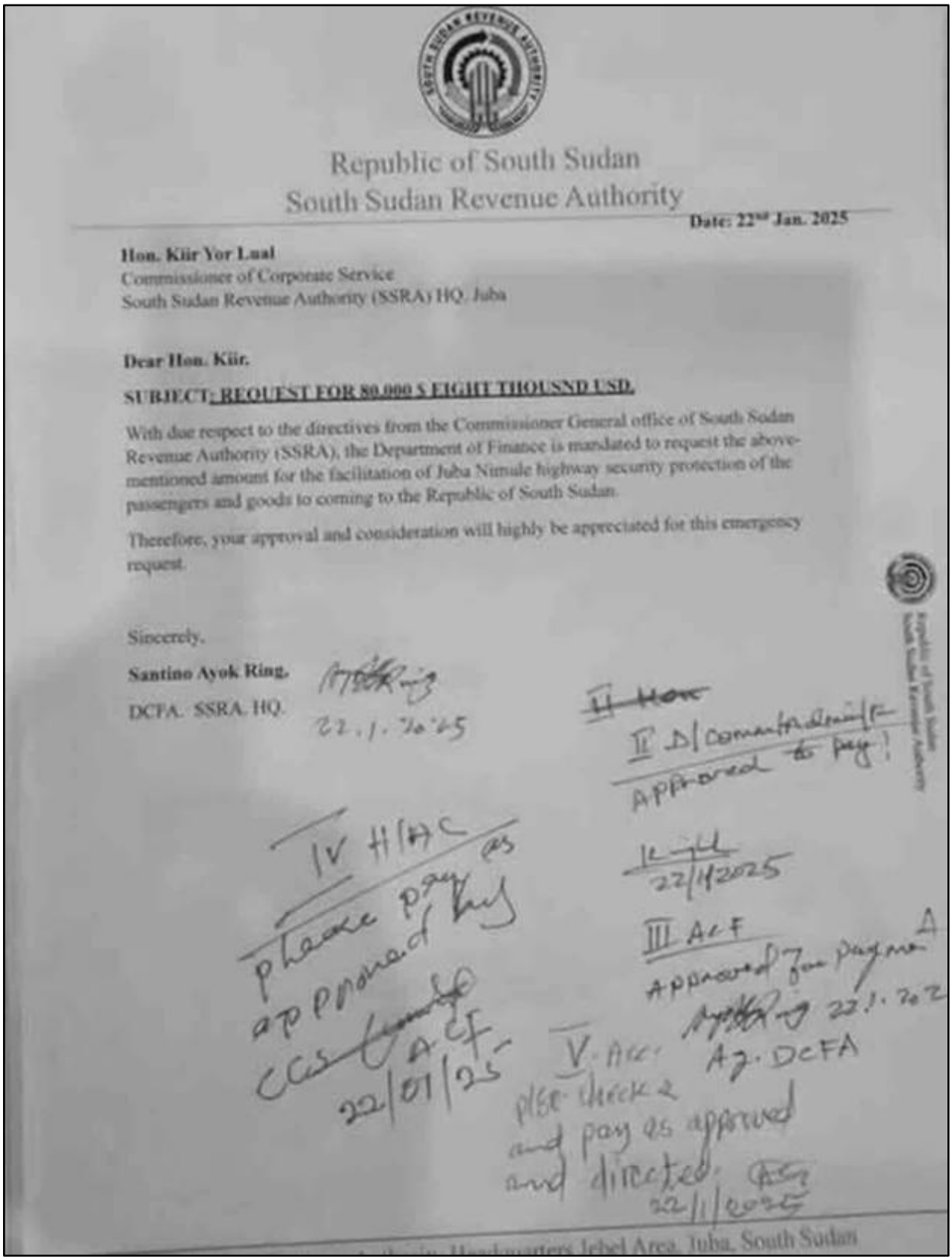

Republic of South Sudan
South Sudan Revenue Authority

Date: 22nd Jan. 2025

**Hon. Kiir Yor Lual**
Commissioner of Corporate Service
South Sudan Revenue Authority (SSRA) HQ. Juba

**Dear Hon. Kiir.**

**SUBJECT: REQUEST FOR 80.000 $ EIGHT THOUSND USD.**

With due respect to the directives from the Commissioner General office of South Sudan Revenue Authority (SSRA), the Department of Finance is mandated to request the above-mentioned amount for the facilitation of Juba Nimule highway security protection of the passengers and goods to coming to the Republic of South Sudan.

Therefore, your approval and consideration will highly be appreciated for this emergency request.

Sincerely.

**Santino Ayok Ring.**
DCFA. SSRA HQ.

22.1.2025

II D/Commissioner
Approved to pay!

22/1/2025

III ACF
Approved for payment
22.1.202
Ag. DCFA

IV HHAC
Please pay as approved
22/01/25

V. ACC
Please check and pay as approved and directed.
22/1/2025

Authority Headquarters Jebel Area, Juba, South Sudan

## Annex 43: Authorisation for SSP 100 million, 23 January 2025

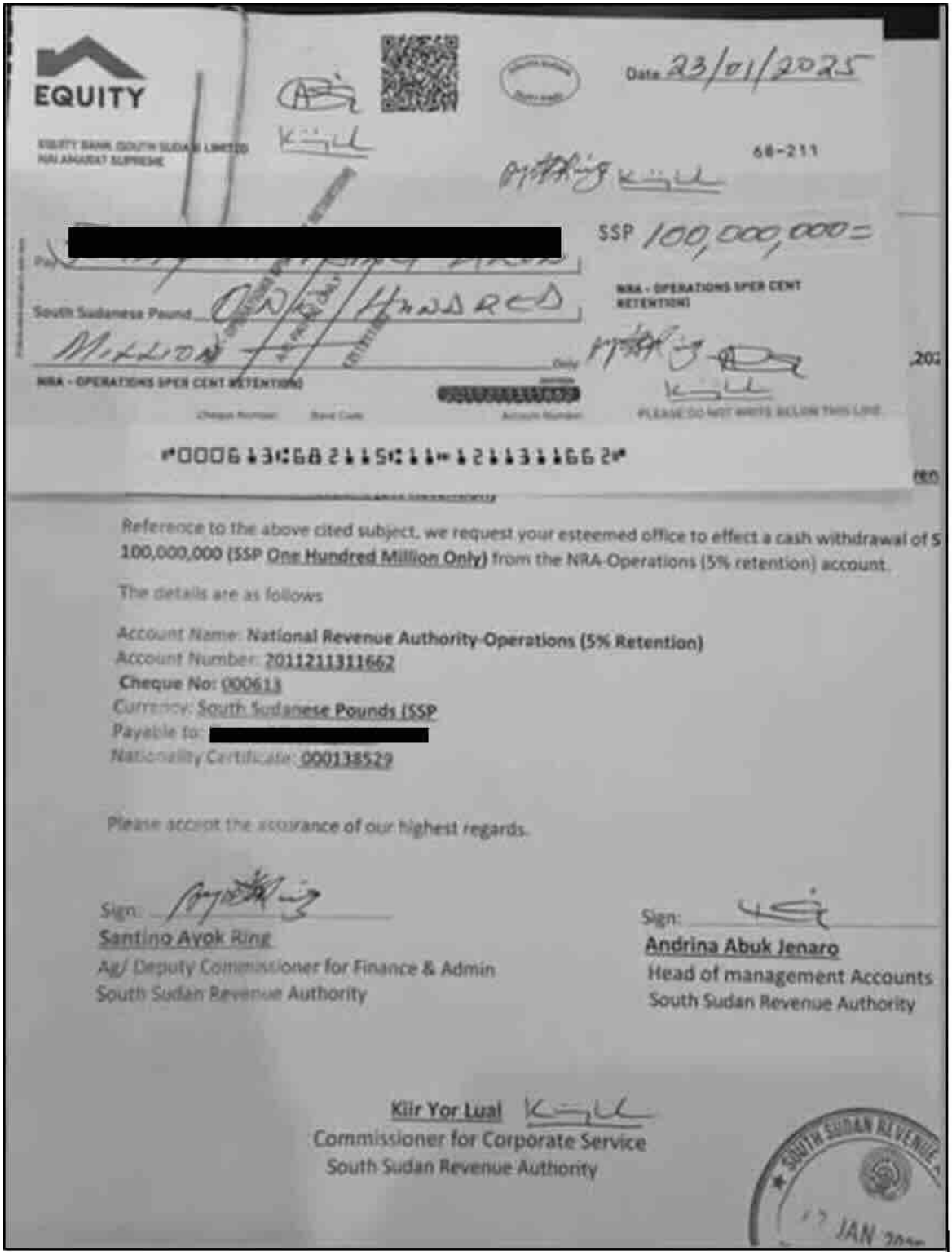

EQUITY

EQUITY BANK (SOUTH SUDAN) LIMITED
NAI AHADAT SUPREME

Date 23/01/2025

68-211

[redacted]

SSP 100,000,000=

South Sudanese Pound One Hundred

Million

Only

NRA - OPERATIONS 5PER CENT RETENTION)

NRA - OPERATIONS 5PER CENT RETENTION)

PLEASE DO NOT WRITE BELOW THIS LINE

⑈000613⑆682115⑆11⑈121131166 2⑈

Reference to the above cited subject, we request your esteemed office to effect a cash withdrawal of S 100,000,000 (SSP One Hundred Million Only) from the NRA-Operations (5% retention) account.

The details are as follows

Account Name: National Revenue Authority-Operations (5% Retention)
Account Number: 2011211311662
Cheque No: 000613
Currency: South Sudanese Pounds (SSP
Payable to: [redacted]
Nationality Certificate: 000138529

Please accept the assurance of our highest regards.

Sign:
Santino Ayok Ring
Ag/ Deputy Commissioner for Finance & Admin
South Sudan Revenue Authority

Sign:
Andrina Abuk Jenaro
Head of management Accounts
South Sudan Revenue Authority

Kiir Yor Lual
Commissioner for Corporate Service
South Sudan Revenue Authority

SOUTH SUDAN REVENUE AUTHORITY
JAN

## Annex 44: Information about South Sudan's outstanding commercial loans

Around 2021, the Government of South Sudan made the following assessment of its outstanding commercial debts:

| Debt by creditor | Republic of South Sudan external Debt | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Loan codes | Creditor Name | Currency | Principal | Disbursed Amount | Undisbursed Amount | Interest Rate | Interest Charged repaid | Principal repayment | Outstanding Debt | Start Date | Grace Period | Maturity P | Payments Dates |
| | WORLD BANK LOANS | USD | 195,000,000 | 164,346,875 | 90,653,125 | - | 960,691 | 132,630 | 104,214,245 | | | | |
| IDAH9220 | Statistical Capacity Building Project | USD | 9,000,000 | 8,282,598.94 | 717,401.06 | 1% /2% | 12,015.87 | 132,630.16 | 8,149,969 | 15,Jan 2021 | 5Yrs | 15,Jan 202 | 15,Jan,15 june |
| IDA 54010 | Health Rapid Results project | USD | 10,000,000 | 9,047,751.71 | 952,248.29 | 1% /2% | 42,599.87 | - | 9,047,752 | 15,April 2024 | 8 yrs | 15,April 20 | 15, April, 15 oct |
| IDAH9210 | Health rapid results | USD | 25,000,000 | 22,000,000.00 | 3,000,000.00 | 1% /2% | 539,860.00 | - | 22,000,000 | 15 april2024 | 5yrs | 15,April 20 | 15 April ,15 oct |
| IDA 52840 | Safety Net | USD | 21,000,000 | 18,753,267.91 | 2,246,732.09 | 1% /2% | 144,525.26 | - | 18,753,268 | 01,dec,2023 | 6Yrs | 01,Dec,20 | 01,June ,01,Dec |
| IDA 53630 | EA Regional Constr. | USD | 80,000,000 | 1,770,207.69 | 78,229,792.31 | 1% /2% | 13,723.28 | - | 1,770,208 | 01,June,2023 | 8yrs | 01,June,20 | 01,June ,01,Dec |
| IDA 52130 | Local Government Service Delivery | USD | 50,000,000 | 44,493,048.68 | 5,506,951.32 | 1% /2% | 207,966.30 | - | 44,493,049 | 15,April 2023 | 5Yrs | 15,April 2023 | 15 Oct 2052 |
| | IMF Loans | USD | 226,904,179 | 226,904,179 | - | - | - | - | 226,904,179 | | | | |
| | IMF CRF 1 | USD | 52,300,000 | 52,300,000.00 | | | | | 52,300,000 | | | | |
| | IMF CRF 2 | USD | 174,604,179 | 174,604,179.00 | | | | | 174,604,179 | | | | |
| | African Development Bank | | 27,556,800 | 18,545,177 | 8,991,678 | 0 | 119,130 | - | 18,545,177 | | | | |
| Loan codes | Financial Institution Development BakLoans | Currency | 11,170,000 | 7,600,000 | 3,570,000.00 | 0.08% | 43,658.59 | 0 | 7,600,000.00 | 22,May 2017 | 10 Yrs | 22,May 20 | 1,Febrauery ,1 July |
| | NORMA-SS | USD | 1,725,000 | 816,628 | 908,372.29 | 0.08% | 33,321.07 | 0 | 816,627.71 | 22,May 2017 | 10 Yrs | 22,May 20 | 1,Febrauery ,1 July |
| | Juba power distribution and expansion | USD | 14,641,800 | 10,128,544 | 4,513,255.73 | 0.08% | 47,130.57 | 0 | 10,128,544.30 | 22,May 2017 | 10 Yrs | 22,May 20 | 1,Febrauery ,1 July |
| | Other creditors | | 6,027,000,000 | 6,027,000,000 | - | 0 | 162,921,650 | 4,325,336,720 | 1,701,673,305 | | | | |
| | Sahara Energy | USD | 600,000,000 | 600,000,000 | - | | 28,874,536.16 | 471,282,789.02 | 128,717,211 | Apr-17 | | Dec-19 | |
| | Trinity Energy | USD | 360,000,000 | 360,000,000 | - | | 0 | 360,000,000 | - | | | | |
| | Afriexim | USD | 400,000,000 | 400,000,000 | - | | | 211,254,737.42 | 188,745,263 | May,2019 | 1YR | March, 2023 (4YRS) | |
| | Afriexim | USD | 250,000,000 | 250,000,000 | | | | - | 250,000,000 | Oct,2020 | 1YR | April,2023 (3 YRS) | |
| | China Export- Import Bank | USD | 150,000,000 | 150,000,000 | - | 2.00% | 2,991,374.93 | 19,999,967.67 | 127,008,657 | 21,January2019 | 5Yrs | 21 Jan 201 | 21,January and 21 July |
| | Qatar National Bank | USD | 700,000,000 | 700,000,000 | - | 0 | | 114,190,661.00 | 585,809,339 | | | June ,12,2019 | June 12,2027 |
| | TFA | USD | 3,028,000,000 | 3,028,000,000 | - | 0 | 0 | 3,028,000,000 | - | | | | |
| | NASDEC | USD | 539,000,000 | 539,000,000 | | | 130,655,739.11 | 117,608,165.20 | 421,391,835 | | | | |
| Grand Total in USD | | | 6,476,440,979 | 6,376,796,226 | 99,644,753 | 0 | 163,601,451 | 4,323,468,950 | 2,053,333,901 | | | | |

In January 2024, the International Centre for Settlement of Investment Disputes ruled against the Republic of South Sudan and the Bank of South Sudan and in favour of Qatar National Bank, and directed the Government of South Sudan to pay an outstanding debt of $1,021,282,210.[302]

In January 2025, the African Export-Import Bank sued the Government of South Sudan and the Central Bank of South Sudan for an outstanding debt of $657 million.

The Panel has also confirmed that debts in excess of $400 million are still owed to Nasdec General Trading.

In its report S/2024/343 the Panel also reported on an outstanding loan of $151.97 million to the Eastern and Southern African Trade and Development Bank, which had not been disclosed in the above overview.

Additional commercial debts detailed in the above summary are also likely still outstanding.

[302] See the Panel's report S/2024/343.

# Annex 45: Petronas withdrawal from South Sudan

**Partial timeline of Petronas withdrawal from South Sudan**

Malaysian state-owned Petronas International Corporation (Petronas), through its wholly owned local subsidiary Petronas Carigali Nile Ltd., owns substantial stakes in each of the three joint venture companies that produce oil in South Sudan. Petronas owns:

- 40% of the Dar Petroleum Operating Company (DPOC)
- 30% of the Greater Pioneer Operating Company (GPOC)
- 67.875 of the Sudd Petroleum Operating Company (SPOC)

On 9 September 2022, Petronas informed the Government of South Sudan of its intent to sell these shares and withdraw from South Sudan. Under the terms of the Exploration and Production Sharing Agreement between Petronas and the Government of South Sudan, South Sudan's National Petroleum and Gas Corporation has a 60-day period within which it can pre-empt any such transfer or shares.

On 11 December 2022, Petronas reached an agreement to sell its assets in South Sudan for $1.25 billion to Savannah Energy WN Limited, a subsidiary of the UK-listed company Savannah Energy PLC

On 12 December 2022, Petronas sent a letter to the Government of South Sudan requesting formal approval of this transfers.

Also in December 2022, a high-level delegation of the Government of South Sudan met with Petronas executives in Kuala Lumpur, Malaysia.

From 25 to 27 January 2023, representatives of the Government of South Sudan travelled to Lagos, Nigeria, to conduct due diligence on Savannah Energy PLC. Representatives of the company and the government also met, later, in Dubai, UAE.

On 23 January 2023, the Government of South Sudan requested a 30-day extension to the approval process, followed by a request for a 45-day extension on 9 March 2023.

On 24 October 2023, the Office of the President wrote to the Ministry of Petroleum, informing them that they should not give approval for the transaction.

On 17 November 2023, the government request a further 75 day extension.

This was followed, on 23 January 2024, by a similar letter from the Office of the President to the Ministry of Petroleum, informing them they should deny approval and request that the assets instead be transferred to the Government of South Sudan. A similar letter was sent again on 1 March 2024.

On 5 March 2024, the Government of South Sudan sent a letter to Petronas, informing them that they had rejected the transaction.

On 5 August 2024, the Ministry of Petroleum wrote a letter to Petronas stressing that they had always insisted on Nilepet assuming the shares, subject to Petronas meeting any outstanding obligations or liabilities in South Sudan and accusing Petronas of absconding from South Sudan.

On 7 August 2024, Petronas wrote to its joint venture partners notifying them of its full withdrawal from South Sudan.

On 7 August 2024, Savannah Energy Ltd stated that it had terminated its attempt to acquire the shares.

On 9 August 2024, Petronas informed the government that it intended to take the matter to the International Court for the Settlement of Investment Disputes.

On 26 August 2024, Petronas stated that “PETRONAS International Corporation has initiated arbitration proceedings at the International Centre for Settlement of Investment Dispute on the divestment of its operations in the Republic of South Sudan.”

## Annex 46: Updates to narrative summaries

| | | |
|---|---|---|
| SSi.002 | Simon Gatwech Dual | Simon Gatwech Dual is currently in Port Sudan, Sudan. In August 2021 he defected from the SPLM/A-IO to form the SPLM/A IO Kitgwang faction.[303] In February 2025, he agreed to return to Juba within one year as a Deputy Commander in Chief of the SSPDF. |
| SSi.004 | Santino Deng Wol | In December 2024, Santino Deng Wol was removed from his position as SSPDF Chief of Defence Forces by Presidential Decree and reassigned as the Undersecretary for the Ministry of Defence and Veterans Affairs. |
| SSi.006 | Peter Gadet | Peter Gadet died in Khartoum, Sudan, in April 2019. |
| SSi.008 | Paul Malong Awan | Paul Malong was removed from his position of SSPDF Chief of General Staffs in May 2017. He subsequently left South Sudan and is now in Nairobi, Kenya. He is currently the First Deputy Chairperson of the United People's Alliance (UPA), an opposition group that has not signed the 2018 peace agreement. |

[303] See the Panel's report S/2022/359.

## Annex 47: Response to the Panel's findings from the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Uganda

**RESPONSE TO ISSUES RAISED IN UN PANEL OF EXPERTS ON SOUTH SUDAN LETTER TO UGANDA PERMANENT REPRESENTATIVE TO THE UN DATED 21ST MARCH 2025**

Reference is made to the communication from the UN Panel of Experts on South Sudan (PoE) dated 21st March 2025 to Uganda's Permanent Representative to the UN in New York. The communication advises that the following information is contained in their draft final report, and requests for a response from the Government of Uganda:

A. The PoE notes that UPDF personnel entered South Sudan territory in early March 2025, following significant violations of the ceasefire in Western Equatoria State, Western Bahr el Ghazal and Upper Nile State. The PoE further makes reference to UN SC resolution 2731 (2024) and states that the said UPDF deployment is a violation of the arms embargo as established by the resolution.

B. The PoE further alleges that there is transit of gold, timber and charcoal illegally produced in South Sudan to Ugandan territory by private companies/individuals.

The Government of Uganda takes the opportunity to respond to the issues raised in the PoE letter (and included in their draft final report) as follows:

**ON UPDF DEPLOYMENT TO SOUTH SUDAN IN EARLY MARCH 2025:**

1. The Government of Uganda noted with concern the recent tensions and clashes in the Republic of South Sudan, specifically in Nasir and Ulang Counties in Upper Nile State, Western Equatoria and Western Bahr el-Ghazal States. This includes the clashes of 7th March 2025 in Nasir town, in which an SSPDF General and dozens of soldiers were killed after a United Nations helicopter trying to evacuate them came under attack by forces affiliated to members of the Revitalized Transitional Government of National Unity (R-TGoNU). This incident reaffirms the PoE observation of *"...significant violations of the ceasefire in Western Equatoria State, Western Bahr el Ghazal and Upper Nile State."*

1

2. Risk assessments by foreign missions and international organisations accredited to South Sudan, similarly observed a high likelihood of an escalation of tensions between the different members of the R-TGoNU, possibly resulting in full-scale civil war in the country.

3. These recent clashes, if allowed to escalate, have the potential to undermine the Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS), and reverse significant achievements made under the transition roadmap.

4. On 10th January 2014, the Republic of Uganda, in accordance with section 39 of the UPDF Act, entered into a Memorandum of Understanding on Defence Cooperation and the Status of Forces Agreement with the Republic of South Sudan relating to the deployment of the UPDF in the territory of South Sudan.

5. On 10th March 2025, following a request by H.E. Salva Kiir Mayardit, President of the Republic of South Sudan, and in accordance with Article 98(1) of the Constitution of the Republic of Uganda and sections 38(1)(b) and 39 of the UPDF Act, the UPDF deployed a force to the Republic of South Sudan in order to avert a security catastrophe in the region.

6. The deployment of UPDF to South Sudan will prevent the escalation of hostilities among members of the R-TGoNU and related groups, and the resulting potential rapid spread of the conflict throughout the country and by extension the entire region.

7. It will be recalled that Uganda has made a historical commitment to national, regional and international security and has been at the forefront of deploying its forces in order to achieve peace, security and stability of the region and Africa at large.

8. It will be further recalled that for many years, Uganda experienced insecurity in the northern and eastern regions of the country perpetuated by terrorist rebels, who launched their offensives from the territory of South Sudan. The Government of South Sudan subsequently allowed the UPDF to enter its territory to pursue the terrorist rebels, which

resulted in peace and security in Uganda. As such, Uganda has a responsibility to prevent a situation of protracted conflict in South Sudan that would ultimately affect Uganda's territorial integrity and national security.

9. It should also be noted that unabated insecurity within the region would provide an opportunity for regional rebel groups such as Allied Democratic Forces (ADF), and Lord's Resistance Army (LRA) to mobilise, recruit, train and transform into affiliates of international terrorist associations like the Islamic State ('IS') making them a threat to regional peace and security.

10. The Republic of South Sudan is a valued regional partner to the Republic of Uganda, and destabilization in South Sudan has negative repercussions on both countries and the region including trade disruption, destruction of infrastructure, displacement of communities and influx of refugees. The Republic of Uganda hosts a large number of foreign nationals that are seeking refuge from conflicts in the region, including from the Republic of South Sudan. The Republic of Uganda will continue to exercise an open-door policy towards providing refuge to people affected by conflict in the region, while also contributing towards prevention of conflicts in the region that precipitate the increased influx of refugees.

11. The Government of Uganda adheres to the principles of non-interference in the domestic matters of a state, and mutual respect for sovereignty and territorial integrity and independence. The Government of Uganda re-emphasises that the intervention of UPDF was upon the request of the Government of South Sudan, and acted to avert a crisis similar to the ongoing conflict in the Republic of Sudan.

12. On 3rd April 2025, in support of resolution of the ongoing conflict in Republic of South Sudan, and in spite of the prevailing volatile security situation, H.E. Yoweri Museveni, President of the Republic of Uganda visited Juba, South Sudan and held engagements with his counterpart H.E. Salva Kiir Mayardit, a demonstration of Uganda's commitment to regional peace and security.

**ON ALLEGATIONS OF TRANSIT OF GOLD, TIMBER AND CHARCOAL ILLEGALLY PRODUCED IN SOUTH SUDAN TO UGANDAN TERRITORY BY PRIVATE COMPANIES/INDIVIDUALS:**

There are no recorded incidents of transit of illegally produced gold, timber and charcoal from South Sudan to Uganda. However, it is important to note that the international border between South Sudan and Uganda is not demarcated and significant sections of the border are porous, increasing risk of small quantities of items being transported across the border without the knowledge of the authorities. We request the PoE to provide specific information about instances of transit of illegally produced goods across the border from South Sudan to Uganda, to enable the relevant authorities review them.

For information, the Uganda government has taken several steps to address the problem of transit of items illegally produced in South Sudan. Uganda Customs together with the Customs authority of South Sudan, have implemented different approaches to contain illegal activity across the border and these include but are not limited to the following:

1. Customs enforces Certificate of Origin requirement for Timber Imports. The importers of Timber are required to present a Certificate of Origin issued by the Management Authority of South Sudan for the Non-Listed Species of timber like mahogany. Through this timber not cleared by the South Sudan Authorities is not admitted into Uganda.

2. Customs Collaborates with other strategic stakeholders such as the National Forestry Authority (NFA) in regulating activities related to the importation of timber into Uganda.

3. Community involvement: Uganda Customs has adopted community involvement approaches in the fight against smuggling along the porous border through continuous sensitization meetings to enlighten the population along the borders on the dangers of smuggling.

4. Collaboration with other key stakeholders: Customs collaborates with other key stakeholders such as the UPDF especially on patrols along the border areas to detect and deter illegal activities.

4

5. Strategic checkpoints across major transit routes: Customs has also established checkpoints across major transit routes from South Sudan to check smuggling.

6. Use of Electronic Cargo Tracking technology to monitor Transits. For cargo declared to be for Transit through the territory of Uganda, Customs uses electronic seals to monitor in real-time the entire movement of such goods to the declared Exit points. Central Command Centre monitors any incidents, and rapid response teams are strategically positioned to respond to transit violations in real-time.

7. Use of Non-Intrusive Technology: Customs has deployed drive-through scanners across major borders in the country. This has ensured the detection of any concealments much more easily.

8. Conducting Focused Enforcement Operations: Customs also conducts regular focused operations periodically which are often coordinated in nature.

**Conclusion**

The Government of Uganda adheres to the principles of non-interference in the domestic matters of a state, and mutual respect for sovereignty and territorial integrity and independence. In this regard, the Government of Uganda values, and attaches great importance to a harmonious existence with all its neighbours. The Government also values and respects the importance of the promotion of regional and international peace and security. It is in Uganda's national interest to work for peace.

**MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS**
**APRIL 2025**

**Annex 48: Response to the Panel's findings from the Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation of the Republic of South Sudan**

THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN

Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation
*Office of the Undersecretary*

Response of the Revitalized Transitional Government of National Unity (R-TGONU) to the Advance Report of the United Nations Panel of Experts to be Published on 1st May 2025

Submitted By

Amb. Agnes Adlino Orifa Oswaha
Undersecretary of the Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation of the Republic of South Sudan

Juba, 8th April 2025

JUBA. SOUTH SUDAN

In response to the advance Report of the United Nations Panel of Experts on South Sudan to be published on 1st May 2025, the Government of the Republic of South Sudan at the outset would like to acknowledge the Panel for admitting and reflecting in the report, the multiple humanitarian and economic crises currently affecting South Sudan. The Government also acknowledges the Panel for the recognition of the efforts made by the Government and security forces of South Sudan, to protect Sudanese nationals and their properties during the protests that followed the tragic killing of South Sudanese nationals in Wad-Madani, Sudan in January 2025. Furthermore, the Panel is acknowledged for including in the report the concern raised by the Revitalized Transitional Government of National Unity that the ongoing economic crisis, coupled with the arms embargo imposed on the country by the UN Security Council, have substantially limited the Government's ability to implement the remaining provisions of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan, in particular, the unification and deployment of security forces.

**With regard to the allegations raised in the report against South Sudan, the Government would like to state the following:**

**On point three (3) of the brief:** The Panel claims that there have been several significant violations of the ceasefire agreement during the early months of 2025. Since the Panel is not specific in its accusation of the violations alleged in both Western Bahr El Ghazal and Western Equatoria States, it warrants no response.

Concerning Upper Nile State, the violation of ceasefire in that state was perpetrated by the SPLM/A-IO, not by the South Sudan People's Defense Forces (SSPDF). On 3 March 2025, H.E. General Salva Kiir Mayardit, President of the Republic of South Sudan convened the meeting requested by H.E. Dr. Riek Machar Teny, the First Vice President of the Republic of South Sudan, and Chairman and Commander in Chief of the SPLM/A-IO on 27th February 2025. The meeting was expanded and attended by other Vice Presidents and representatives of the parties signatory to the Revitalized Peace Agreement, including the civil society. The meeting discussed the current developments in the country and the implementation of the Revitalized Peace Agreement. The meeting was cordial and fruitful reached resolutions, which include inter-alia, that the White Army which sieged Nasir should withdraw back to their areas. Unfortunately, the resolutions were not honored nor respected by the SPLM/A-IO. Instead of pacifying his forces of the White Army, H.E. Dr. Riek Machar Teny, who had been in contact with his forces in Nasir, contacted and asked the Late Major-General David Majur Dak, Commander of the SSPDF forces in Nasir, to surrender to the White Army. However, the Commander heroically declined his offer. After the refusal by Commander Majur to surrender, H.E. Dr. Riek Machar ordered the White Army, one unit of his forces, to attack Nasir.



**JUBA. SOUTH SUDAN**

On 4 March 2025, and upon Dr. Riek's orders, the White Army attacked and overran the army garrison in Nasir. After the fall and occupation of the city by the White Army, contacts were made by the Government and the United Nations Mission in South Sudan (UNMISS) with the First Vice President to allow air lifting of Commander David Majur and the small number of the SSPDF soldiers, who remained in two tanks. Dr. Riek accepted the plea and approved evacuation of Major-General David Majur Dak and his forces.

On 7 March 2025, UNMISS sent two helicopters to Nasir to evacuate the stranded Commander and the remaining SSPDF soldiers. Upon landing and during the evacuation process, and despite safety assurances from Dr. Riek Machar, the White Army shot at the SSPDF soldiers being evacuated and the crew of the two helicopters, killing Major-General David Majur Dak, all his remaining soldiers, and a crew member of one helicopter. As it is clear above, the violation of the ceasefire which led to the fight in Nasir was committed by the SPLM/A-IO alone while SSPDF was acting in self-defense. Before their killing, the SSPDF soldiers and their commander were handed over to UNMISS, in this regard, they should have been respected and treated in accordance with the third Geneva Convention on Prisoners of War 1949.

Despite that, the soldiers and their commander, while in the care of the United Nations, were attacked and all killed along with one crew member of the helicopter evacuating them. For the sake of fairness, the Panel was expected to condemn the perpetrator, the SPLM/A-IO whose forces of the White Army violated the third Geneva Convention on Prisoners of war 1949, but instead has maintained silence. Lack of reflection of this fact in the report is a clear indication that the Panel is biased against the Government.

The detention of some SPLM/A-IO commanders and officials was made based on genuine and credible information concerning their involvement in the Nasir events. The arrested officials and commanders are being investigated, treated in accordance with the law, and anyone found implicated in the Nasir violence shall be tried by a competent court of law.

**Concerning point Four (4) of the brief:** Pertaining to the accusation of several ceasefire violations and failure to unify the various armed forces in South Sudan as well as their middle command structures, the Government would like to clarify that the SPLM/A-IO during the first cantonment, left the trained soldiers with weapons behind in their camps, and instead mobilized and trained civilians, and those civilians reported to cantonment sites without weapons. The imposed arms embargo



A-O-

**JUBA. SOUTH SUDAN**

has crippled the ability of South Sudan to equip and deploy the Unified Forces. Furthermore, the SPLM/A-IO delayed and failed to submit the list of their officers to be incorporated into a unified command.

**On point five (5) of the brief**: The claim that several officials appointed by the opposition parties have been dismissed by H.E. President General Salva Kiir Mayardit is baseless. Relieve of Ministers/Senior Officials from the opposition is always made on the request of the opposition or after consultations with them. The relieve of the Governor of Western Equatoria State, Mr. Alfred Futuyo Karaba, came as a result of his intransigence and disobedience to the President and the Government's order to implement the resolution of the Governor's Forum, held in Juba in 2024, and adopted by the Cabinet, concerning the removal of all unlawful road blocks. The Chairman of the SPLM/A-IO, who was consulted and requested to nominate a replacement for the Governor, refused to do so. The removal of Mr. Alfred Futuyo is not in any case related to the alleged differences between the Government and the SPLM/A-IO, but it is wholly attributable to his character and acts. In fact, Mr. Futuyo was involved in counterfeiting and is responsible for the security incidents that took place in the state during his tenure.

**On paragraph (6) of the brief:** The claim that the presence of units of the Ugandan People's Defense Forces (UPDF) in South Sudan is a violation of the arms embargo is unfounded. It is worth noting that, the Governments of the Republic of South Sudan and the Republic of Uganda collaborate in accordance with the provisions of the Protocol on Non-Aggression and Mutual Defense in the Great Lakes Region, 2006. Besides that, there is also a military pact signed between the two Governments. The pact talks of protection of the territorial integrity of the two states, that is protection of people, land and government. Based on this pact, the Sudan People's Liberation Army (SPLA) previously sent some forces to the Government of Uganda that fought side by side with the UPDF against the Lord's Resistance Army (LRA). Now, the Government of Uganda has reciprocated by sending small technical and support units from the UPDF to South Sudan. Conclusion of such military agreements is not confined to South Sudan and Uganda, but it is a common practice of independent countries worldwide.

**On Paragraph Seven (7) of the brief:** Regarding the claim that the training of representatives of the South Sudan National Police Service in Rwanda from August to October 2024, is a violation of the arms embargo, the Government would like to that assert the South Sudan National Police Service signed a Memorandum of Understanding (MoU) with the Rwanda National Police on Cooperation in security and training of the police. Based on this MoU, policemen from South Sudan were trained, from May-December 2024, on counter-terrorism, public order management,



A.-O.

**JUBA. SOUTH SUDAN**

and airport aviation security by the Rwandan National Police Center of Excellence on Counter-Terrorism, which is recognized by the Police Chiefs of the East African Chiefs Cooperation Organization (EAPCCO). Additionally, some senior policemen also attended a senior command and staff course, organized by Rwanda Police College in collaboration with Rwanda University for all member States of the East African Chiefs Cooperation Organization. The purpose of the training is to acquire advanced skills in prevention and combat of crimes, in general, and counter-terrorism, in particular, in an appropriate and effective manner corresponding to the regional and international standards.

**Regarding point ten (10) of the brief:** where the Panel notes that members of the armed groups, government security forces, opposition forces and local and national political officials participate in illicit economic activity, including illegal logging, illegal gold production, and illegal charcoal production, we would like to point out that illegal logging has been happening in areas which are not under the control of the government. Also these activities are carried out by some groups better armed than the government whose capacity to purchase arms for the country's self-defense, enforcement of law, and disarmament of civil population has been negatively affected and tremendously reduced by the arms embargo and economic constraints resulting from the world economic crises and the lack of foreign investment in the country due to the conflict that was imposed by the SPLM/A-IO in 2013 and 2016.

On the illegal gold production, the Government would like to acknowledge that there has been limited illegal gold production in some states in South Sudan. This activity, which takes place in some remote areas of the country is carried out by local individuals, our soldiers are not party to that. With the lack of proper technology for surveillance and armaments/military hardware, it is difficult for the government to enforce the law in those areas.

Concerning illegal charcoal production, the truth is that 99% of South Sudan's population depends on charcoal as the main source of energy due to the scarcity of cooking gas in most parts of the country. Also most of the rural South Sudanese nationals make charcoal production as one of the economic activities that generates income for their families. Therefore, the Government is working to transition the country to green energy.



A-O.

**JUBA. SOUTH SUDAN**